الاثنين 13 أيلول 2021
العدد 4436 السنة السادسة عشرة
lundi 13 septembre 2021 nº 4436 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

التعميم 158: تعويم المصارف بالمال العام

● **أنطوان الحويك**
الانتاج الزراعي vs المازوت

● **محمد وهبة**
موظّف وديع برتبة وزير مالية

طهران - الرياض: جلسة حوار رابعة في بغداد قريباً [11]

هديّة سلامة لميقاتي
رفع الدعم قبل الانتقال إلى السرايا! [2]

البطاقة التموينية في خطر

[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

قضية

كورونا «تحت السيطرة»... حتى فتح المدارس!

6

فلسطين

المقاومة تتوعّد الاحتلال
الأسرى في قلب معادلة الردع

10

سوريا

لا حسم في الجنوب
روسيا ضامناً أوّل لـ«أمن إسرائيل»

12

المشهد السياسي

هديّة سلامة لميقاتي: رفع الدعم قبل الانتقال إلى السرايا!

الهدية الاولى لنجيب ميقاتي ستكون رفع الدعم عن المحروقات. وهذه هدية سعى بنفسه للحصول عليها، لافتراضه أن وصولها قبل بدء عمله رسمياً، سيحُرّره من المسؤولية، التي كان شريكاً فيها من خلال دعمه الدائم لرياض سلامة. لكن على المقلب الآخر، فإن الاخبار الآتية من خلف الحدود تبدو اكثر رافة. فمع اقتراب وصول النفط العراقي وإعلان سوريا جهوزية خط الغاز للاستجرار الى لبنان، يعلن السيد حسن نصر الله اليوم بدء وصول المازوت الإيراني، شارحاً آلية توزيعه ومراحله

(مروان بوحيدر)

انتهى مسلسل تاليف الحكومة الطويل، وآتى فصل نيلها الثقة. لكن قبل ذلك، لا بد من الصورة القصير بعيدا. هذه الصورة يفترض أن تُلتقط قبيل اجتماع الحكومة عند الساعة 11 قبل الظهر الذي سيخصّص حصراً للتعارف بين مكوّنات الحكومة الجديدة ولتشكيل لجنة صياغة البيان الوزاري. اللجنة التي يُتوقع أن تتمثّل فيها كل الكتل، يُفترض أن تعدّ البيان خلال شهر كحدّ أقصى، قبل أن تمثل أمام المجلس النيابي لنيل الثقة.

وفيما تبدأ اليوم أيضاً عملياً التسليم والتسلّم بين عدد من الوزراء، لم تتغيّر أولويات البلد في الفترة الفاصلة بين التاليف ونيل الثقة. لا تزال مسألة الكهرباء والمحروقات مصدراً لمعاناة يومية. لكن بحسب ما صار معلوماً، فإن الباخرة الأولى من بواخر الفيول المستبدلة مع العراق، ستصل هذا الأسبوع، على أن تستمر بوتيرة أسبوعية، بما يضمن تأمين أربع ساعات إضافية من التيار الكهربائي

> **محطات البنزين تقفل ابوابها خوفاً من الفوضى او سعياً للاستفادة من رفع الدعم؟**

يومياً. أما على الخط العودة إلى استجرار الغاز المصري إلى لبنان، فيبدو أن الإجراءات التحضيرية تسير بشكل متسارع أيضاً، وقد أعلنت وزارة النفط في سوريا إتمام صيانة القسم الأكبر من الشبكة التي تمر عبر الأراضي السورية.

أما على خط المازوت الإيراني، وبعدما صار معلوماً أن الباخرة الأولى وصلت فعلاً إلى سوريا، سيخرج الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ليعلن بدء دخول المازوت إلى لبنان. وهو سيخصص حيزاً كبيراً من خطابه اليوم لشرح آلية التوزيع ومراحله، حيث يفترض أن تكون الأولوية للمستشفيات ودور العجزة والأفران والمصانع الحيوية، على أن يليها في المرحلة الثانية المولدات الخاصة، علماً بأن الخطاب يتناول أيضاً التطورات على الساحة الفلسطينية، إضافة إلى التطورات المتصلة بتاليف الحكومة.

لكن إذا كان المازوت الإيراني سيؤمن بعضاً من حاجة السوق، فإن البنزين بدأ يفقد من المحطات، حيث تكررت أمس الأخبار عن إقفال أغلبها بانتظار تسلّم المحروقات من الشركات، التي تحفل بدورها المسؤولية لمصرف لبنان الذي يرفض فتح اعتمادات لبواخر متوقفة أمام الشاطئ اللبناني، علماً بأن مصادر معنية تؤكد أن محطات عديدة تتذرّع بالإشكالات التي تحصل لإغلاق أبوابها والحفاظ على مخزونها إلى حين رفع الدعم وتحقيق أرباح ضخمة غير مستحقة.

إلى ذلك، أصدرت نقابة أصحاب المحطات بياناً طالبت فيه القوى الأمنية بتنظيم الوقوف على المحطات وحمايتها قبل أن تضطر مكرهة إلى الإقفال.

وبحسب المعلومات، فإن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، يُردّد أن مبلغ الـ 200 مليون دولار المُخصّص لاستيراد المحروقات على سعر 8000 ليرة للدولار قد نفد (خصص مبلغ 25 مليون دولار لمصلحة كهرباء لبنان)، ولم يعد بإمكانه فتح أي اعتماد على السعر المدعوم. وهو ما يعني عملياً نهاية الدعم، مع ما يؤدية ذلك من تضخم إضافي، وارتفاع غير مسبوق في الأسعار. وفيما توقعت مصادر مطّلعة أن تتم الإشارة إلى رفع الدعم اليوم، كانت أخرى تشير إلى أن تاليف الحكومة لن يؤخّر هذا الإعلان، بل على العكس سيسرّعه. وبحسب المصادر، فإن رفع دعم هو قبل أن يكون قراراً لسلامة أو للمجلس المركزي لمصرف لبنان، هو طلب لميقاتي، الذي يريد أن يُرفع الدعم قبل تسلّمه مهامه يوم الثلاثاء.

وإذا صح ذلك، فإن رفع الدعم سيكون أوّل الملفات على طاولة الحكومة الجديدة، التي علم أن رئيسها بدأ بالفعل اجتماعات مع عدد من الوزراء لمناقشة ملفات أساسية تواجه الحكومة، ومنها على سبيل المثال، ملف البطاقة التمويلية، الذي يفترض الإسراع في إنجازه.

(الأخبار)

مقالة

حكومة الأربعة وعشرين نزيلاً

نجيب نصر الله

ليس لبنان، بالنسبة إلى حاكميه المتسلسلين، ولشرائح «مختارة» من محكوميه المتصلين بهم نسباً وحسباً، إلا فندقاً كسائر الفنادق التي اعتادوا النزول فيها طلباً للراحة والاستجمام أو لتزجية الوقت. الإقامة أو النزول فيه، بالنسبة لهم، مرهون لا بجودة الخدمات المؤكدة فحسب، بل بما تدرّه عليهم من عوائد ومنافع، أو يُتيحه من امتيازات ومناصب تُخصّص فيها دوناً عن غيره من أماكن الإقامة المؤقتة أو العابرة المشابهة المنتشرة في أرجاء مختارة من العالم. فالأبواب، هنا، هذا إن وُجِدت، وبحكم الوظيفة الاستعمارية الأساس، مشرّعة أمام كل مارق ودخيل من صيادي الفرص أو كلاب المال.

وأول هذه الامتيازات التي يتفرد بها عن سائر الفنادق أن الإقامة فيه، وربطاً بسوء المعدن وقذارة السلوك، وهو الشرط الشارط، مفتوحة وشبه مجانية، إن لم تكن مجانية بالكامل. وفي أحيان، غير قليلة، يحصل أن تخصّ الإدارة زبائنها، من أصحاب السوابق الجرمية الموصوفة، أو حتى موظفيها المتمرّسين بالخداع والاعيبه، بالعطايا والمكافآت المادية أو العينية أو غيرها، كأن تخص بعضهم بأجنحة على نحو الجناح الذي يشغله المدعو رياض سلامة، وغيرها من العطايا التي لا تفسير معلن لها إلا كنوع من أنواع الكرم الجبل لبناني المستمد من أصل «شيحوي» لم يزل حاضراً برغم موت صاحبه. فهو الفندق شبه الوحيد الذي يفتح أمام نزلائه وبمجرد وصولهم باب الفرص التي لا حصر لها... كفرصة احتلال أجنحة وغرف المناصب الرفيعة، أو ممارسة السلطة المباشرة أو المداورة أو حتى التنعم بفضائل ما يسمى بـ«التهرّب الضريبي»، وهو بحسب نظام فندقنا المضياف ليس كذلك أبداً، بل هو شطارة لبنانية مكمّلة للهوية الملفّقة... إلى غيرها من النعم والمميزات التي لا تتوافر في الأماكن الأخرى، وإنْ توافرت، فبكلفة باهظة قياساً بالفندق اللبناني، وهذا مما لا يستسيغه من خَبر سهولة ومجانية جمع المال ومراكمته تحت أعين السلطات «الدولية» النافذة ومباركتها. فنزلاؤنا، وأغلبهم من حملة الجنسيات المزدوجة أو المتعددة، والذين يجهلون معنى الأوطان، لا يطيقون الاستثمار الصناعي أو الإنتاجي المحفوف بامتداد الوقت، وتالياً طول الإقامة، فضلاً عن الصعوبات وربما المخاطر.

ويفضلون ما هو أجدى وأضمن، أي الاستثمار المباشر والفوري وذا العوائد السريعة في المصارف أو بسندات الخزينة ذات الأرباح المجزية المرعية من الموظف «الراعي» و«النبيه» رياض سلامة الذي، وبحسب مشغّليه الخارجيين، ما أخلّ يوماً بمقتضيات الدور المشبوه أو الوظيفة السوداء، والمحمي من قبل منظومة سياسية ودينية وإعلامية محلية وعابرة للبحار كاملة الأركان وبالغة الانسجام والتماسك. بل إن نزلاؤنا الكرام لا يطيقون الإقامة من أصلها لولا ما توفره من أرباح ومكاسب يستحيل الوصول إليها إلا في الفنادق المماثلة، وهي، بكل الأحوال، قليلة، فضلاً عن أن لكل واحد منهم قصراً أو أكثر في عواصم الغرب يمكنه ساعة يفرغ اللوذ به.

عندما فتح ميشال سليمان، سراً، وربطاً بصلاحية خاصة بالموقع الذي كان يشغله، بازار «منح» الجنسية اللبنانية لأصحاب الثروات، توقف الكثيرون عند غرابة ولا معقولية أن يتهافت نزلاء غربيون وشرقيون عليها. سليمان الذي بدا يومها، في فعلته غير المسبوقة، كماً ونوعاً، مسؤولاً عن حجز الغرف لطالبيها كانت له مرام مالية سرعان ما اتضحت مع انكشاف خلفياته الفندقية الأصيلة. يومها سأل سائل عن حاجة الفرنسي أو الكندي إلى الجنسية اللبنانية، ليتبين أن السبب وراء سعيهم للظفر بها يكمن في الحصانة التي توفرها لجهة إخفاء فائض الثروة والتمتع بها بعيداً من قوانين الضرائب الغربية المتشددة قياساً بانعدامها لبنانياً.

طبعاً، وانسجاماً مع التقليد اللبناني المقدس، والذي يشبه، في وجوه كثيرة منه السرّ المقدس، لن يسدّد رياض سلامة نزيل الجناح المسمى بالمصرف المركزي ما عليه، سواء مقابل إقامته المديدة في الغرفة وإشغالها بالضد من مفاهيم الاقتصاد والسياسة، ولا حتى التعويض عما تسبب به من خراب وتدمير شملا إلى الغرفة نفسها أساسات الفندق الهشّة وكامل بنيانه. فللرجل أسوة حسنة بغيره من النزلاء الذين ربما ارتكبوا ما هو أفظع بكثير وغادروا سالمين غانمين. بل إن لبعضهم صوراً وأناشيد وساحات وشوارع تحمل أسماءهم وتخلّد ذكراهم. وقائمة هؤلاء من الطول بحيث يتعذر تعدادهم واحداً واحداً...

اليوم، ومع الإعلان عن ولادة الحكومة التي يتوهم بعضنا الساذج أن تنهض بمهام التخفيف من آلام الحرب الطبقية السافرة التي شُنّت على الناس ونالت من أساسيات عيشهم ووجودهم، يتأكد، وبالملموس، وللمرة الألف، أن لا حياة ممكنة بعد اليوم مع هذا النموذج اللصوصي، ولا إمكانية لأي مهادنة مع هذه التلفيقة التي لم تأت إلا بالحروب والويلات. وكل كلام تفاؤلي يتحدث عن إمكانية أو رغبة فرملة الكارثة التي تحاصر عيشنا أو محاسبة المتسببين بها أو حتى إزاحتهم هو تضليل صاف، ويستهدف تسكين الأوجاع وتهدئة الخواطر! وما كلام نجيب ميقاتي التسولي إلا دليلاً إضافياً على استفحال الاغتراب وعمق الانفصام والعجز عن الفهم، فأسماء حكومته وخلفياتهم دليل لا يقبل الشك على عناد المنظومة وعلى قرارها الواضح بمواصلة حربها على حق عموم اللبنانيين بالعيش الحرّ والآمن. من هنا، على المعارضين أن يفهموا أن مهمة التغيير الحقيقي والجاد لا تتم بالتمنيات ولا بالرغبات ولا بتكرار الرهانات الإصلاحية الحمقاء. التغيير يحتاج إلى المواجهة الشاملة والكسر الناجز مع المفاهيم التي حكمت والسياسات التي اتبعت، لكن الكارثة الأكبر أن لا حامل اجتماعي ولا فاعل سياسي يمكنه تولي هذه المهمة المقدسة، خصوصاً مع استقالة اليسار المعيبة والمشينة.

ليدقّق اللبنانيون جيداً في خلفيات وسجلات غالبية هؤلاء الوزراء الذين أسقطتهم السماء الأميركية وسيجد أن لبنانية معظمهم هي من النوع الفندقي المذكور أعلاه، ولا يختلفون في شيء عن سابقيهم الذين آثروا العودة من حيث جاؤوا بعد انتهاء «المهمة» التي انتدبوا للقيام بها بالضد من إرادة ومصلحة الناس التي تجهل حياة الفنادق.

سبق لزياد الرحباني أن اعتبر البلد مجرد فندق أطلق عليه اسم «نزل السرور». الواقع أن الرجل، كعادته، سبقنا إلى إدراك حقيقة وكنه هذه الرقعة الفاقدة للحياة والديمومة إلا بوصفها نزلاً... لكن نزلنا الجغرافي الذي صاغه المشرط الفرنسي لم يعد له من وجود ملموس غير اللافتة الصدئة التي تحمل اسماً تآكلت حروفه وفقدت معانيها الزجلية.

يبقى أن أهازيج «الرسالة» و«الفرادة» وغيرها من الفبركات والتنظيرات البلهاء من لوازم استمرار عمل الفندق الذي هو في حقيقته غير المعلنة مجرد ماخور يعجز قوادوه عن التسوية بين نزلائه المتكالبين على الأسلاب والمغانم، فكان أن استعانوا، مرة أخرى، بحيلة تأثيثه بألوان التكنوقراط.

تقرير

مناورة عسكرية «غير صامتة» لحركة أمل جنوباً

أمال خليك

بشكل علني غير مسبوق، نفّذ مئات العناصر من حركة أمل في منطقة النبطية، بدءاً من ليل الخميس ـ الجمعة الماضي، مناورة عسكرية تحت عنوان «الرعب الأعظم». وفيما تزامنت المناسبة مع قرب الذكرى الـ 33 لاغتيال القيادي داود داود ورفيقيه: محمود فقيه وحسن سبيتي (تصادف في 22 أيلول)، أكدت مصادر قريبة من «أمل» أن التوقيت ليس متصلاً بالذكرى. نحو ألفي عنصر خرجوا من نقاط عسكرية وأمنية للحركة، أبرزها معسكر بلدة أنصار (قضاء النبطية) وساروا مسلحين ببدلاتهم العسكرية، بمواكب «مؤلّلة»، بين البلدات. ووفق شهود عيان، خرجت سيارات رباعية الدفع تُرفع عليها أسلحة متوسطة، فيما تزوّد العناصر بالرشاشات الخفيفة. بعض المجموعات توزعت على مداخل عدد من البلدات وأحيائها، من دون أن يتداخلوا مع المارة. والافت مشاركة عناصر من الشرطة البلدية لعدد من المجالس البلدية المحسوبة على «أمل». وفيما كان معظم المشاركين عسكريين، شهدت المناورة حضوراً لعشرات السيارات المدنية المقفلة، من طراز واحد، إضافة إلى اليات تابعة لـ«الإسعاف الحربي».

الاستعراض العسكري لم يكشف وجهاً مجهولاً لدى الحركة. فتنظيمها المسلّح لا يزال موجوداً، في مناطق انتشارها، وله هيكليته المتكاملة. وسبق أن شهدت مناطق كثيرة ظهوراً مسلّحاً للحركة، في أكثر من مناسبة. وفي بعض الأحيان، كانت قيادة «أمل» تتبرأ من مسلّحيها، كما في بعض الأحداث التي تلت 17 تشرين الأول 2019، لجهة الاعتداء على المتظاهرين. لكن ما جرى في الأيام الماضية له سياق مختلف. المناورة «غير الصامتة» جرت علناً، وبقرار من القيادة العليا في الحركة. بعض قياديّي الصف الأول لم يكونوا على علم مسبق بـ«الرعب الأعظم» الآتي من النبطية. مصدر مطّلع لفت إلى أن مسؤول الإعداد والتوجيه في الحركة، في الجنوب، أبو أحمد صفاوي هو من نظّم المناورة، منطلقاً من صلاحياته التي تشمل الأمن والعسكر في المنطقة، فضلاً عن كونه نائب مسؤول الإعداد والتوجيه في لبنان. وأتت المناورة بعد انتهاء دورة عسكرية لمئات الحركيين الذين ألقى فيهم صفاوي خطاباً قبل انطلاق العرض العسكري، شدّد فيه على وجوب «رفع الجهوزية لمواجهة أي عدوان إسرائيلي، أو أي عودة محتملة للتكفيريين». وفيما استمر الجزء العلني من المناورة لأكثر من ليلة، بعد منتصف الليل، لم تستبعد مصادر معنية استمرارها في اليومين المقبلين.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

على الغلاف

راوول نعمة يبتزّ دياب قبل رحيله: لا بطاقة تمويليّة إلا بشروطي!

أراد الوزير السابق راوول نعمة أن يفضّل الية عمل البطاقة التمويلية عبر مرسوم على قياس «التفتيش المركزي». رغماً عن رأي رئيس الحكومة السابق حسان دياب. فجاءه الجواب من مجلس شورى الدولة: لا يحقّ للتفتيش الاضطلاع بمهام تنفيذية. هو الذي يُفترض به مراقبة السلطة التنفيذية لا الحلول مكانها. كذلك سال المجلس عن السند القانوني في التفتيش Impact لإنشاء منصة المركزي. مؤكداً ضرورة حفظ المعلومات المتعلقة بالبطاقة داخل لبنان وليس افتراضياً أو خارجه

إيلي الفرزلي

الرئيس حسان دياب هو أول الرابحين من تشكيل الحكومة. الأسباب كثيرة وأبسطها أنه لن يضطر إلى تحمّل تبعات رفع الدعم من دون إطلاق البطاقة التمويلية، التي اعتبرها مؤخراً قضيته الأولى. وصل به الأمر إلى الخضوع لابتزاز وزير الاقتصاد السابق راوول نعمة، الذي هدده بعدم توقيع مرسوم البطاقة إذا لم يسر بها بالشكل الذي يناسبه، علماً أن نعمة نفسه كان يدرك أن إطلاقه لمنصة البطاقة التمويلية بالشراكة مع وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية ورئيس التفتيش المركزي جورج عطية لم يكن سوى كذبة، أو حقنة مخدرة لا هدف لها سوى الإيهام بأن البطاقة صارت أمراً واقعاً.

الكذبة لم تدم، وسرعان ما فُضحت عبر مجلس شورى الدولة، الذي أكد، في قرار سبق تشكيل الحكومة، عدم جواز استضافة التفتيش المركزي لهذه المنصة، انطلاقاً من أنها من مسؤولية السلطة التنفيذية، التي يُفترض أن تكون خاضعة لرقابة التفتيش، بالتالي لا يُعقل في حال اضطلاع التفتيش في دور تنفيذي أن يقوم بمراقبة نفسه.

همّ دياب كان إطلاق البطاقة قبل إلغاء الدعم، وقد عمل جاهداً للوصول إلى هذه النتيجة، إلى درجة الموافقة على إيكال مهمة إدارة المنصة للتفتيش، خلافاً لقناعته، وكذلك الموافقة على أن تصدر الآلية التنفيذية للبطاقة عبر مرسوم يوقع عليه وزراء ليسوا أعضاء في اللجنة الوزارية المحددة بالقانون (مثل وزير الداخلية). فدياب نفسه كان شكّل لجنة برئاسة وزير الاتصالات وعضوية ممثلين عن الأجهزة الأمنية، مهمّتها التدقيق في أمان وقانونية منصة impact بعد شكوك طالت طريقة إنشائها. لذلك لم يكن منطقياً الاستعانة بالمنصة نفسها لاستضافة عمليات التسجيل للبطاقة، لكن وزير الاقتصاد ربط توقيعه بإقرار مرسوم الغاية الأساسية منه هي إعطاء براءة ذمة للتفتيش عن أي مخالفة قد يكون ارتكبها في معرض إدارته لمنصة Impact. وعلى قاعدة «عفا الله عما مضى»، غُضّ الطرف عن المخالفة المرتكبة من قبل التفتيش، إن كان بقبول هبة من دون موجب قانوني، أو بالاستخفاف بالمعايير الأمنية من خلال استضافة الداتا الخاصة بالمنصة على خوادم خارج لبنان. وتم الاكتفاء بنقل استضافة الداتا الخاصة بالبطاقة التمويلية من خوادم يعتمدها «التفتيش» في ألمانيا إلى وزارة الاتصالات، بعدما طُلب من شركة Siren associates، التي تدير Impact، تصميم البرنامج الإلكتروني وإنشاؤه وتطويره لإدارة وتقديم طلبات الاستفادة من البطاقة.

«الشورى» ينسف مشروع نعمة

في هذا الوقت، وبالرغم من أن اللجنة الوزارية المحددة في قانون البطاقة التمويلية لم تنجز عملها كاملاً، فلا اتفقت على عملة البطاقة ولا حسمت تمويلها أو الجهات التي يفترض أن تتولى دفعها، كان نعمة يسعى إلى إيهام الناس أن الآلية التنفيذية للبطاقة أنجزت، بالرغم من أن مجلس شورى الدولة لم يكن قد بتّ بمشروع مرسوم تحديد دقائق تطبيق قانون البطاقة، الذي أرسله له وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية لإبداء الرأي، وبالرغم من أن الاتفاق مع الشركة التي يفترض أن تنفذ المنصة لم ينجز ولم يوقع معها أي عقد ولا اتفق على قيمة العقد. أضف إلى أن الشركة، ومن دون أي مبرر، طلبت 700 ألف دولار أميركي، متجاهلة أن البنية التحتية كلها موجودة في التفتيش المركزي، الذي يدّعي ملكيته لها، وسبق أن سجل هذه الملكية في عمل المنصة منذ بداية شباط الماضي، حيث راسل الأمن العام، حينها، رئاسة الحكومة، محذّراً من استضافة البيانات الخاصة بموقعي covid.pcm.gov.lb (الخاص بأذونات التنقل وقت الإغلاق) و covax.moph.gov.lb (تسجيل طلبات اللقاحات) على خادم أجنبي مشبوه. كما حذّر أيضاً من أن تمويل هذه النشاطات يتم عبر منظمات غير حكومية وسفارة بريطانيا، بالتالي فإن مجانيتها تشجع العديد من الإدارات على الدخول إليها. حينها شكّل رئيس الحكومة لجنة فنية لدراسة الجانب الأمني والسيبراني لمنصة impact والصفحات المتفرعة منها، برئاسة وزير الاتصالات، طالباً رفع ما يلزم من توصيات في سبيل تأمين حماية البيانات الخاصة بتلك المنصة. غاب وزير الاتصالات طيلة المدة السابقة، ليخرج بتقريره، في الثاني من أيلول 2021، ويشير فيه إلى المعلومات التالية:

- قدمت هيئة التفتيش المركزي منصة Impact بوصفها مملوكة من قبلها منذ نيسان 2020.
- صممت شركة Siren associates المنصة لاستخدامها من قبل التفتيش المركزي، لكن سرعان ما شملت مهامها بقية الوزارات.
- تقوم الشركة بإدارة المنصة، التي تم استئجار خوادم خاصة بها من Leaseweb في ألمانيا وهولندا، حيث تحفظ الداتا وتستثمرها.
- أشارت الهيئة إلى أنها لم تكن جاهزة تقنياً عند بدء الخدمة

اتخاذه مادة تنص صراحة على وجوب حفظ المعلومات كافة التي سيتم تجميعها لتطبيق برنامج الدعم داخل لبنان وليس افتراضياً أو خارجه.

لجنة Impact: غير آمنة

مسالة حفظ المعلومات كانت جزءاً أساسياً من النقاش المستمر في وزارة الاقتصاد!

بالنتيجة نسف «شورى الدولة» كل المساعي لتمرير «مرسوم» يشرّع مخالفة القوانين. وفي مطالعته التي صدرت في التاسع من أيلول الحالي، أكد مخالفة المشروع للمادة الخامسة من قانون البطاقة التمويلية. فتلك المادة تشير بوضوح إلى أن المعايير والية تطبيق المشروع توضع بقرار مُشترك من قبل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووزراء المالية والشؤون والاقتصاد، بالتالي فإن «تحديد الية التطبيق بموجب مرسوم تخالف قواعد الصلاحية المنصوص عنها قانوناً، ويُفترض إعمال المادة القانونية وإصدار قرار مشترك من اللجنة».

وإذا كان «المرسوم» قد بُني على المرسوم الاشتراعي الخاص بإنشاء التفتيش المركزي، فقد رأت الغرفة التي يرأسها القاضي طلال بيضون ويشارك في عضويتها القاضيان فاطمة الصابغ وسميح مدّاح، أن المرسوم المذكور يخلو من أي نص خاص يُنيط بالتفتيش مهام معيّنة، ويتبيّن خلوّه أيضاً من أي صلاحية تتعلق بإنشاء منصة لمثل غايات تطبيق القانون آنف الذكر، بخاصة أن إنشاء منصة كهذه يندرج في إطار الأعمال التنفيذية التي تتولاها الأجهزة الإدارية التنفيذية في وزارات الدولة، فيما التفتيش المركزي يقوم بمهمة الرقابة على أعمال هذه الإدارات في معرض إنشائها منصات كهذه وقيامها بمهامها التنفيذية بصورة عامة، ولا يصح، في أي حال من الأحوال، أن يجمع هذا التفتيش، ودونما نص تشريعي، بين مهام التنفيذ والرقابة والإشراف على التنفيذ.

«المشروع» الذي يعتبره المجلس عنواناً غير ذي صلة، يفتقر إلى بيان السند القانوني الذي ارتكز عليه إسناد إنشاء بوابة إلكترونية إلى شركة Siren associates. كما يفتقر إلى بيان ما ارتكز عليه إنشاء هذه البوابة على منصة Impact في التفتيش المركزي، فيما أن هذا التفتيش هو جهاز رقابة.

وفي الختام، وبعد 27 ملاحظة ساقها المجلس، تؤكد المطالعة ضرورة أن يتضمن القرار المطلوب

> **«الشورى»: لا يحقّ للتفتيش المركزي إدارة منصة البطاقة التمويلية**

وإذا كان «المرسوم» قد بُني على المرسوم الاشتراعي الخاص بإنشاء التفتيش المركزي، فقد رأت الغرفة التي يرأسها القاضي طلال بيضون ويشارك في عضويتها القاضيان فاطمة الصابغ وسميح مدّاح، أن المرسوم المذكور يخلو من أي نص خاص يُنيط بالتفتيش مهام معيّنة، ويتبيّن خلوّه أيضاً من أي صلاحية تتعلق بإنشاء منصة لمثل غايات تطبيق القانون آنف الذكر، بخاصة أن إنشاء منصة كهذه يندرج في إطار الأعمال التنفيذية التي تتولاها الأجهزة الإدارية التنفيذية في وزارات الدولة، فيما التفتيش المركزي يقوم بمهمة الرقابة على أعمال هذه الإدارات في معرض إنشائها منصات كهذه وقيامها بمهامها التنفيذية بصورة عامة، ولا يصح، في أي حال من الأحوال، أن يجمع هذا التفتيش، ودونما نص تشريعي، بين مهام التنفيذ والرقابة والإشراف على التنفيذ.

«المشروع» الذي يعتبره المجلس عنواناً غير ذي صلة، يفتقر إلى بيان السند القانوني الذي ارتكز عليه إسناد إنشاء بوابة إلكترونية إلى شركة Siren associates. كما يفتقر إلى بيان ما ارتكز عليه إنشاء هذه البوابة على منصة Impact في التفتيش المركزي، فيما أن هذا التفتيش هو جهاز رقابة.

وفي الختام، وبعد 27 ملاحظة ساقها المجلس، تؤكد المطالعة ضرورة أن يتضمن القرار المطلوب

هل تنسف الحكومة الجديدة الية تطيف البطاقة التمويلية؟ (هيثم الموسوي)

فهمي يمنع التعامل مع Impact

(هيثم الموسوي)

وزير داخلية تصريف الأعمال محمد فهمي كان قد حذّر، في 2021/6/7، رئاسة الحكومة، من تخزين بيانات على خادم أجنبي بشكل مشبوه عبر منصة Impact. لكن لأن الأخيرة كانت تنتظر تقرير اللجنة التي شكلت برئاسة وزير الاتصالات، ليبنى على الشيء مقتضاه. ولأن وزير الاتصالات لم يكن قد أجاب بعد، لم تجب رئاسة الحكومة، فعمد فهمي، في 21 آب، إلى الطلب من كل مديريات الوزارة عدم إجابة أي طلب من أي إدارة أو أي جهاز رقابي آخر تطلب فيه أي نوع من المعلومات عبر منصة Impact، على أن يصار إلى إيداع الوزارة طلبات المراجعات، إلى حين جواب المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء.

بعد ذلك، ولحسم الموضوع، عُقد في وزارة الداخلية اجتماع ضم الوزراء (تصريف الأعمال: زينة عكر، فهمي، رمزي مشرفية، راوول نعمة، طلال حواط، حيث تداولوا في موضوع التحضيرات المتعلقة بإطلاق البطاقة التمويلية والمخاطر الأمنية المتعلقة بحفظ بيانات المعلومات، على خوادم افتراضية موجودة في ألمانيا، إضافة إلى موضوع قانونية تكليف التفتيش المركزي وشركة Siren العاملة على تطوير وإدارة البرنامج وملكية البيانات، التي تم تجميعها وإدارتها واستثمار التفتيش المركزي بمفاتيح البرنامج والتصاريح الخاصة به.

في الاجتماع، طلب فهمي توضيح موضوع تكليف التفتيش والشركة المعنية نظراً لخطورة المعلومات والبيانات التي يتم تداولها وحفظها في خوادم موجودة في ألمانيا. كما ناقش ما يقوم به التفتيش من تصرفات لا تدخل ضمن مهامه، وإقدامه على مراسلة المديريات والمحافظات والأجهزة التابعة للوزارة مباشرة لطلب معلومات تصنف أمنية وسرية لتخزينها على خادم أجنبي. وقال إن مصرف لبنان يمتلك قاعدة بيانات ضخمة يمكن استخدامها لنقل وحفظ كافة البيانات المتعلقة بالمواطنين الموجودة على المنصة Impact والمحفوظة في ألمانيا.

> **خوري: لا يمكن الموافقة على طلب رئيس التفتيش لأنّ البيانات مصنّفة سرية للغاية**

مشرفية: تكليف من الحريري

من جهته، أشار مشرفية إلى أن استخدام منصة Impact تم تحت إدارة التفتيش المركزي، بموجب تكليف شفهي صادر عن رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري، مؤكداً أولوية حفظ وإدارة البيانات المتعلق بالمواطنين في مكان آمن.

نعمة: لا أعلم

أما نعمة، فأبدى عدم علمه بموضوع سرية البيانات ومكان حفظها، مشيراً إلى أنها المرة الأولى التي يسمح بها بالموضوع. وهو إذ أكد موافقته على حفظ المعلومات على خوادم داخل لبنان وليس افتراضياً، أكد تلقيه بريداً من البنك الدولي يشترط إشراك التفتيش المركزي بعملية إدارة البطاقة التمويلية.

عكر: لا مانع مؤقتاً

وأشارت عكر إلى ضرورة الإسراع في إنجاز المنصة وإطلاقها وأن العديد من الوزارات سبق لها أن استخدمت منصة Impact . وأوضحت أنها بالأساس كانت معترضة عليها أما الآن ونظراً للحاجة إلى البدء بتعبئة الاستمارات، ولأن رئيس الحكومة يريد إطلاق البطاقة من دون تأخير، فهي لا ترى مانعاً من استخدامها، على أن يصار لاحقاً إلى اتخاذ أي إجراء لحفظ البيانات.

وأبدى حواط استعداده للبدء فوراً بالعمل على استضافة قاعدة البيانات وإطلاق عمل المنصة، كما أبدى استغرابه لحجم القدرة الاستيعابية التي طلبها التفتيش المركزي (50 تريبايت)، على رغم أن حجم قاعدة البيانات الحالية الموجودة على السحابة لا تتخطى 4 تيرابايت.

خوري: طلب بيانات الهويات

أما المدير العام للأحوال الشخصية في «الداخلية» العميد الياس خوري، فأوضح أنه تلقى اتصالاً من رئيس التفتيش المركزي للاستفسار عن عدد بطاقات الهوية، طالباً ربط قاعدة البيانات الخاصة بالأحوال الشخصية بقاعدة البيانات التي يديرها للتأكد من هويات المواطنين. وقال خوري إن هذا الطلب لا يمكن الموافقة عليه لأن هذه البيانات مصنفة أمنية وسرية للغاية.

بالنتيجة، اتفق المجتمعون على ضرورة نقل كل البيانات الموجودة على منصة Impact والمحفوظة على خوادم افتراضية في ألمانيا إلى خوادم وزارة الاتصالات أو خوادم مصرف لبنان بأسرع وقت ممكن. لتركيب الخوادم في مقرّاتها، لكن حالياً هي على استعداد لاستضافة الخوادم في حال تأمين عرض النطاق الضروري من قبل وزارة الاتصالات.

- أكدت الوزارة استعدادها لاستضافة الخوادم في مقراتها أو لتأمين المستلزمات التقنية الضرورية لضمان حسن عمل المنصة، بما خصّ عرض النطاق والسرعة، على أن يتم تزويد الوزارة بالمواصفات التقنية الضرورية لاستضافة الخوادم في أي مقر يتم اختياره من مجلس الوزراء.

بعد عرض هذه الوقائع، أوصت اللجنة بما يلي:

- وضع ضوابط لعملية الولوج إلى البيانات، على أن تحصر بموظفين رسميين استناداً إلى إذن مسبق من رئاسة مجلس الوزراء.
- الالتزام بنقل البيانات إلى خوادم خاصة بوزارة الاتصالات وإخضاعها لمعايير أمنية مشددة والمحافظة على سرية وديمومة هذه البيانات.
- الالتزام بكافة القوانين اللبنانية التي ترعى عمليات المحافظة على بيانات اللبنانيين وبخاصة قانون المعاملات الإلكترونية ذات الطابع الشخصي.
- الالتزام بقوننة كافة الأعمال من ناحية إجراء عقود رسمية مع الشركات والمنظمات المدنية التي تجري عمليات برمجة وتعديل المنصة ورفع طلبات قبول الهبات وفقاً للأصول.

بالنتيجة، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء قراراً في 6 أيلول، تطلب فيه من وزارة الاتصالات استضافة المنصة الخاصة بتطبيق البرنامج الإلكتروني الذي طلب من شركة Siren associates تصميمه وإنشاءه وتطويره لإدارة وتقديم طلبات الاستفادة من البطاقة التمويلية، وذلك على البنية السحابية الخاصة بالوزارة. لكن بعد تشكيل الحكومة الجديدة، يتوقع أن يتوقف المشروع برمّته، إلى حين حصول الحكومة على الثقة. الحكومة ستكون مضطرة إلى إعادة تشكيل لجنة وزارية تعمل على إعادة درس الآلية التنفيذية للبطاقة التمويلية، بغض النظر عما إذا التزمت بما أنجزته اللجنة السابقة أم لم تلتزم، فإنها لن تكون قادرة على تجاهل رأي «الشورى».

قضية

كورونا «تحت السيطرة»... حتى فتح المدارس!

(مروان بو حيدر)

راجانا حميّة

بالأرقام، لم تتخطَّ الإصابات بفيروس كورونا عتبة الخطر بعد. وحتى هذه اللحظة، لا يزال في الإمكان القول إن الوضع الصحي «تحت السيطرة»، على ما يؤكّد عميد كلية العلوم في الجامعة اللبنانية الدكتور بسام بدران. ورغم أن الأرقام عادت لتكون لافتة، ولا سيما تلك المتعلقة بأعداد الوفيات (بلغت أمس نحو 800 إصابة و11 حالة وفاة)، إلا أن ثمّة عوامل عدّة تجعل من الذروة خياراً لا يزال بعيداً نسبياً، ما لم يحدث ما يعكّر الصفو حالياً.

في هذا السياق، يذهب الدكتور محمد حيدر، المستشار في وزارة الصحة العامة ومدير قسم الطب النووي والمختبر في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تحديد عاملين أساسيين في بقاء الوضع ضمن المربع الآمن. يأتي في المقام الأول عامل التلقيح الذي أعاد إلى المجتمع بعض التوازن، وخصوصاً لناحية زيادة أعداد الملقّحين. فوفق الأرقام، بلغت نسبة الذين تلقّوا جرعتَي لقاح مليوناً و270 ألفاً، وعدد من تلقّوا جرعة واحدة من اللقاحات مليوناً و500 ألف. وإلى هؤلاء، يمكن إضافة من اكتسبوا مناعة طبيعية من جراء الإصابة بالفيروس سابقاً، والتي يقدّرها معنيون بما يراوح بين مليونين ومليونين ونصف مليون شخص، وهو ما يرفع أعداد الذين كوّنوا مناعة ضد الفيروس إلى نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون. يعني ذلك، بحسب حيدر، الوصول إلى نسبة 50 أو 60% من المناعة المجتمعية.

لبنان وصل إلى نسبة 50 إلى 60% من المناعة المجتمعية

في الشقّ الآخر من «الحصانة» ضد الفيروس، يمكن الركون إلى الأرقام الواردة في عدّاد كورونا. إذ تستقر أعداد المصابين اليوم تحت عتبة الألف، تضاف إلى ذلك نسبة إيجابية الفحوص التي تراجعت من 9% إلى 7%، وتراجع نسبة شاغلي الغرف في المستشفيات إلى نحو 385 مصاباً، منهم نحو 180 في غرف العناية الفائقة.

أما في ما يخص عدّاد الوفيات الذي يتّجه صعوداً، فتشير مصادر وزارة الصحة إلى أن معظم الوفيات، كما معظم الذين احتاجوا ويحتاجون إلى الاستشفاء، هم من الفئات العمرية التي لم تتلقَ لقاحات أو ممن رفضوا أخذ لقاحاتهم. وهذا يعني أن «اللقاح يحمي، ولو بنسب معينة»، وفق بدران. ويلفت حيدر، في السياق، إلى أن 70 إلى 80% من الضحايا، هم ممن يتخطون السبعين عاماً، والبقية بعضهم في الثلاثين والعشرين من العمر. وما يجمع هؤلاء هو أنهم «إما لم يتلقّوا اللقاحات، وإما أنهم يعانون في غالبيّتهم من أمراض مزمنة ومستعصية، بحيث إن الموت لم يكن من أثر الفيروس مباشرة، وإنما لأن الفيروس ضاعف مخاطر أمراضهم».

قبل شهر ونصف شهر، كان بالإمكان الحديث عن ذروة، مع وصول عدد الإصابات إلى نحو 1500 منتصف تموز الماضي. غير أن الأمور عادت إلى الاعتدال، مع انخفاض الأعداد إلى ما دون الألف. وبما أن ضبط الذروة للوصول إلى برّ الأمان يحتاج إلى «ما يقرب من 7 إلى 9 أسابيع»، على ما يقول حيدر، فهذا يعني أن ثمّة أسبوعين إلى ثلاثة حاسمة للبناء على الشيء مقتضاه. غير أن هذا المسار قد يكون مهدّداً في لحظة ما، وتحديداً مع العودة إلى المدارس التي لا تزال غير آمنة. وفي هذا السياق، يلفت بدران إلى أن السؤال المؤرق اليوم هو: هل سترتفع الإصابات ضمن الفئة العمرية ما دون الـ 16 عاماً؟ وهل تكون المدارس القنبلة الموقوتة التي تعيد تفجير الوضع الصحي وترسم مساراً جديداً لمسار الفيروس في البلاد؟

مقالة

المرضى بعد رفع الدعم: العلاج لمن يدفع «كاش» فقط؟

زاهي إبراهيم*

ليس في الأمر مبالغة إذا ما قلنا إننا سنكون، مع احتدام الأزمة الاقتصادية في المُقبل من الأيام، أمام انفجار صحي لن يقلّ خطورة عن انفجار مرفأ بيروت، بل قد يتعدّاه بأشواط. تؤكد الأرقام أن الغالبية العظمى من المرضى في لبنان هم إما من المستفيدين من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو ممن يتلقّون علاجاتهم على نفقة وزارة الصحة (يُعرفون باسم مرضى الوزارة)، مقابل فئة من الميسورين تستفيد من تقديمات شركات التأمين، أو أولئك الذين يدفعون تكاليف الطبابة والاستشفاء على نفقتهم الخاصة والقادرين على الدفع نقداً.

وفيما أثار الحديث عن رفع الدعم على السلع الاستهلاكية والمحروقات وكلفة النقل وانكماش القدرة الشرائية مخاوف غالبية المُقيمين نتيجة تركيز الاهتمام من قبل الإعلام وصنّاع القرار على هذا الشق، لم يتطرّق أحد (إلّا قلّة من الأطباء والعاملين في القطاع الصحي) إلى التداعيات الخطيرة التي ستلحق بآلاف المُستفيدين من الصناديق الضامنة نتيجة رفع الدعم والمُضي في مسار الانهيار الاقتصادي المرتقب.

منطقيّاً، رفع الدعم سيصيب صناديق دعم الفقراء إصابة قاتلة. إذ سترتفع الكلفة الاستشفائية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الصحة المتهالكين أصلاً. كما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في الفروقات الاستشفائية التي يتوجب على المستفيد من تلك الصناديق تسديدها رغم تدهور قيمة الرواتب، في حين أن الميسورين لن يطالهم «الأذى الكبير»، لأنهم يسدّدون اشتراكات التأمين بالعملة الصعبة بفضل التحويلات الخارجية. بالعودة إلى المصير القاتم الذي سيكون في انتظار «مرضى الوزارة» و«مرضى الضمان»، ثمة شقّ مهم يجب الالتفات إليه، وهو توجّه المستشفيات والمختبرات الطبية إلى تسعير خدماتها وفقاً لسعر الصرف في السوق السوداء، سعياً إلى تجنّب مراكمة المُستحقات المالية لدى الجهات الضامنة التي تتأخر عادة في التسديد. هذا الأمر من شأنه أن يرفع قيمة الفواتير أضعافاً «مُضاعفة». فهل سيكون لصندوق الضمان الاجتماعي ولوزارة الصحة القدرة على تغطية الفاتورة الاستشفائية والدوائية بعد رفع الدعم؟ وهل يستطيع المريض تغطية الفروقات الاستشفائية في ظلّ تدهور قيمة الرواتب؟

الانفجار الصحي لن يقلّ خطورة عن انفجار مرفأ بيروت

سيتحمل مرضى السرطان وغسيل الكلى الوزر الأكبر بعد رفع الدعم، إذ أن الأخيرين يتلقون جلسات الغسيل مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً، فيما مرضى السرطان بحاجة للعلاج الكيميائي أو الشعاعي مرة كل أسبوع أو أسبوعين. وإذا كانت تسعيرة الضمان تلتزم بسعر الصرف الرسمي (1500 ليرة للدولار)، فإن المستشفيات رفعتها إلى 3900 و6000، وحتى إلى أكثر من ذلك.

وبعملية حسابية بسيطة نستنتج أن المريض يدفع فروقات مالية قد تغطي الفاتورة الاستشفائية كاملة لو احتُسبت وفقاً لسعر الصرف الرسمي. المثال المذكور هو في مرحلة ما قبل رفع الدعم، فما هو الحال بعد رفعه؟ هل ستواكب الجهات الضامنة سعر الصرف اليومي أم ستبقى وفقاً للسعر الرسمي؟ وهل سيكون المواطن قادراً على دفع الفروقات وفقاً لسعر الصرف اليومي عدة مرات شهرياً؟

تفادياً لانهيار المستشفيات، ولضمان استمرارية العمل الطبي، وفي ظل تأخر دفع مستحقات المستشفيات لدى الجهات الضامنة، هناك اتّجاه نحو التمسك بمن يدفع نقداً، أو بمن يسدّد من دون تأخير كشركات التأمين. وهنا قد تضغط المستشفيات بطريقة غير مباشرة على المرضى غير الميسورين ليدفعوا نقداً تلافياً لتكدّس أموالها لدى الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة.

من هنا فإن شريحة كبيرة من اللبنانيين لن تكون قادرة بعد الآن على دفع فروقات الاستشفاء، أو شراء الدواء. فهل سينحصر حق الطبابة بمن يدفع نقداً؟ وما هو مصير أصحاب الأمراض المزمنة والمستعصية في زمن ما عاد المواطن فيه قادراً على تأمين لقمة عيشه؟

تقرير

15% من اللبنانيين فقط يستهلكون اللّحوم

رحيل دندش

15 في المئة فقط من اللبنانيين، المقتدرين، لا يزالون يستهلكون اللّحوم، منذ رفع الدّعم عنها كلياً في أيار الماضي. بشكل عام، غابت اللّحوم الطّازجة بشكل شبه تام عن الموائد، لصالح اللّحوم المبرّدة (تستهلكها المطاعم بكثرة) والمجمّدة (لا سيما المفرومة). والأخيرة زاد استيرادها على حساب النّوعين الأولَين كونها الأرخص.

نحو 80 في المئة من الملاحم أقفلت أبوابها، كلياً أو جزئياً بسبب تراجع مبيعاتها، وباتت الذبيحة الواحدة توزّع على أكثر من ملحمة لبيعها. ومع ارتفاع كلفة العلف والتطبيب واللّقاحات المسعّرة بالدولار، باع أصحاب مزارع صغيرة أبقارهم جرّاء الخسائر التي لحقت بهم.

يلفت مدير الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة الياس إبراهيم إلى تراجع كبير في استيراد المواشي، فـ«قبل 17 تشرين الأول 2019 كنا نستورد أسبوعياً 5 بواخر محمّلة بالمواشي الحيّة من أوروبا الشرقية وإسبانيا والبرازيل والأرجنتين... نمعدّل نحو 20 ألف رأس بقر شهرياً، وكان لبنان في طليعة مستهلكي اللّحوم الحمراء في المنطقة العربية. اليوم باتت أكثر من شركة تتشارك معاً في استيراد باخرة صغيرة محمّلة بنحو 3 آلاف رأس بقر شهرياً».

انخفاض الاستيراد سببه، بطبيعة الحال، غلاء اللّحوم التي يُباع الكيلو الواحد بـ 10 دولارات. وتشير التوقعات إلى مزيد من الانخفاض مع رفع الدعم كلياً عن المحروقات. أضف إلى ذلك، عدم دفع مصرف لبنان مستحقّات المورّدين البالغة 70 مليون دولار. فرغم المشاكل التي اعترت آلية دعم اللحوم التي يقرّ بها إبراهيم، إلّا أن «بعض التجار ممن باعوا بالسعر المدعوم ظلموا، فيما تلاعب آخرون بسبب ضعف آلية الرّقابة لغياب قدرة الدولة على ذلك لوجستياً». وتوضح مصادر لـ«الأخبار» أن بعضاً من كبار التجار ممن كانوا يستوردون البقر المدعوم، «كانوا يخبّئون البضاعة لعلمهم بأن الدعم لن يستمر طويلاً، وبعضهم كان يهرّبها إلى سوريا».

يقدّر نائب رئيس نقابة اتحاد القصابين وتجّار المواشي ماجد القصّابين عيد تراجع الاستيراد بنحو 60 في المئة، «لكن تعاطي الدولة مع القطاع بدمره بشكل منهجي». ويلفت إلى أن بعض الموردين أرسلوا أثناء فترة الدّعم شحنات «بناء على الثقة بالتجار اللّبنانيّين... لكن حتى الآن لا تزال الأموال عالقة في مصرف لبنان. أدّى ذلك إلى امتناع التجار عن تصريف المواشي لديهم، والأهم تهديد المُوردين بحجز بواخر التجار اللبنانيين المخصصة لنقل المواشي ما يهدّد قطاع اللّحوم بالإفلاس الكامل».

ويستورد لبنان المواشي الحيّة عبر عدد من الشركات والتجار، يقدّر عددهم وفق وزارة الزراعة بـ 17 مستورداً، غالبيتهم يملكون مزارع منتشرة على كافة الأراضي اللبنانية. أكبر شركات الاستيراد هي: سليمان (40 في المئة من السّوق)، خليفة، العشي، النابلسي، المصري... إضافة إلى شركات «ظهرت» خلال فترة الدّعم و«اختفت» بعد رفعه.

شركات لاستيراد المواشي «ظهرت» خلال فترة الدّعم و«اختفت» بعد رفعه

(أرشيف ـ بلال جاويش)

حق الرد

رئيس «اللبنانية» عن التمديد: لا اجتهاد في معرض النّص الصريح

نشرت «الأخبار» (11 أيلول 2021) موضوعاً بعنوان «رئاسة الجامعة اللبنانية نحو التمديد؟»، تضمّن مُغالطات يتوجّب علينا الردّ عليها حفاظاً على سمعة الجامعة:

أولاً، في ما يخص رئيس الجامعة: إن رئيس الجامعة الحالي هو أول رئيس معيّن وفقاً للأصول الجديدة التي أقرّها قانون المجالس الأكاديمية رقم 66 تاريخ 2009/3/4، إذ تمّ انتخابه من قبل أعلى هيئة أكاديمية في الجامعة ألا وهي مجلس الجامعة، قبل تعيينه في مجلس الوزراء. ولهذا فإن أمر استمراره في مهامّه بعد انقضاء مدّته وإلى حين تعيين رئيس جديد أصولاً، يخضع أيضاً للقانون نفسه الذي ميّز بوضوح بين الغياب والشغور، ووضع أصولاً خاصة بكل منهما، مقرراً مبدأ الاستمرارية حتى تعيين البديل، بحيث حظر هذا القانون شغور المراكز الأكاديمية، وذلك في المادة 14 منه التي نصّت على أنه عند انتهاء ولاية أيّ من أعضاء المجالس الأكاديمية المنصوص عنها في هذا القانون، يستمرّ في ممارسة عمله إلى حين تعيين أو انتخاب بديل عنه.

وحيث أنه لا اجتهاد في معرض النص الصريح، لا يمكن تأويل النص بصورة تحرّفه عن نية المشترع ومقاصد التشريع.

ومن المستهجن السعي إلى خلق أوهام حول تولّي رئاسة الجامعة لا تأتلف مع القواعد الإدارية. فمن يتولى أي وظيفة أو مهمة لا بدّ له من قرار يصدر عن الجهة المختصّة، يستند إليه في ممارسة الصلاحيات. وحيث لا يوجد أي نص حول تولّي رئاسة الجامعة إلا عبر التعيين من مجلس الوزراء، والاستمرارية حتى تعيين البديل، فلا يمكن لأحد بالتالي البحث عن وسائل أخرى تشوّه النص وتسيء إلى المؤسسة.

ثانياً، في ما يخصّ ملفات دخول الأساتذة المتفرّغين إلى الملاك، ورد في مقالكم أنّ ولاية أيوب «عجزت عن إنصاف المتعاقدين بالتفرّغ والمتفرّغين بإدخالهم إلى الملاك، بالتذرّع بالروتين الإداري، إذ تنام الملفات مدة طويلة في الإدارة المركزية، ولا تُرسل إلى وزارة التربية إلا حين تسقط الحكومة...». وهذا عار عن الصحة، فقد أُرسلت الملفات قبل كارثة 4 آب بفترة طويلة، كما تُثبته المراسلات مع وزارة التربية والتعليم العالي.

وادّعيتم أنّ ملفات الملاك يتم تنويمها في الإدارة المركزية، وهذا ادّعاء مردود لأنّ المدة القصوى للمعاملات في الإدارة المركزية لا تتخطّى الثلاثة أسابيع، عملاً بالآليات التي وضعتها الإدارة المركزية.

وادّعيتم الأمر نفسه في ما خصّ ملفات الأساتذة المرشحين لدخول الملاك. لكنّ الحقيقة أنه تم تشكيل خلية خاصة في الإدارة المركزية للتدقيق في هذه الملفات فور ورودها من الكليات، بعد أن ضمّ الأساتذة كافة الوثائق الناقصة إلى ملفاتهم. وأنهت الخلية المذكورة مهمتها في أقل من أسبوعين، وأرسلت الملفات فوراً إلى وزير التربية. ولا ندري ما هي الأسباب التي منعت رفع الملفات من الوزارة إلى مقام مجلس الوزراء في حينه.

ثالثاً، في ما يخصّ تهم الفساد الموجهة الى العمداء. إن عمداء الوحدات الجامعية هم من الأكاديميين الحائزين أعلى رتبة أكاديمية في الجامعة، وتثبت سيرهم الذاتية أنهم نذروا حياتهم للعلم والبحث العلمي، ومن كانت هذه صفته فإنه لا تكون لقضايا المال والسلطة مكان في قاموسه. فالسمعة الحسنة سمة لصيقة بتاريخهم الأكاديمي والحفاظ عليها بالنسبة إليهم أولوية، ولهذا من التجني أن نوجّه إليهم اتهامات بالفساد وإساءة استخدام السلطة أو التعدي على المال العام، من دون أن تقترن بالبينة والدليل. ومن لديه دليل أو بيّنة حول ارتكابات معينة حصلت فأبواب القضاء مفتوحة أمامه، أمّا التعميم ووصف العمداء جميعهم بالفساد فهو أمر يسبب أذى للجامعة وأهلها، ويدعو الى تجاهل الإنجازات التي حقّقها هذا الصرح العلمي العريق على الصعد كلّها، والتي لم تكن لتتحقق لولا تفاني العمداء في أداء واجباتهم.

رابعاً، أدّت ظروف عدم تمكن الحكومة السابقة من تعيين عمداء جدد إلى عدم استمرار اجتماعات مجلس الجامعة بصيغته السابقة، واستمرار اجتماعات العمداء مع الرئيس للتشاور والتداول وتنسيق الجهود الضرورية، من أجل تأمين حسن سير الأمور الأكاديمية والإدارية في كليات الجامعة ومعاهدها، وهذا الإطار ليس بديلاً عن مجلس الجامعة.

وفي هذا الإطار، يطلب رئيس الجامعة اللبنانية وعمداء كلياتها من جانب مقام مجلس الوزراء تعيين رئيس وعمداء أصيلين ومفوّضي حكومة في مجلس الجامعة، نظراً إلى قرب انتهاء ولاية الرئيس الحالي، وانتهاء مهامّ العمداء المعيّنين بمرسوم منذ عام 2018، وهذا ما يسمح بإعادة تشكيل مجلس الجامعة وفق القوانين المرعيّة.

رئيس وعمداء الكليات والمعاهد في الجامعة اللبنانية

الكرة اللبنانية

الدوري ينطلق رغم كلّ شيء

انطلق الدوري اللبناني في كرة القدم للدرجة الاولى متحدياً الصعوبات الكبيرة التي تواجهه. تخطت إرادة المعنيين باللعبة من اتحاد وانديةٍ والاهم لاعبين كل الازمات المعيشية وفي طليعتها شح المحروقات وخاضوا الأسبوع الأول من الدوري الذي سجّل نتائج لافتة بعضها مفاجئ

عبد القادر سعد

حتى ظهر السبت وتحديداً عند الساعة 15,30 كان البعض يشك في إمكانية انطلاق الدوري اللبناني لكرة القدم للدرجة الأولى أو على الأقل تعثّر مباراة أو أكثر أو حصول بلبلة نتيجة عدم قدرة أي ناد أو طاقم تحكيمي على الوصول إلى أي مباراة نتيجة فقدان مادة البنزين. لكن الدوري انطلق وأقيمت المباريات الست على ثلاثة ملاعب هي العهد وبحمدون وجونيه. أمرٌ انسحب على بطولة الدرجة الثانية أيضاً والتي أنهت أسبوعها الرابع بنجاح. انتقلت الأندية بين جميع المحافظات. من الجنوب والشمال والبقاع وبيروت وجبل لبنان. لا يظن أحدٌ أنها مهمة سهلة في ظل ما يعانيه اللبنانيون من أزمات. فإذا كان المواطن اللبناني غير قادر على تأمين لقمة عيشه أو مواصلاته، فكيف بتأمين مقومات مزاولة لعبة كرة القدم. السبب بكل بساطة أن كرة القدم في لبنان هي أكثر من رياضة أو هواية. هي مصدر رزق لآلاف العاملين في هذا القطاع من جهة، وفي الوقت عينه جزء من مهمة وطنية من ناحية حاجة منتخب لبنان الذي ينافس في التصفيات الآسيوية المؤهلة إلى كأس العالم 2022 لخوض لاعبيه المباريات الرسمية والتنافسية مع أنديتهم كي يرتفع مستواهم الفني. فلا التمارين ولا المعسكرات ولا المباريات الودية على رغم أهميتها توازي خوض المباريات الرسمية المحلية.

على هذا الأساس وانطلاقاً من هذه القاعدة صمم الجميع في لعبة كرة القدم وعلى رأسهم اللاعبون خوض المباريات وإقامتها وإنهاء الأسبوع من دوري الدرجة الأولى على أكمل وجه.

هذا الدوري الذي يحمل الرقم ستين انطلق بطريقة مثيرة مع سقوط البطل الأنصار وتعثّر الوصيفين النجمة وشباب الساحل، أما اللقب أي النجمة والأنصار وإلى حدٍ ما شباب الساحل، أم سيستغل بطل لبنان السابق الفرصة وينقض على الصدارة بشرط تحقيق نتيجة أكبر من 3-1 والتي سجلها الحكمة على حساب سبورتينغ.

المباريات الخمس التي أقيمت السبت والأحد سجلت تعادلاً بين التضامن صور وشباب البرج سلباً نتيجة وأداء ومستوى على ملعب العهد. أما في بحمدون فكان الحكمة يحقق انتصاراً مستحقاً على سبورتينغ بثلاثية سجلها حيدر عواضة وأحمد بدران (هدفان)، مقابل هدف لبطل الدرجة الثانية سبورتينغ سجله علي برّي.

هذا يوم السبت، أما يوم الحد فكان يوم المفاجآت بامتياز. فاز البرج على الأنصار 1-0 بهدف سجله حسن مهنا، لكنه خسر لاعبه أكرم مغربي الذي طُرد من اللقاء نتيجة اعتراضه على الحكم.

مفاجأة مدوية في بحمدون مع سقوط حامل اللقب الأنصار ليس فقط بالنتيجة بل في الأداء، بعد عرض هزيل فنياً لا يستحق معه «الأخضر» التعادل حتى.

حقق الحكمة النتيجة الأعلى قبل لقاء العهد وطرابلس اليوم (طلال سلمان)

الوافدان الجديدان سبورتينغ والحكمة فقد انتهت مواجهتهما المباشرة بفوز حكماوي عريض ومستحق. لم ينتهِ الأسبوع الأول بعد، إذ ما زالت هناك مباراة وحيدة ستجمع العهد مع طرابلس اليوم عند الساعة الرابعة عصراً على ملعب جونيه. مباراة ستجذب الأنظار خصوصاً من ناحية العهد لمعرفة ما إذا كان سينسج على منوال منافسيه المباشرين على

> شهد الأسبوع الأول سقوط البطل الأنصار وتعثّر الوصيفين النجمة وشباب الساحل

في جونيه، كان الصفاء يسجّل نصف مفاجأة بانتزاعه نقطة من النجمة بعد تعادلهما السلبي. نتيجة بدت عادلة في ظل الأداء الذي قدمه الصفاويون، حيث نجح مدربهم محمد الدقة في تسيير المباراة كما يريد وحرم النجمة من الفوز في أول مباراة له في الدوري. النجمة الذي يتخبّط فنياً بعد استقالة مدربه يوسف الجوهري وعدم تعيين بديل له، وإسناد مهمة قيادة الفريق مؤقتاً للمدرب المساعد الإسباني دانييل خيمينيث، بدا هزيلاً على رغم إهداره بعض الفرص، وحتى كاد أن يفقد النقطة التي حصل عليها لو نجح لاعبو الصفاء في خطف هدف كان ممكناً في الدقائق الأخيرة. نتيجة المباراة واعتبارها مفاجئة لا تقلل من قيمة الصفاء، لكن في ظل التفاوت الكبير بين الفريقين على صعيد الأسماء والاستعداد يجعل تعادل الفريقين مخيباً للنجمة وجيداً للصفاء.

في الوقت عينه، كان الإخاء الأهلي عاليه يحقق نتيجة لافتة بدوره حين عادل شباب الساحل على ملعب العهد 1-1. تقدم الساحليون عبر حسين خليفة وعادل الإخاء عبر سعيد عواضة. وأيضاً في ظل الفارق الفني بين الفريقين تعتبر نتيجة التعادل مكسباً للجبليين وغير موفقة للساحليين.

ومع نتائج الأسبوع الأول، يمكن القول إن الأسبوع الثاني الذي سينطلق الجمعة سيكون منتظراً حين يلعب سبورتينغ مع الإخاء الأهلي عاليه، شباب الساحل مع الصفاء، الحكمة مع الأنصار، البرج مع التضامن صور، وطرابلس مع ضيفه النجمة في طرابلس.

كالشيو

خوف في يوفنتوس وإنتر يتعثر

هو أسبوع المفاجآت في الدوري الإيطالي لكرة القدم. فبعد الفوز المفاجئ لنادي نابولي على حساب يوفنتوس، يوم أمس إنتر ميلانو مع مضيفه سامبدوريا ليؤكد المؤكد. وهو تخلي الإدارة عن أي مشروع طموح يمكن أن يأخذ حامل لقب الموسم الماضي إلى التطور أوروبيا

تعادل إنتر مع سامبدوريا (أ ف ب)

استل نادي الجنوب الإيطالي نابولي غياب كل من الأرجنتيني باولو ديبالا والكولومبي خوان كوادرادو والجناح الدولي فيديريكو كيبزا عن صفوف فريق يوفنتوس، ليحقق فوزاً مهماً بهدفين لهدف واحد على ملعب دييغو أرماندو مارادونا في مدينة الجنوب. هذه الخسارة طرحت العديد من علامات الاستفهام حول أداء فريق «السيدة العجوز» هذا الموسم وقدرته على استعادة التوازن مع المدرب الجديد . القديم ماسيميليانو البغري. ويضع المدرب مسؤولية كبيرة على عاتق ديبالا المطالب بحمل الفريق على عاتقه، بخاصة بعد رحيل البرتغالي كريستيانو رونالدو إلى مانشستر يونايتد الإنكليزي.

ولم يتحمل الفريق الإيطالي الذي سيطر على الألقاب المحلية لتسع سنوات متتالية، أن يخسر لقب الدوري الموسم الماضي لحساب إنتر ميلانو الإيطالي، كما عجزه حتى الآن عن تحقيق دوري أبطال أوروبا حتى الآن، على رغم مئات ملايين الدولارات التي صُرفت. وكان البغري من أكبر المعارضين لقدوم كريستيانو رونالدو من ريال مدريد قبل 4 أعوام، كونه كان يفضل إعطاء دور أكبر للأرجنتيني ديبالا، وغيره من اللاعبين الشباب في الفريق، وهو ما سيعمل عليه اليوم. النتائج الضعيفة يبدو أنها غير مطمئنة، وغضب الجماهير بات واضحاً.

وتعليقاً على المباراة وواقع الفريق قال البغري: «الأمور هي على هذا النحو الآن. لم أستطع أن أطلب المزيد من اللاعبين الليلة (مساء السبت). حالياً فإنّ الأخطاء تزيد من صعوبة الموقف علينا، لقد دفعنا ثمن كل خطأ ارتكبناه. جلّ ما نستطيع القيام به هو الاستمرار في العمل». وأضاف «لنأمل بأن نستهل مشوارنا في دوري أبطال أوروبا بطريقة أفضل من بدايتنا في الدوري». ويلعب يوفنتوس في دوري الأبطال مع مالمو السويدي غداً الثلاثاء على أرض الأخير.

وعلى جهة ثانية، سقط إنتر ميلانو في التعادل (2-2) أمام مضيفه سمبدوريا لاستقبال ريال مدريد الإسباني يوم الأربعاء ضمن دوري أبطال أوروبا. وسجل فيديريكو ديماركو (18) والأرجنتيني لاوتارو مارتينيس (44) هدفي إنتر، فيما أحرز الياباني مايا يوشيدا (33) وتوماسو أوغيللو (47) هدفي سمبدوريا. وبهذا التعادل، رفع إنتر رصيده إلى سبع نقاط بفارق نقطتين عن نابولي المتصدر، فيما رفع سامبدوريا رصيده إلى نقطتين في المركز الثالث عشر. وقال مدرب إنتر سيموني إنزاغي «إنها مباراة كان يجب علينا الفوز بها». وأضاف «علينا أن ننظر إلى ما حدث ، لأنه عندما يتقدم فريق مثل فريقنا مرتين في المباراة، فهذا يعني أننا يجب أن نفوز حقاً». وكان إنتر قدم بداية مثالية بالدوري في مرحلتيه الأوليين، محققاً فوزين متتاليين على جنوى برباعية نظيفة، وهيلاس فيرونا (3-1).

وبعد فرص عدة متبادلة بين الفريقين، نجح إنتر في افتتاح التسجيل في الدقيقة 18، بعد ركلة حرة تحصل عليها مارتينيس على مشارف منطقة الجزاء، سددها ديماركو صاروخية مباشرة في أعلى الزاوية اليمنى لمرمى الحارس. وكاد مارتينيس أن يسجل الهدف الثاني، بعد كرة طويلة من الدفاع وصلت إلى الأرجنتيني، ليتوغل داخل المنطقة ويطلق تسديدة قوية في الزاوية البعيدة، لكن الحارس تالّق وأبعدها لركنية.

وسرعان ما أدرك المدافع يوشيدا التعادل لفريقه بعد ركنية نفذت داخل المنطقة، وصلت إلى الياباني الذي سدد كرة ارتطمت بأقدام مهاجم إنتر البوسني إدين دجيكو، وغيرت اتجاهها لتهزّ الشباك (33).

وفي الدقيقة 44، ضاعف مارتينيس النتيجة لـ«نيراتسوري» بعد عرضية رائعة من نيكولو باريلا، ليحولها الأرجنتيني غير المراقب بلمسة في الشباك.

وجاءت بداية الشوط الثاني سريعة من سامبدوريا، ومن عرضية متقنة من البولندي بارتوش بيربنجسكي، قابلها أوغيللو بتسديدة رائعة، اكتفى حارس إنتر السلوفيني سمير هاندانوفيتش بمشاهدتها تسكن شباكه (47)، لتنتهي المباراة على هذه النتيجة.

(الأخبار ، أ ف ب)

> يواجه مدرب يوفنتوس صعوبة كبيرة لفرض فلسفته على الفريق والاعتماد على الشباب

حول العالم

هاميلتون وفيرستابن ينجوان باعجوبة

ظفر الأسترالي دانيال ريكياردو بسباق جائزة إيطاليا الكبرى على حلبة مونزا أمس الأحد، محقّقاً ثامن انتصاراته في الفورمولا 1 والأول مع فريق ماكلارين الذي التحق به بداية العام الحالي، في سباق شهد تصادماً عنيفاً بين متصدّر الترتيب سائق ريد بول الهولندي ماكس فيرستابن وحامل اللقب سائق مرسيدس البريطاني لويس هاميلتون.

وهذه هي المرة الأولى منذ عام 2012 التي يحرز فيها فريق ماكلارين سباق جائزة كبرى، والأول لريكياردو منذ جائزة موناكو في أيار/مايو 2018، وهو حلّ أمام زميله البريطاني لاندو نوريس، فيما أكمل الفنلندي فالتيري بوتاس (مرسيدس) عقد المنصة بحلوله ثالثاً.

وفي اللفة السادسة والعشرين، أقصي متصدّر الترتيب العام فيرستابن وملاحقه حامل اللقب هاميلتون من السباق بعد اصطدام عنيف بينهما. وانتهى المطاف بسيارة فيرستابن فوق سيارة هاميلتون حرفياً، وتمكّن السائقان من الخروج من سيارتيهما بأمان. وحاول فيرستابن تجاوز هاميلتون مباشرة بعد توقف البريطاني، لكن انتهى به الأمر بعجلة سيارته الخلفية فوق سيارة منافسه، وكادت تدوس رأسه بفارق بسيط.

وانزلقت سيارتا السائقين في الحصى وأجبرا على الخروج من السباق الذي كان هاميلتون يأمل من خلاله بتحقيق فوزه الرقم مئة في سباقات الجوائز الكبرى.

رادوكانو تكتب التاريخ

أصبحت البريطانية الواعدة إيما رادوكانو البالغة من العمر 18 عاماً أول لاعبة صاعدة من التصفيات تحرز لقباً في البطولات الأربع الكبرى، بفوزها على الكندية الواعدة ليلى فرنانديس (19 عاماً) 6-4 و6-3 في المباراة النهائية لبطولة أميركا المفتوحة، آخر بطولات الغراند سلام، على ملاعب فلاشينغ ميدوز. وباتت رادوكانو المصنّفة 150 عالمياً، أول بريطانية منذ 44 عاماً تفوز بلقب في البطولات الأربع الكبرى، وأصغر بطلة في الغراند سلام منذ الروسية ماريا شارابوفا عندما تُوجت بلقب بطولة ويمبلدون، ثالثة البطولات الأربع الكبرى، عام 2004 في سنّ السابعة عشرة. كما أصبحت رادوكانو أول بريطانية تحرز لقب بطولة كبرى منذ فيرجينيا وايد في ويمبلدون عام 1977 وأوّل بريطانية متوّجة في فلاشينغ ميدوز منذ وايد نفسها في عام 1968. ومن الأرقام التي سجّلتها أيضاً أنها أصغر بطلة في فلاشينغ ميدوز منذ تتويج سيرينا وليامس في عام 1999 وأول بطلة أميركا المفتوحة للسيدات لا تخسر مجموعة منذ وليامس أيضاً في عام 2014.

استراحة

كلمات متقاطعة 3833

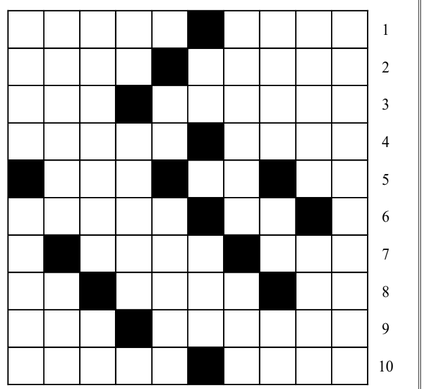

أفقيا

1- من يعمل في مهنة أو صنعة – إصلاح الكسر في اليد – 2- جبل نار – معاهدة سابقة دولية للحد من إنتشار الأسلحة الإستراتيجية – 3- يقايضه – حيّة ضخمة – 4- ماركة سيارات – الضمّ – 5- للتعريف – زوّر – نهم – 6- إسم موصول – دولة عربية – 7- دلك سطح البيت الترابي بالة اسطوانية – من المشروبات – 8- قلب الثمرة – حية كبيرة خشنة كثيرة السم – نوتة موسيقية – 9- أسرة ملوك فرنسا – حائط خارجي يلفّ المنزل – 10- خلاف يمين – نهر لبناني

عمودياً

1- إعلامية لبنانية – 2- مدينة عراقية – سلاح قديم – 3- خلاف زمان – ضجر وسئم – جرذ بالأجنبية – 4- كبرى بحيرات أوروبا – مداد الأقلام – 5- عكسها حرف نصب – صغير الكلب – 6- ضمير متصل – عائلة مؤسس جمعية الأخوان المسلمين في مصر – 7- مسّ بيده – مضطرب الأحشاء – 8- من الأحياء التاريخية المعروفة في مدينة حمص السورية – ضرب العملة – 9- يعاتبهم – من الحبوب – 10- باب كبير – نُقاتل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فردينان فوش – 2- اوسلو – مطار – 3- رد – دار – ريم – 4- سالزبوري – 5- انف – غم – أمل – 6- تن – ينتعش – 7- خد – يغور – كي – 8- ورشان – شمّ – 9- رعمسيس – لب – 10- يارا – دلفين

عمودياً

1- فارس الخوري – 2- رودان – درعا – 3- دس – لفت – شمّر – 4- بلدز – نباشا – 5- نوابغ – غني – 6- روميو – سد – 7- نمّ – نرش – 8- فطريات – ملف – 9- واي – معك – بي – 10- شرم الشيخ

sudoku 3833

	9		8				1	4
8		4			6			9
2	1	5			3			
	6			1			9	
	7						6	
	2			4			8	
			2			6	4	7
7			5			9		8
9	8				4		2	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3832

5	6	1	8	7	3	2	4	9
8	9	3	2	6	4	7	1	5
7	4	2	9	5	1	6	8	3
4	1	8	5	9	2	3	6	7
6	3	9	4	8	7	5	2	1
2	7	5	3	1	6	4	9	8
9	8	7	6	4	5	1	3	2
1	2	6	7	3	8	9	5	4
3	5	4	1	2	9	8	7	6

مشاهير 3833

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

لاعب كرة قدم إسباني يلعب حالياً مع نادي برشلونة. ساهم في فوز منتخب بلاده بكأس العالم عام 2010

11=3+1+4 = أم إسماعيل ■ 7+9+2+5 = خلاف صغير ■ 8+6+10+5 = يشغّل المحرّك

حل الشبكة الماضية: صمونيك شمعون

إعداد نعوم مسعود

فلسطين

المقاومة تتوعّد الاحتلال: الأسرى في قلب معادلة الردع

على رغم الغبطة الإسرائيلية بعد التمكّن، بالتعاون مع سلطة أوسلو، من إعادة اعتقال أربعة من الأسرى الفلسطينيين الستة الذين فرّوا، الأسبوع الماضي، من سجن جلبوع، إلّا أن فصائل المقاومة توعّدت الاحتلال، على هذه الخلفية. وفي ضوء تعثّر المنحة القطرية، بالتصعيد نتيجة ممارساته ضدّ الأسرى، ليتصاعد التوتّر على حدود قطاع غزة، منذراً بجولة اقتتال جديدة، يبدو أن العدّة بات يتحضّر لها وفقاً ما تشير إليه استعداداته على جبهة القطاع

غزة - **رجب المدهون**

تتداخل الضغوط التي تمارسها المقاومة في إطار ملفّي الأسرى في سجون الاحتلال والتطورات في قطاع غزة، لتدفع الأوضاع في الأراضي الفلسطينية نحو السخونة مجدداً، وسط تهديدات متبادلة بين الجانبين. وفي الوقت الذي تتزايد فيه عمليات القمع داخل سجون الاحتلال ضدّ الأسرى الفلسطينيين، بعد إعادة اعتقال أربعة أسرى من الستّة الذين فرّوا، الأسبوع الماضي، من سجن جلبوع، مترافقةً مع تهديد المقاومة بالتصعيد نتيجة ممارسات الاحتلال ضدّهم، عادت التوتّرات لتتضاعف على حدود القطاع، بعد استئناف الفصائل عمليات تنقيط الصواريخ على مستوطنات غلاف غزة، وإطلاق البالونات المتفجّرة والحارقة، واندفاع قوات الاحتلال للردّ بقصف مواقع المقاومة.

ويأتي التصعيد في قطاع غزة على خلفية عاملَين: قضيّة الأسرى الفلسطينيين، وتعثّر المنحة القطرية في أعقاب تراجع السلطة الفلسطينية عن إدخالها لمصلحة موظّفي الحكومة المدنيين في غزة، ما اضطرّ حركة «حماس» للتهديد باستخدام كافة أدوات الضغط على حدود القطاع، ما لم يُصار إلى إيجاد حلّ سريع لهذه القضية. في هذا الوقت، تواصلت، لليوم الثاني على التوالي، عمليات إطلاق الصواريخ من القطاع في اتّجاه مستوطنات غلاف غزة، ما دفع قوات الاحتلال إلى الردّ بقصف عدد من المواقع العسكرية التابعة لفصائل المقاومة، توازياً مع تهديدات نقلها الوسيط المصري إلى الفصائل الفلسطينية بأن ردّ الاحتلال سيكون عنيفاً جداً، وبحتمل أن يصل إلى عملية عسكرية في القطاع، في حال تكرّرت عمليات إطلاق الصواريخ، وفق ما أفاد مصدر فلسطيني، «الأخبار». في غضون ذلك، لفّتت «القناة 12»

> **نقل الوسيط المصري إلى الفصائل الفلسطينية بأن ردّ الاحتلال سيكون عنيفاً جداً، في حال تكرّرت عمليات إطلاق الصواريخ**

العبرية إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، ينظر مجدداً في إدخال المنحة القطرية إلى القطاع وفق نظام الحقائب الذي كان سارياً في السابق، في ظلّ غياب حلّ بديل لإدخالها. ويأتي هذا التغيير، وفق القناة، بعد شهرين من تصريحات سابقة لبينت قال فيها إن «إدخال حقائب الدولار إلى قطاع غزة يجب أن ينتهي»، موضحةً أن مؤسّسة الجيش حاولت إيجاد حلّ بديل يقوم على تحويل الأموال إلى المحتاجين عبر مصرف تابع للأمم المتحدة، لكن إصرار إسرائيل على أن تمرّ أموال المسؤولين أيضاً عبر آلية جديدة من خلال المصارف الأميركية والسلطة الفلسطينية، عطّل الحلّ. وردّ مكتب بينت بأن تمرير المنحة القطرية سيتمّ بواسطة «كوبونات» وليس حقائب، مشيراً إلى أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تنظر في الجزء المتعلّق بالموظفين في غزة، لضمان «عدم وصول هذه الأموال لتمويل أنشطة إرهابية».

وفي إطار استعدادات قوات الاحتلال لاحتمال حدوث تصعيد على جبهة قطاع غزة، أعلنت قيادة الجيش الإسرائيلي في المنطقة الجنوبية حالة التأهّب القصوى، تحضيراً لسيناريوات أكثر خطورة يمكن أن تنتقل من مواجهات شعبية عند السياج، إلى تصعيد عسكري. وبسبب خشيتها من لجوء المقاومة إلى الصواريخ المضادة للدروع، تعمل قوات الاحتلال، وفق صحيفة «يديعوت أحرونوت»، على رفع مستوى الجدار الخرساني الواقي عند مدخل «كيبوتس إيريز» شمال قطاع غزة، أي في النقطة التي قُتل فيها الضابط موشيه فيدر نتيجة صاروخ مضاد في أيار 2019.

أعلنت «كتائب القسام» أن «أيّ صفقة تبادل قادمة لن تتم إلّا بتحرير أبطال نفق الحرية» (أ ف ب)

في المقابل، حذّر وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، الفصائل الفلسطينية من استغلال عملية هروب الأسرى، موضحاً: «لا ننوي إيذاء السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة، وإذا حاولت المنظّمات استغلال الوضع فستتم محاسبتها»، وأشار إلى أن «جميع التحركات الأخيرة هدفها تنمية الوضع الاقتصادي للسكان». من جهتها، وصفت حركة «حماس» عمليات القصف التي نفّذها الجيش الإسرائيلي بأنها «محاولة لتصدير الأزمة الداخلية بعد انهيار صورة منظومته الأمنية في عملية نفق الحرية»، مؤكدةً، على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم، أن المقاومة الفلسطينية «ستبقى تدير الميدان ضمن حالة الاشتباك الدائمة مع الاحتلال الذي لن ينجح في كسر إرادتها أو تغيير قواعد الاشتباك التي فرضتها بالقوة». ولا تزال قضيّة الأسرى تلقي بظلالها على المشهد الفلسطيني، بخاصّة بعد إعادة اعتقال أربعة من الأسرى الفارين واستمرار عمليات البحث عن اثنين آخرين. وفي هذا الإطار، أعلن الناطق باسم «كتائب القسام»، أبو عبيدة، أن قيادة «القسام» قرّرت أن «أيّ صفقة تبادل قادمة لن تتم إلّا بتحرير أبطال نفق الحرية»، مؤكداً أن «إعادة اعتقال أبطال نفق الحرية لا يحجب حقيقة عملهم المشرف، ولن يخفّي حجم الخزي والعار الذي لحق بالمؤسسة الأمنية الصهيونية». وأضاف: «إذا كان أبطال نفق الحرية قد حرّروا أنفسهم هذه المرّة من تحت الأرض، فإننا نعدهم ونعد أسرانا الأحرار بأنهم سيتحررون قريباً بإذن الله من فوق الأرض». وتزامناً مع تهديدات الاحتلال بقرب تنفيذ عملية عسكرية واسعة في مخيم جنين لإنهاء حالات المقاومة المسلّحة التي ظهرت أخيراً، قال الناطق باسم القسام: «أمام تهديدات العدوّ لأهلنا في الضفة وفي جنين، إن مخيما جنين وثواره ليسا وحدهما، ولن نسمح للعدو بالتغول عليهما، وسنقوم بواجبنا الديني والوطني تجاههما». وفيما تتواصل عمليات البحث عن الأسيرين الفلسطينيين، كشفت «القناة 12» أن التحقيقات التي أجرتها إدارة السجون، وجهاز الأمن، «الشاباك»، تبيّن أن «الأسرى الفلسطينيين الستة الذي فرّوا من سجن جلبوع، لم يتلقّوا مساعدة»، وأن حفر النفق استمرّ أكثر من ستة أشهر، فيما أوضح مسؤول سابق في مصلحة سجون الاحتلال، أن محمود العارضة، وبعد محاولته الهروب عام 2014، قال لي بكلّ ثقة: «لقد اتّخذنا قراراً بالتحرّر وسنفعل ذلك». واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية، فجر السبت، الأسيرين زكريا الزبيدي، ومحمد قاسم عارضة، في موقف للشاحنات في قرية أم الغنم بالقرب من جبل الطور، وذلك بعد ساعات من اعتقال الأسيرين محمود عبد الله عارضة، ويعقوب محمد قادري، عند أطراف مدينة الناصرة. ووجّهت محكمة الاحتلال في الناصرة، مساء السبت، خمس تُهم لأربعة من الأسرى، هي: «انقاذ شخص مدان بجناية من السجن، والتحضير لعمل إرهابي يعاقب عليه بالسجن المؤبد، والهروب من الحجز القانوني لتُهم جنائي»، كما وجّهت إلى الأسرى تهمة «التآمر لارتكاب جريمة ضمن منظمة إرهابية، وتقديم خدمة وتوفير وسائل لتنظيم إرهابي»، على حد زعمها.

تقرير

طهران ـ الرياض
جلسة حوار رابعة في بغداد قريباً

وفيق قانصوه

«حوار بغداد بين طهران والرياض قائم ومستمرّ»، وفق مصادر دبلوماسية أكّدت، لـ«الأخبار»، أن العاصمة العراقية ستشهد «قريباً» جولة رابعة من جلسات الحوار الإيراني ـ السعودي، بعد إرجائها بسبب موسم الحج والانتخابات الرئاسية الإيرانية. المصادر أكّدت أن جولات الحوار الثلاث السابقة أدّت إلى «نتائج ستظهر قريباً» عبر إعادة افتتاح كل من البلدين قنصلياته في البلد الآخر، بما يمهّد الطريق أمام إعادة التمثيل الدبلوماسي بينهما.

المصادر نفسها شدّدت على أن «حوار بغداد» يقارب الملفات الساخنة بين البلدين ويضع السياقات العامة لتنفيذ بعض الإجراءات بما يساعد في تقريب وجهات النظر، كما يعمل على بلورة «التهدئة» بين الطرفين، وهو أسفر عن «حوار عُمان» الذي يتناول المسائل الفنية ـ التقنية والتفاصيل الإجرائية وتبادل «معلومات أمنية» في سياق «ترميم الثقة». أما في ما يتعلق بالخلاف الأبرز بين الطرفين في شأن الحرب السعودية على اليمن، فقد تم الاتفاق على تأسيس «خلية تفكير» إيرانية ـ سعودية ـ عراقية لتبادل الأفكار والآراء لوضع خطوط عريضة لحلّ الأزمة اليمنيّة.

استئناف هذا الحوار واحد من الملفات الرئيسية التي يناقشها رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، في زيارته لإيران، التي بدأت أمس. وعلمت «الأخبار» أن الملف الآخر الرئيسي يتعلّق بانسحاب «القوّات القتالية» الأميركية من العراق نهاية العام الجاري، وأن الكاظمي يحمل «تطمينات» لطهران حول جدية الانسحاب، فيما يبدو واضحاً أن الجانب الأميركي يسعى إلى انتزاع «تعهّد» من طهران بـ«المساعدة» على تنفيذ انسحاب سلس لا تريده واشنطن تحت النار. وقد كان لأفتاً، في هذا السياق، استهداف طائرات مسيّرة مطار أربيل في إقليم كردستان قبيل ساعات من الزيارة، وهي الثانية للكاظمي منذ وصوله إلى منصبه في أيار/ مايو 2020، وبعد أيام على «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة»، وعشية الانتخابات التشريعيّة في 10 تشرين الأوّل/ أكتوبر المقبل.

وبحسب مصادر متابعة، يحرص الكاظمي على «تثبيت» نوع من التوازن في علاقات بغداد بين أكبر «مؤثّرين» في المشهد العراقي، واشنطن وطهران، في ظلّ

> **الكاظمي في طهران: التوافق مستمرّ على بقائه في منصبه؟**

التحوّلات التي تشهدها المنطقة. أضف إلى ذلك، أن رئيس الحكومة العراقية يسعى إلى تثبيت ما يمكن تسميته «عقيدة الكاظمي» القائمة على أن «استقرار العراق شرطه تخفيف التوترات بين دول الإقليم»، وأن بإمكان العراق القيام بدور الوسيط بين دول المنطقة المتنازعة، وما لهذا الدور من علاقة بالمستقبل السياسي للكاظمي نفسه.

وفي شكل الزيارة وتوقيتها، ثمة دلالات عدّة قد تكون لها علاقة بدور ما للكاظمي بعد الانتخابات. إذ إن الأخير أوّل ضيف يزور إيران بعد انتخاب الرئيس إبراهيم رئيسي، وعلى جدول أعمال الزيارة لقاء مع مرشد الجمهورية، السيد علي الخامنئي، بما قد يؤشر إلى أن الرجل الذي تربطه علاقات جيدة بالإدارة الأميركية، ربما لا يزال يشكل «نقطة ربط نزاع» بين دوائر القرار الإقليمية والدولية في عراق ما بعد «انتخابات تشرين»، الأمر الذي قد يعني استمرار توافق هذه الدوائر على بقائه في منصبه.

تونس

طيّ صفحة الخلاف مع ليبيا: سعيد يتفرّغ لتعديل الدستور

أنهت زيارة رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد الدبيبة، إلى تونس، الأزمة الدبلوماسية التي كادت أن تتطوّر إلى قطيعة بين البلدين، في ظلّ الحشد الإعلامي لدفع الرئيس التونسي إلى اتخاذ موقف قاطع تجاه الجارة الليبية. وما إن أُغلق هذا الفصل، حتى فتحت الرئاسة التونسية جبهة جديدة، بعد الإعلان عن الملامح العامة للفترة المقبلة، والتي ستقوم على قطع نهائي مع المرحلة الماضية بكلّ مكوّناتها ومؤسساتها

تونس - **أمينة الزياني**

استطاع رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد الدبيبة، ترميم الشرخ الحاصل في العلاقة مع الرئيس التونسي، قيس سعيد، وتدارك تصريحاته التي تسبّبت في أزمة بين البلدين. وجاءت حصيلة زيارته السريعة إلى تونس، إيجابية، لا سيما بعد موافقة هذه الأخيرة على فتح الحدود إثر ترتيبات صحية يتّفق عليها الجانبان. وفي هذا السياق، اعتبرت الرئاسة التونسية، في بيان، أنه من الضروري «النأي بالعلاقات الثنائية عن كل محاولات التشويش من أجل مستقبل أفضل للشعبين الشقيقين وفق تصوّر جديد»، وهي الإشارة اليتيمة في بيانَي رئاسة الجمهورية التونسية ورئاسة الحكومة الليبية إلى الأزمة الدبلوماسية التي استجدّت منذ أسابيع، فيما خُصّص اللقاء لمناقشة مسائل متعلّقة بإعادة الإعمار ومساهمة الشركات التونسية فيه. ولم يغب الملفّ الأمني المتعلّق أساساً بـ«مكافحة الإرهاب»، عن اللقاء، كونه مرجع الخلاف وسببه الرئيس، إذ كان الدبيبة اعتبر أن تونس هي التي تصدّر الإرهاب إلى ليبيا وليس العكس. وتصاعدت الأزمة بعدما أمهل «قصر قرطاج» رئيس الحكومة الليبية أياماً للاعتذار قبل أن يصدح وزير الخارجية، عثمان الجرندي، بأوّل موقف دبلوماسي رسمي حول الحادثة على هامش لقائه بنظيرته الليبية نجلاء المنقوش خلال مؤتمر دول جوار ليبيا، الذي عُقد أخيراً في الجزائر، ليبلغها استهجان بلاده لما حدثت أزمة دبلوماسية في ظلّ وضع إنساني صعب على حدود البلدين». وقال الخليفي إن الرأي العام التونسي تلقّى باستهجان قرار ليبيا غلق حدودها مع تونس بحجة انتشار وباء «كورونا»، وهو ما ردّت عليه الأخيرة بإجراء مماثل، لافتاً إلى أن «الوضع الإنساني على الحدود ينبئ باحتقان كبير؛ فمن جانبها مُنعت العائلات الليبية من الالتحاق بالمستشفيات وتسجيل أبنائها في الجامعات التونسية، فيما حال غلق الحدود أيضاً دون تزوّد المناطق الحدودية التونسية بالمؤن والبنزين من ليبيا». واعتبر الخليفي أن «الأولى لتونس أن تتعامل ببراغماتية مع الوضع في ليبيا، والالتفات إلى مساهمتها في إعادة الإعمار، خصوصاً في ظلّ تزايد الأطماع التركية بمشاريع إعادة الإعمار، وسعيها إلى احتكار التوريد للسوق الليبية»، ما من شأنه أن يلقي بتداعيات كبيرة الاقتصاد التونسي.

وعد الرئيس التونسي بتشكيل الحكومة «في أقرب الأوقات» بعد اختيار الأشخاص الذين «لا تشوبهم شائبة» (أ ف ب)

ولم تمضِ ساعات على مغادرة الدبيبة، حتى استقبلت تونس وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في زيارة وصفها المراقبون بـ«المهمّة»، كونها جاءت «في سياق تأكيد أهمية العلاقات مع الشريك الاستراتيجي تونس»، و«تمسّك الاتحاد بالديمقراطية التونسية وضرورة احترام المؤسسات والحقوق والحريات مع الاحترام التام للسيادة التونسية». ولفت بوريل، في بيانه، إلى أن «التكتّل يترقّب باهتمام بالغ الإجراءات التي سيتخذها سعيد في الأسابيع المقبلة، على أن يدرسها ويصدر موقفاً إزاءها». ويُستخلص من تصريح المسؤول الأوروبي أن سعيد وضع سقفاً زمنياً للخطوات المقبلة ببضعة أسابيع. وفي حين صرّح مستشار رئيس الجمهورية، وليد الحجام، الخميس الماضي، بأن «الرئيس يعتبر أن الدستور الحالي أصبح عائقاً أساسياً يفترض تعليقه وتعويضه بتنظيم موقت للسلطة، في انتظار تغيير النظام السياسي والانتخابي»، أعلن سعيد، أوّل من أمس، أن تشكيل الحكومة سيتم في أقرب الآجال، متحدّثاً من جهة ثانية عن إمكان إدخال تعديلات على دستور البلاد، وهو ما رفضته «حركة النهضة» و«الاتحاد العام التونسي للشغل». وقال سعيد، لـ«سكاي نيوز» والتلفزة الوطنية بعد جولة له في شارع الحبيب بورقيبة وسط حراسة مشدّدة، إن الحكومة ستُشكّل «في أقرب الأوقات» بعد اختيار الأشخاص الذين «لا تشوبهم شائبة»، فيما تطرّق سعيد إلى دستور عام 2014، قائلاً «احترم الدستور، لكن يمكن إدخال تعديلات على النص»، لأن «الشعب سنّم الدستور والقواعد القانونية التي وضعوها على المقاس، ولا بدّ من إدخال تعديلات في إطار الدستور... الدساتير ليست أبدية ويمكن إحداث تعديلات تستجيب للشعب التونسي لأن السيادة للشعب ومن حقه التعبير عن إرادته». ولا تبدو هذه الخطوات مفاجئة للرأي العام التونسي، خصوصاً المتابعين لسعيد خلال حملته الانتخابية، وهو الذي شدّد، في أكثر من مناسبة، على أن النظام السياسي هجين ولا يكرّس إلّا الزبائنية السياسية، وأنه من الأجدى العودة إلى صاحب السيادة الأصلية، أي الشعب، من طريق انتخاب الأشخاص لا القوائم الحزبية.

> **يعتبر سعيد أن الدستور الحالي أصبح عائقاً أساسياً يفترض تعليقه وتعويضه بتنظيم موقت للسلطة**

والنضج السياسيَّين لدى الدبيبة

يحرص الكاظمي على «تثبيت» نوع من التوازن في علاقات بغداد بين أكبر «مؤثّرين» في المشهد العراقي، واشنطن وطهران (أ ف ب)

تقرير

لا حسم في الجنوب السوري: روسيا ضامناً أوّل لـ«أمن إسرائيل»

على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، كانت الروّية الروسية لما يجب أن تكون عليه أحوال المنطقة الجنوبية في سوريا، هي الحاكم الأساسي لتحرّكات الجيش السوري. ولأن «الروّية» هذه، تنطلق في الأساس من اتفاقات ضمنت فيها موسكو مصالح تل أبيب الأمنية والاستراتيجية، يتجدّد، في كل مرّة تشهد فيها المنطقة الجنوبية تصعيداً الحديث عن الأبعاد الإسرائيلية في مصير المنطقة الجنوبية

استرخاء المسلحون، في اتفاق درعا الأخير، انسحاب الفرقة الرابعة في الجيش السوري من المدينة (أ ف ب)

حسين الأمين

بانت في أحداث درعا الأخيرة، ملامح التدخّل الإسرائيلي في شؤون المحافظة السورية الجنوبية، من خلال مطالب المسلّحين في بعض مراحل التفاوض - حتى عندما صار خيار الحسم العسكري جدّياً -، والتي كانت عبارة عن مطالب إسرائيلية في العمق، تمثّلت بـ«منع دخول الفرقة الرابعة في الجيش السوري، والقوات الموالية لإيران وحزب الله اللبناني إلى درعا»، مشترطة «انسحابهم من كامل المنطقة الجنوبية»، كما حملت رسائل أوصلها وسطاء محلّيون إلى المفاوضين في الشرطة العسكرية الروسية. ومع أنه، ومنذ تسوية صيف 2018 في الجنوب السوري، لا وجود - علنياً على الأقلّ - لأيّ من المستشارين الإيرانيين ولا لعناصر من «حزب الله»، إلّا أن ذلك ليس كافياً وفق الحسابات الإسرائيلية، إذ يربط العدوّ بين ما يجري في القنيطرة على الحدود مع الجولان المحتلّ، حيث يستهدف باستمرار «مواقع ومراصد تابعة لحزب الله وإيران»، بحسب زعمه، وما يمكن أن تصبح عليه كل منطقة الشريط الحدودي مع الجولان، من القنيطرة إلى أقصى ريف درعا الجنوبي الغربي، في حال سيطر الجيش السوري بشكل كامل على هذه المحافظة، وتحرّر من قيود تسوية 2018، وما تفرضه من وقائع ميدانية وخريطة انتشار عسكري تتناسب مع مصالح الجانب الإسرائيلي، كونها تَمنع، على سبيل المثال، الجيش السوري من استخدام طائراته الحربية في المنطقة الجنوبية.

وقبل أيّام قليلة، وبعد جولات طويلة من التفاوض، والذهاب نحو تنفيذ الاتفاقات على الأرض، والتعثّر، ثمّ العودة إلى التفاوض، والترنّح بين الاستمرار في جهود التسوية أو الذهاب نحو الخيار العسكري، نجح الأطراف، مبدئياً، في تطبيق مراحل أولى من اتفاق جزئي، يتعلّق ببعض أحياء درعا البلد، وليس كامل أحيائها حيث يرابط المسلحون (حيّي المخيّم وطريق السدّ)، رافضين أيّ تسوية. وبموجب هذا الاتفاق، دخلت قوات من الشرطة العسكرية الروسية إلى درعا البلد، ليتبعها لاحقاً عناصر من الأجهزة الأمنية السورية والجيش.

الدور الروسي في ضمان «أمن إسرائيل»

ليس خافياً أن تسوية 2018، والتي قبل فيها الجيش السوري باعتبارها أفضل الخيارات المتاحة في حينه، تمّت برعاية و«ضمانة» روسيتين، وذلك بعدما توافقت موسكو مع كل من واشنطن وتل أبيب وعمّان وأبو ظبي، على أنها «ستضمن سلامة المسلّحين المنضوين في التسوية، وتسوية أوضاعهم الأمنية، وإلحاق من يرغب منهم بالفيلق الخامس التابع للروس، وكذلك احتفاظ عدد كبير منهم بسلاحه الشخصي، وإخفاء عدد غير قليل من السلاح الثقيل»، بحسب مصدر عسكري قيادي مطلع على مسار التسوية، إضافة إلى «تحديد نقاط انتشار الجيش السوري في المنطقة الجنوبية، ومنعه من الدخول إلى مناطق التسوية بشكل كامل، والاكتفاء بحواجز بسيطة على بعض الطرق». وفي جميع المراحل، من التفاوض إلى التعثّر ثم بدء التطبيق، كما تسوية 2018، كان العامل الأبرز هو رؤية الجانب الروسي لمسار الأمور في المنطقة الجنوبية، حيث أظهرت التطوّرات الأخيرة في درعا، أن الأخير لا يزال ضامناً لمصالح العدو الإسرائيلي بشكل أساسي، عبر الالتزام بعدم تجاوز الخطوط الإسرائيلية الحمر، بالتالي منع الجيش السوري أيضاً من تجاوزها. وبحسب مصادر عسكرية سورية شاركت في المفاوضات الأخيرة حول التنسيق الميداني مع مسلحي درعا البلد. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ بعد أسر الجنود السوريين، دخلت الشرطة العسكرية الروسية على خطّ الوساطة مع الفصائل المسلحة (الذين تضمنهم) لتحرير الجنود الأسرى، وكان ثمن تلك الوساطة هو تأكيد روسي للقيادة العسكرية السورية أن «لا مجال لعملية عسكرية، والحلّ هو في التسوية السلمية». وفي المحصّلة، لم يحصل ما أراده المسلحون ومَن خلفهم، ولا ما أرادته الحكومة السورية، إذ «دخلت إلى درعا البلد، قوات من الفرقة الخامسة والفرقة 15 قوات خاصة، واللواء 16 اقتحام، وعناصر وضباط من وزارة الداخلية»، بحسب مصدر ميداني تحدّث إلى «الأخبار». إلّا أن الفرقة الرابعة، والتي يتّهمها العدو الإسرائيلي بتأمين الغطاء لعمل «حزب الله» والمستشارين الإيرانيين في المنطقة الحدودية، انسحبت من مواقعها عسكرية، والحلّ هو الأطراف الشمالية للمحافظة، تطبيقاً للاتفاق.

> سُجّلت، في الأشهر الأخيرة، عمليات توغّل لقوات العدو مرات عدّة داخل الأراضي السورية

لا يزال الموقف الروسي يقف عائقاً أمام حسم أمر المنطقة الجنوبية بشكل كامل؛ فأسلوب التسويات الذي اعتُمد جنوباً قبل ثلاث سنوات، لم يفضِ إلى إرساء استقرار ثابت في المنطقة، بل على العكس من ذلك، أبقاها ساحة للتقاتل وتنفيذ مئات عمليات الاغتيال والتفجير التي طاولت كل الأطراف، وبشكل خاصّ ضباط وعناصر الأجهزة الأمنية الحكومية. كذلك، تقف التسويات حائلاً أمام إعادة انتشار الجيش السوري في المنطقة الجنوبية، وتنظيم عمله بما يلبّي الحاجات العملياتية لمواجهة أيّ اعتداء من قِبَل العدو الإسرائيلي المتموضع في الجولان المحتلّ. ومن جهة أخرى، لم تحُل «الضمانات» الروسية دون تنفيذ العدو الإسرائيلي عمليات استهداف لمواقع عسكرية متنوّعة للجيش السوري في المنطقة الجنوبية، وتنفيذ عمليات اغتيال تستهدف ناشطين عسكريّين من القوات المحلية في منطقة القنيطرة. وفضلاً عن ذلك، سُجّلت، في الأشهر الأخيرة، عمليات توغّل لقوات العدو مرات عدّة داخل الأراضي السورية، بهدف تنفيذ مهامّ متنوّعة تتوزّع بين الرصد وجمع المعلومات، وتنفيذ عمليات ذات طابع أمني.

اليمن

خطف وقتل وطلب فدية: البدائل «غير الآمنة» لمطار صنعاء

لا يزال إغلاق مطار صنعاء، بعد خمس سنوات، يفاقم معاناة اليمنيين، في ظلّ الحصار المُطبق، والمترافق مع غياب حلول من شأنها معالجة هذا الملف، أو السماح على الأقلّ بإجلاء المرضى لتلقّي العلاج في الخارج، على رغم التنازلات التي قدّمتها حركة «أنصار الله» في هذا الإطار. ووسط هذه المعضلة، تنشط على طرف السفر «غير الآمنة» ميليشيات تُدين بالولاء للتحالف السعودي - الإماراتي، جعلت من الخطف وطلب الفدية وظيفةً للتكسُّب المادي

الغت «منظمة الصحة العالمية» الجسر الطبي الجوي في مطار صنعاء، بسبب «ظروف مادية» (أ ف ب)

صنعاء ـ رشيد الحداد

فاقم استمرار إغلاق مطار صنعاء من معاناة اليمنيين، كونه قيّد حركتهم وأبقى على الآلاف منهم عالقين في دول الاغتراب منذ خمس سنوات، بسبب خشية هؤلاء من العودة والتعرّض للانتقام من جانب الميليشيات المتحكّمة بالمطارات المتاحة، والطرق الرابطة خصوصاً بين محافظتَي عدن وحضرموت. وفي ظلّ انقسام سياسي وأمني وعسكري بين شمال اليمن وجنوبه نتيجة العدوان والحصار، يُعدّ الوصول إلى مطارَي عدن وسيئون غير الآمنَيْن مجازفةً كبيرة قد يدفع المسافر حياته ثمناً لها. فأواخر الأسبوع الماضي، تعرّض المغترب اليمني، عبد الملك السنباني (24 عاماً)، للتعذيب والقتل على أيدي عناصر تابعة لميليشيات موالية للإمارات في منطقة طور الباحة في محافظة لحج، بتهمة الانتماء إلى حركة «أنصار الله». ومع أن الشاب حاول إقناع الميليشيات التي أوقفت السيارة التي كان يستقلها من مطار عدن، بأنه مغترب منذ ثماني سنوات ولا ينتمي إلى أيّ طرف من أطراف الصراع، إلّا أنهم طالبوه بدفع كل ما في حوزته من مال، ولمّا رفض، انهالوا عليه بالضرب واقتادوه إلى ثكنة عسكرية قبل أن يعدموه رمياً بالرصاص، ويسرّبوا خبر «إلقاء القبض على قيادي حوثي كبير». هذه الجريمة ليست الوحيدة، إذ يتعرّض عشرات العائدين يومياً للنهب والاعتقال القسري.

انتهاكات مناطقية

الانتهاكات التي تمارسها ميليشيات تابعة للإمارات ضدّ المسافرين من أبناء الشمال على الطرق العامة في محافظة لحج وفي نقطة العلم شرق مدينة عدن، تمارسها أيضاً ميليشيات تابعة لحزب «الإصلاح» في نقطة باب الفلج الواقعة جنوب غرب مدينة مأرب، حيث يتعرّض مئات المدنيين المسافرين أو العائدين عبر مطار سيئون الواقع في وادي حضرموت شرق البلاد، إلى الاعتقال والتغييب بتهمة الانتماء إلى حركة «أنصار الله» أو التعاون معها. وعلى طريقة التنظيمات المتطرفة الموجودة في صفوف القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، تطالب الميليشيات المسلّحة المنضوية تحت لواء التحالف السعودي - الإماراتي في مأرب وعدن ولحج، أُسَر المختطفين بدفع فدية مالية تصل أحياناً إلى ملايين الريالات لقاء الإفراج عن أبنائهم. ويضاعف تعدُّد الميليشيات والجماعات المسلّحة في تلك المحافظات، مخاوفَ أُسَر الضحايا من وقوع ذويهم في مصائد تنظيمَي «القاعدة» و«داعش».

> دفعت الوساطات الدولية والوعود بفتح مطار صنعاء «أنصار الله» إلى تعليق معادلة «المطار بالمطار»

مفاوضات وشروط تعجيزية

حاولت حركة «أنصار الله» إنهاء معاناة أربعة ملايين مغترب يمني، ومليون مريض بحاجة إلى السفر، نتيجة إغلاق مطار صنعاء، عبر تقديم التنازلات مقابل فتح المطار. وقال مصدر مطّلع في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن «الوساطات الدولية والوعود بفتح المطار دفعت أنصار الله إلى تعليق معادلة المطار بالمطار التي أعلنتها قبل ثلاث سنوات»، مشيراً إلى أن «السعودية تصرّ على الاستمرار في حرمان اليمنيين من السفر بأمان، فتُقدّم شروطاً تعجيزية تتسبّب بفشل المفاوضات حول مطار صنعاء».

وكانت الأمم المتحدة تبنّت، أواخر عام 2018، مشروع الجسر الإنساني لنقل آلاف المرضى اليمنيين الذين تعثّر سفرهم بسبب الحصار، مدشّنةً في الثالث من شباط 2020 أولى رحلات الجسر الجوي الإنساني الذي قالت إنه جزء من مشروع المساعدات الإنسانية المخصصة لليمن، غير أن المنظمة الدولية أعلنت في 31 آب الماضي إلغاء الجسر الجوي. وقال رئيس اللجنة الطبية العليا، مسؤول الجسر الطبي في صنعاء مطهر الدرويش، إن «منظمة الصحة العالمية أبلغتنا بإلغاء الجسر الجوي في مطار صنعاء الدولي نتيجة لظروف مادية تمرّ بها المنظمة الأممية، وذلك بعد عام من إعلان تعليقه وتسجيل آلاف الحالات المرضية المستعصية». وأشار الدرويش إلى أن «هناك تقريباً 10 آلاف حالة مرضية تعرّضت للوفاة من ضمن 35 ألف حالة تمّ تسجيلها ضمن الجسر الطبي المتوقّف». ووفق مصادر في مطار صنعاء، استقبل المطار أكثر من 5000 رحلة أممية منذ إغلاقه قبل خمس سنوات، إلّا أن أيّ مريض لم يُنقل في هذه الرحلات. من جهتها، أفادت وزارة الصحة في صنعاء، في آخر إحصاءات رسمية، بأن أكثر من 480 ألف مريض بحاجة طارئة للسفر إلى الخارج لتلقّي العلاج (يموت من هؤلاء ما يزيد على 30 حالة مرضيّة يومياً). وتوقّعت الوزارة ارتفاع الفاتورة الإنسانية نتيجة إغلاق المطار إلى مستوى الكارثة، إذ إن هناك 71 ألف مريض بالأورام السرطانية مهددون بالموت في المحافظات المحاصرة، وأكثر من ثمانية آلاف مريض بالفشل الكلوي بحاجة إلى عمليات زراعة الكلى لإنقاذ حياتهم من موت محقّق، في حال عدم فتح مطار صنعاء أمام المرضى للسفر إلى الخارج.

وفيات

زوجة الفقيد: ماري عبدو أبي نجم
أولاده: النائب ابراهيم كنعان وعائلته 03/141515
ريتا أرملة المرحوم الشيخ رشيد كيروز وولداها 03/251145
جوزيان زوجة الدكتور جاد عقيص وعائلتهما 03/385481
وديع كنعان وعائلته 03/651601
المحامي بول كنعان وعائلته 03/651603
شديد كنعان وعائلته 03/180980
شقيقتاه: عائلة المرحومة ماليا زوجة المرحوم جورج غانم
عائلة المرحومة لوسيا زوجة المرحوم انطوان سرور
ولدا خاله: عائلة المرحوم الشيخ ادوار سركيس بوفرح
فيكتوريا أرملة المرحوم الشيخ سمعان بوفرح وأولادها وعائلاتهم
أولاد عمته: عائلة المرحوم ابراهيم الزغزغي
عائلة المرحومة أولغا الشماس
عائلة المرحومة ماري الفغالي
وعموم عائلات كنعان، أبي نجم، بوفرح، حبشي، سعاده، كيروز، عقيص، زريق، جبور، الحواط، غانم، سرور، الزغزغي، الشماس، الفغالي وعموم عائلات الجديدة . البوشرية . السد وبحنس ظهر الصوان وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم
يوسف ابراهيم كنعان
المنتقل إلى رحمته تعالى يوم السبت الواقع فيه 11 أيلول 2021 متمّماً واجباته الدينية.
احتُفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم أمس الأحد 12 الجاري في كنيسة مار سركيس وباخوس، جديدة المتن.

المسيح قام حقاً قام
تُقبل التعازي اليوم الإثنين 13 الجاري في منزل الفقيد الكائن في قرنة شهوان.
إيماناً بتعاليم الكنيسة، وتماشياً مع الإجراءات المتّخذة وحفاظاً على السلامة العامة، عائلة الفقيد تشكر كلّ من يشاركها الصلاة من منزله. الاتصال على الأرقام الهاتفية أعلاه.
الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرّع للكنيسة
واعتبار هذه النشرة إشعاراً خاصاً

شكر على تعزية

تتقدم أسرة المرحوم
الحاج نجيب زهر (أبو ياسين)
الرئيس الفخري للمجلس القاري الافريقي ورئيس المجلس الوطني للجامعة اللبنانية الثقافية في العالم في أبيدجان ورئيس الجاليات اللبنانية في شاطىء العاج
بجزيل الشكر والعرفان:
إلى كل من: فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ودولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري ودولة رئيس مجلس الوزراء السيد نجيب ميقاتي وسماحة الأمين العام السيد حسن نصر الله وأصحاب المعالي والسعادة والفضيلة والمراجع الروحية وممثلي الاسلاك الدبلوماسية والقنصلية والعسكرية والقضائية والإدارية وجميع قيادات وفعاليات الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم والإعلاميين وجميع المحبين في لبنان و شاطىء العاج من مغتربين ورسميين وممثلين عن السلك الدبلوماسي العربي، ومن القارات المختلفة، سواء بالحضور الشخصي أو بإرسال البرقيات أوعبر وسائل التواصل الإجتماعي والبريد الإلكتروني.
لا ارانا الله بكم مكروه

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ سندا لأحكام المادة 409 أ.م.م.
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
بالمعاملة التنفيذية رقم 2020/72
للمنفذ عليه: علي فؤاد الطرش - طرابلس شارع جميل عدرة طابق اول علوي مجهول الإقامة
بمقتضى المعاملة التنفيذية 2020/72 المنفذة بوجهك من المنفذ المحامي عرين حسن بموجب عقد إيجار.
الموضوع: إخلاء مقسم
يقتضي حضورك لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة 10 أيام مهلة الانذار و20 يوماً مهلة النشر وبانقضائها يعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويصار لمتابعة التنفيذ لآخر المراحل.
مأمور التنفيذ أحمد أنس عثمان

لإعلاناتكم المبوبة في الأخبار
71-513571
01-759500
كل 4 أسطر
100.000
ليرة لبنانية
كل سطر
إضافي
20.000
ليرة لبنانية

www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500 واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

ينعى رئيس مجلس ادارة فينيسيا بنك وأعضاء مجلس الادارة وأسرة المصرف ببالغ الحزن
عضو مجلس الإدارة والمدير العام
المساعد الدكتور
اسعد عبد الحسن خشيش
الذي وافته المنية يوم الجمعة الموافق 10 أيلول 2021. تقبل التعازي يوم الثلاثاء الواقع في 14/9/2021 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي جانب خطيب وعلمي في منطقة الجناح من الساعة 2:30 بعد الظهر ولغاية 6:30 عصراً. للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء

سينما

بول شريدر: أميركا... ذلك الكازينو الفظيع

يكتبها
شفيق طبارة

راوٍ، مذكّرات، أحداث تدور في الليل، شذرات من ماضٍ مؤلم، صور تتحدّث عن دين تمّ سداده بموجب القانون، الوجه المعذّب لأولئك الذين ما زالوا يبحثون عن الخلاص في زمن يدور بلا هوادة، ورجل يقضي حياته في العدّ: سنوات، أيام، ساعات، كيلومترات، أرقام، وجوه، بطاقات... فقط لتمضية الوقت، لمنع نفسه من المشي في خطّ مستقيم. نعم إنه فيلم بول شريدر الذي يكشف البئر الأخلاقي لأميركا الحديثة، بصرخات رمزية ثلاث: «يو أس. أي... يو. أس. أي... يو. أس. أي».

بعد ما يقرب العقدين من الزمن منذ فيلم «سائق التاكسي» (1976) الذي وضعه على طريق المجد، عاد كاتب السيناريو والمخرج بول

> شريدر يشرّح أزمة القيم من بوابة حرب العراق

شريدر إلى القمة السينمائية بفيلم «عدّاد الورق» (2021). ملحمة تدين أخلاق المحاربين في حرب العراق. عالم خفي يشرحه شريدر، عاكساً أزمة القيم التي تسود المجتمع الأميركي اليوم. بيدٍ يعلّق على الوضع الاجتماعي والسياسي، وبالأخرى يشرّح الروح البشرية. يوجّه شريدر نقداً شرساً لراهن أمّته: أميركا كجحيم مليء بالشره الاستهلاكي، أرض قاحلة منزوعة الإنسانية، سيرك بشع مليء بالنزوات والأرواح المفقودة.

يقول الشخص الغامض في هذه الحكاية الأميركية الحديثة إنّه يُدعى ويليام تيل (أوسكار إسحاق)، أمضى وقتاً في السجن، تعلّم عدّ الورق، وقرأ للمرّة الأولى في حياته. وها هو اليوم يستخدم مهاراته المتطوّرة لكسب عيش مقبول من خلال لعب القمار في الكازينوهات المتواضعة. يستفيد من مهاراته جيداً من خلال التجوال في كازينوهات أميركا والمشاركة في دورات البوكر. لا يسمح لمديري الكازينو بطرده لأنه يعرف كيفية الحفاظ على الأهداف المتواضعة: هو يراهن قليلاً، يفوز (ويخسر) قليلاً، ويتحرك بعيداً عندما تتعقّد الأمور. يلعب كل بطاقة بعد احتساب الاحتمالات، وتمتد هذه الحسابات إلى تقييم المخاطر في كل شيء يفعله في حياته.

«البوكر مسألة انتظار» وكذلك سينما بول شريدر، الذي يخلق شخصيات متوازنة ويضعها على الحافة. حافة القفز في الفراغ. تبل، يشعر بالذنب، تسكنه رغبة جامحة في الخلاص. هدوؤه الظاهر يُخفي نيراناً داخلية يصعب السيطرة عليها، وجريمة من تلك التي لا يمكن محوها، لا لرجل ولا لأمة. من دون الدخول في التفاصيل، فإن حرب العراق، خصوصاً سجن أبو غريب، لها علاقة كبيرة بما يوجد تحت طاولة القمار. نتحدث هنا عن المسؤولية الفردية والاجتماعية تجاه أفعال لا يمكن تبريرها، ولا يمكن التخفيف من عبئها. لا لقاء ويليام بسبرك (تي شيريدان) الصبي الذي تحرّكه نيرانه الانتقامية، ولا لقاؤه ليندا (تيفاني هاديش) يوقظ فيه شيئاً نفسياً وجسدياً، كان ويليام وضعه تحت المراقبة والاحتمالات لفترة طويلة، وظلّ يدور ويدور في دائرة الحياة. ما استيقظ داخل ويليام، سيحرّك آلة انتقامية لا يمكن إيقافها.

أوسكار إسحاق استثنائي في دور الرجل المعذّب الكلاسيكي

عالم الكازينوهات عند شريدر بعيد كل البعد عن السحر، هو واجهة فقط لأمة ومواطنين محبطين وكئيبين داخل عالم مزيّف بأضواء النيون والأسقف المنخفضة التي تتباهى بالأمان والبهجة. يجمع شريدر كل الموضوعات في نقد عميق للنفسية الأميركية وعواقب العمل العسكري. غموض «عدّاد الورق» هو عرض لأمة، يبدأ بالإدمان على ألعاب القمار ويخرج إلى السياسة، لأنّ سجّادة القمار الخضراء ملطّخة بدماء «الحرب على الإرهاب»، وشريدر يعلنها بوضوح: أميركا المُدانة من رأسها حتى أسفلها. يشعر شعبها أن الماء يصل إلى أعناقه، ما حصل في سجن أبو غريب، ليس مجرّد تفاح فاسد تمت إزالته/ محاكمته، بل إنّ السوس موجود في السلّة نفسها. شريدر بارع في التعامل مع الأزمات الوجودية التي يعانيها الرجال المضطربون. هؤلاء الذين يعيشون عزلة إنسانية دفعهم النظام إليها. روح الفيلم ليست فقط نقدية، بل وجودية. ويليام لم يساعده عدم الإفلات من العقاب: هو محطّم وعاجز عن تجاوز أخطائه السابقة. نتيجة لذلك، فهو غير قادر على منح نفسه السلام، ناهيك بالبدء من جديد، بسبب النموذج السياسي والاجتماعي، الذي تتعفّن فيه السلال أكثر من التفاح. لأنّ من هم في الأعلى (ديك تشيني مثلاً، الذي أصرّ شريدر على وضع تصاريحه أكثر من مرة) يشجّع الجنود على تنفيذ أبشع الفظائع. وفي النهاية، الجنود هم كبش الفداء، من ظهرت وجوههم في الصور فقط، ومن هم أعلى رتبة منهم لا يدفعون الثمن. ومع ذلك، يوضح شريدر بأنّ أي شخص يمكن أن يجد في نفسه غريزة بدائية تجاه العنف والقمع بغض النظر عن الأوامر التي يتلقاها.

شريدر يمتلك كلّ أسرار اللّغة السينمائية. لاعبنا الكبير يخلط الأوراق باستمرار ويعيد توزيعها. عندما نعتقد أننا أمام فيلم صغير مبني على السيناريو فقط لا الصورة، يأخذنا المخرج فجأة نحو الكابوس، إلى سجن أبو غريب من خلال تقنيات بصرية وشاشة مشوّهة. وعندما نعتقد أننا أمام فيلم تم الاعتماد فيه على طريقة التصوير فقط، تخرج الموسيقى والصوت لتعيدنا إلى الدوران من جديد. وإذا اعتقدنا أننا نتجوّل داخل كازينوهات «أتلانتيك سيتي» و«كابيتول سيتي» بعيداً عن الأضواء المتلألئة في لاس فيغاس، فإن شريدر يعيدنا إلى جمال تركيبات الإضاءة الرائعة. وإن كانت اللعبة هي السينما، فإنّ اللاعب الحقيقي الذي لا يوصف، البطل القادر على السيطرة على كل لحظة من اللعبة، ويعرف كل حركة وكل قاعدة وأكبر سرّ خفي في الوسط، ليس سوى بول شريدر. مخرج وكاتب لا يزال قادراً على تجديد فكره السينمائي وأسلوبه، ولا يخون رؤيته. أخذ المفاهيم السينمائية إلى أقصى الحدود، ورفع الوسائط المرئية إلى مستوى أشد تعقيداً وغرابةً. وأوسكار إسحاق استثنائي في دور الرجل المعذّب الكلاسيكي: بقدر ما هو صامت، بقدر ما يغلي من الداخل. عيناه تقولان كلّ شيء. تقاسيم وجهه، عندما يتوتّر، تكشف الخبايا. روى أوسكار إسحاق كل شيء من خلال عينيه الكبيرتين ونظرته القاتمة. وقدّم شريدر فيلماً كاملاً لا تشوبه شائبة، يقنعنا فيه بعد الخروج من الصالة أن السينما ما زالت بخير.

لكن قبل أي شيء، يذكرنا بول شريدر بواحد من الجروح المفتوحة لأميركا المعاصرة، تلك الصور التي خرجت من سجن أبو غريب، كشفت كيف تعرّض «الإرهابيون» المزعومون للتعذيب والإهانة والسخرية في السجون السرية على يد الجنود الأميركيين، وهم يستمتعون مثل أبطال الألعاب الأكثر فظاعة وفتكاً. بعد عشرين عاماً بالتحديد من اعتداءات 11 أيلول (سبتمبر)، يعيدنا بول شريدر إلى تلك الصور التي يبدو أنها منسية، لم يدفع ثمنها سوى الجنود، في حرب يبدو أنها لا تجد نهاية لها.

صنع بول شريدر فيلماً مناهض للبوكر. ليس هناك بريق في لعبة «البلاك جاك»، فقط روتين الانتظار، والمعادلات الرياضية التي تتكرّر وتتكرّر في دوائر متحدّة المركز حتى يصبح فيها العقل الفارغ جاهزاً لتحرير نفسه من جروحه. شريدر قادر على أن يقودنا إلى قلب الدراما البشرية المخيفة. يرفض خداعنا ويكشف حقيقة صورة أميركا اليوم.

The Card Counter
في الصالات

«تشانغ شي وأسطورة الحلقات العشر» وما زالت «مارفل» تسحرنا!

الحلقات العشر، حلقات غامضة تمنح القوة العظيمة والخلود لمستخدمها. قوّة أطاحت بمماليك وحكومات عبر التاريخ، غُثر عليها وينو (تونى ليونغ) قبل آلاف السنين، فأسّس «منظمة الحلقات العشر». كان تشانغ شي (سيمو ليبو) مراهقاً عندما هرب من المنزل، بعد تدريبه من قبل هذه المنظّمة،

> استجلب جماليات أفلام الكونغ فو من دون الوقوع في كليشيهات هوليوود

وإعطائه مهمّة اغتيال زعيم العصابة الحديدية. اليوم، هو يعمل في سان فرانسيسكو مع صديقته كاتي (أكوافينا)، ليُداوي نفسه من صدمات الماضي، ولكن الماضي لا يتركه بسهولة. والد وينو يعثر عليه، وبعد كل هذه السنوات، يرجع الشاب إلى وطنه لينضم إلى العصابة من جديد أو ليواجه أباه.

مدار العقد الماضي.

تكمن رحلة تشانغ شي في فهم أنه من الضروري أن يكون أفضل من والده، وإعطاء معنى جديد لهذا السلاح الغامض الذي لا يرفضه في المطلق، ولكنه يريد أن يطوّره ويستخدمه بشكل أفضل من الجيل السابق. المثير في فيلم المخرج الأميركي ديستن دانيال كريتون، هو أنّه بنى هذه القصة من دون الوقوع في الابتذال أو الوضوح التام. منذ الدقائق الأولى، احتضن الفيلم الثقافة الشرقية (الصينية بالتحديد) واستجلب جماليات أفلام الكونغ فو من دون الوقوع في كليشيهات هوليوود.

على الرغم من طول مدة الفيلم (ساعتان و13دقيقة)، إلا أنه لا يصل أبداً إلى درجة الملل مع كل اللّكمات والركلات والحركات البهلوانية، لا يسعنا إلّا أن نشعر بالحماس، كل شيء في هذه المشاهد يخطف الأنفاس. كل شيء سريع ورشيق وغير متوقّع، ومشهد الحافلة سيصبح واحداً من مشاهد أفلام «مارڤل» التي لا تُنسى مثل مشهد المصعد في فيلم «كابتن أميركا». تارجح الفيلم بذكاء بين القصة الأساسية وخلفياتها الدرامية ومشاهد فنون القتال من دون أن نشعر حقاً بأن هناك شخصاً عادياً اكتسب شبئاً وأصبح بطلاً خارقاً. من ناحية أخرى، يعاني الفيلم ممّا عانى منه فيلم «النمر الأسود»، الذي يحشد كل شيء للمعركة النهائية التي يستعمل فيها تأثيرات بصرية لا ترتقي إلى ما كان يُحضّر لها. لا يزال المشهد مثيراً للاهتمام، حيث يستخدم البطل قدرات والدته لهزيمة والده، لكن الضربات البهلوانية غير موجودة، ممّا يزيل جزءاً من تأثير الاشتباك العاطفي الذي يقع في قلب القصة.

كل شيء ممتلئ بأجواء الأبطال الخارقين التي نعرفها، والجماليات الشرقية أعطت نفساً جديداً لـ «مارڤل»، مع أن الفيلم يملك العديد من الأشياء المشتركة مع الأفلام السابقة، لكنه يسعى إلى إخبار قصة تشانغ شي بطريقة أقلّ تقليدية إلى حد ما. «تشانغ شي وأسطورة الحلقات العشر» هو وصفة «مارڤل» المعتادة، بعدم إرباك المشاهدين، ولكن مع التزام جديد بتوسيع إطار المغامرات والشخصيات. مع كل هذا، يبرز تشانغ شي كأحد أفضل أبطال عالم «مارڤل» السينمائي، فيجعل الفيلم خطوة ذكية نحو الأمام بعد فيلم «الأرملة السوداء» الذي خيّب ظنّ عشّاق «مارڤل».

Shang-chi and the Legend of the Ten Rings
في الصالات

zoom

سيمون الهبر: المرفأ بوابةً للمدينة

تبحر الكاميرا من المرفأ باتجاه البحر ومنه إلى بيروت. ستسلك بعدها طرقات جبلية، وأخرى من تلك التي يعتمدها سائقو الشاحنات العاملون في المرفأ. في شريطه التسجيلي الثاني «الحوض الخامس» (84 د - 2011)، يتتبّع سيمون الهبر (1975) سيرة والده وطرقاته باتجاه العاصمة، وستوصلنا بدورها إلى بيروت ستينيات القرن الماضي، وبعدها خلال الحرب الأهليّة. إنها حقبة من تاريخ المدينة، تقوم على سير أبنائها القادمين من الأرياف، يدخلها المخرج اللبناني من وجوه وذكريات سائقي الشاحنات في المرفأ الذين سيستعيدون طوال الشريط قصصهم عن تلك الساحة المطلّة على البحر. من قصّة والده، ينتقل الشريط إلى حكايات وجلسات سائقي الشاحنات في المرفأ، والظروف الاجتماعية والهواجس الفرديّة التي دفعتهم للعمل في هذه المهنة. يسير الشريط على إيقاع المرفأ وشاحناته وحيواناته وآلياته، ووجوه العاملين فيه. من المرفأ بوّابة بيروت البحرية، يعبر الهبر إلى تاريخ لبنان والاقتتال الطائفي والذكريات الجميلة لجيل من العاملين على المرفأ منذ الستينيات. تستعيد السنة السائقين ببيروت في تلك الحقبة، وصالات السينما والأفلام المعروضة هناك، قبل أن تبدأ الحرب، وتحضر تواريخ مثل السبت الأسود لكن من وجهة نظر عمّال المرفأ الذين أسهموا في حمايته من تأثيرات الحرب. لن تكون مشاهدة الفيلم قبل انفجار المرفأ، مثلها، عند مشاهدته بعد انفجار الرابع من آب، خصوصاً أن الشريط يقوم على تلك العلاقة الحميمة والطويلة بين العمّال والسائقين من جهة، والمرفأ من جهة أخرى. الشريط التسجيلي تعرضه حالياً منصّة «أفلامنا». بالإضافة إلى وثائقيّ أحداث للمخرج اللبناني هو «إعادة تدمير» (كتابة بترا سرحال وسيمون الهبر). في الشريط الجديد (42 د – 2021) يحضر تفجير مرفأ بيروت لينكأ سلسلة طويلة من محطّات التدمير التي طاولت مباني وأحياء في بيروت، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الأهلية. وإذ يتّخذ الشريط عنوان إعادة تدمير، فإنه يشير بسخرية مرّة إلى فترة إعادة الإعمار التي قضت على ملامح المدينة التي لم تقدر الحرب على تدميرها.

صوت الراوية يعيد تخيّل المدينة داخل سورها سنة 1821 بالاستناد إلى نصوص «قبلتي الأولى» للمخرج اللبناني محمد سويد، ورواية «بيروت تحت الأرض» لربيع جابر، و«حارث المياه» لهدى بركات، ونص «حين خرجت أصواتنا من تحت الكمامات شبيهة بأنين المدينة» لبانة بيضون. تترافق شهادات المشاركين عن تاريخ بيروت، مع مشاهد من أبنية وعمارات، بداية من التياترو الكبير الذي عمّره المهندس يوسف أفتيموس في الثلاثينيات من القرن الماضي ووجوده على التقاطع بين شارعَي المعرض وشارع الأمير بشير. تنتقل اللقطات إلى وسط المدينة، من الأعلى، وتمرّ على تواريخ بعض الأبنية مثل سينما الأوبرا (الفيرجين ميغا ستور) للمعمار بهجت عبد النور، وسينما «ريفولي» التي لم تسقط إلا بتفجيرات تولّاها الجيش اللبناني في فترة إعادة الإعمار، ومبنى «السيتي بالاس».

تمرّ تلك المشاهد مع شهادات لمحامين وصحافيين ومعمارين وسكان من دون أن نرى وجوههم، من بينهم المعمار اللبناني رهيف فياض الذي يشير إلى ما يكاد يختصر سياسات الإعمار والهدم، وهي الادّعاءات بأن المبنى مهدّد بالسقوط. هذا ما كانت تتخذه الشركات العقارية، خصوصاً «سوليدير» ذريعة لهدم المباني بدل ترميمها. يدخل المشاهد إلى ساحة البرج التي افتُتحت سنة 1884، عبر مشاهد بصرية هي صور فوتوغرافية، ولقطات جوية لوسط البلد خلال السبعينيات، وخرائط ورسوم هندسية تعيد بناء ما تهدّم. تنتقل بنا المشاهد والصور الأرشيفية إلى بداية التسعينيات، حيث يسهل رؤية ما خسرته الساحة والمدينة، منها سمة العمران الأساسية التي كانت تفرض على العمارات أن تقوم هي باللحاق بالناس وإيقاعهم وحاجاتهم لا العكس. من المدينة ووسطها يصل الشريط إلى الأحياء المجاورة، مثل الجميزة ومار مخايل والكرنتينا برفقة مشاهد وتفاصيل من تلك الأحياء ووجوه سكّانها. هكذا يعرّف الشريط المشاهد إلى سياسات المستثمرين والمطوّرين العقاريين في استهداف الأبنية التراثية، منها الحفاظ على واجهتها فقط والارتفاع بالطوابق إلى الأعلى، ما يقضي على النسيج الاجتماعي... كلّ ذلك بحماية القوانين التي تولي اهتمامها الأكبر لتجار البناء. وإذ يأتي الشريط الآن بعد انفجار المرفأ، الذي هدم وهدّد أحياء بأكملها في العاصمة، فإنه يحذّر مما يهدّد المدينة وسكّانها مجدّداً، من خلال مقدّمة استعاديّة لسياسات الإعمار والتدمير، والتي يختصرها رهيف فياض بطفرة الأبنية التي لا تتسع للسكن، بل تبقى خالية كما حال الكثير من الأبنية في العاصمة.

يتّخذ الشريط عنوان «إعادة تدمير» ليشير بسخرية إلى إعادة الإعمار التي قضت على ملامح المدينة

(الأخبار)

* «الحوض الخامس» و«إعادة تدمير» متوافران مجّاناً على موقع «أفلامنا».
https://www.aflamuna.online

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 13 أيلول 2021 العدد 4436

صورة وخبر

حصدت المخرجة الفرنسية من أصل لبناني أودري ديوان (41 عاماً ــ الصورة) جائزة الأسد الذهبي في ختام الدورة الثامنة والسبعين من «مهرجان البندقية السينمائي الدولي»، عن فيلمها L›Événement Happening) الذي يتمحور حول الإجهاض. تدور أحداث الشريط المقتبس من سيرة ذاتية تحمل العنوان نفسه للروائية آني إرنو خلال ستينيات القرن العشرين قبل تشريع الإجهاض في فرنسا. تطرقت أفلام أخرى توّجها المهرجان هذا العام إلى قضايا نسوية والعلاقة بين الجنسين، كما هي الحال مع فيلم The Power of the Dog للنيوزيلندية جاين كامبيون التي فازت بجائزة أفضل إخراج. العمل من إنتاج «نتفليكس»، على غرار فيلم «يد الله» للإيطالي باولو سورنتينو الذي حصل على جائزة لجنة التحكيم الكبرى. من ناحيتها، فازت الإسبانية بينيلوبي كروز بجائزة أفضل ممثلة عن دورها في فيلم «مادريس باراليلاس» لمواطنها بيدرو المودوفار، فيما نال الفيليبيني جون أرسيليا جائزة أفضل ممثل عن دوره كصحافي باحث عن الحقيقة في فيلم إيريك ماتي On the Job: The 8 Missing. (فيليبو مونتيفوري ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

سِيـــرةُ نَهـــار

الكلُّ، عدوّاً وصديقاً، مِن سبعِ مَشارِقِ الأرضِ وسبعِ مَغارِبِها،
يسألونني : ماذا تفعل؟..
حسناً! لا شيء يستحقُّ الذِّكر:
أذرفُ حبراً كثيراً، وأحزاناً كثيرةً، وأحلاماً كثيرةً، وخوفاً كثيراً، ويأساً لا يُعدُّ ولا يُحصى..
ثمّ، كي لا أضجر أو يَضجر،
أَعُدُّ الموتَ على أصابعي
وأُمضي بَقِيّةَ النهارِ ساكتاً.
..
: مضى العُمر.

الرايـــة

على بابِ هذا الكهفِ الحصين، سأَخُطُّ العبارةَ الرصينةَ التالية:
«قبلَ أن تَدخل هذه القلعةَ المبارَكة
لا تنسَ أنْ تخلعَ نعلَيكَ وتَحني رأسَكْ!».
وعلى سقفِه الشامخ، كما في كلّ قلاعِ الأباطرة،
سأرفعُ رايتي ثلاثيّةَ الأضلاعِ والألوان
وأرسمُ عليها صورةَ جمجمةٍ حانِقة
وسيفٍ مسلول
وإصبعين واثقَين يَخزقان السماوات
ويُهَدِّدان العالمَ بِشارةِ نصر.

رائدة طه: عودة إلى الجذور

تحت عنوان «شجرة التّين»، تقدّم الفلسطينية رائدة طه (الصورة) سرداً قصصيّاً في 29 و30 أيلول (سبتمبر) الحالي في «دار النّمر للفن والثقافة». وفيه، تروي طه قصة حياتها ومعاناتها مع الفقد والحرمان والاغتراب في دول الشتات، واصفةً رحلة البحث عن الجذور في مدينة القدس المحتلة. كما تقدّم مشاهد يومية تتضمّن تفاصيل مؤثرة عن عائلتها بعد رحيل الوالد ومواجهتهم الحياة بمفردهم. وفي تعريف العرض، تقول رائدة: «في رحلة إلى القدس بعد العودة، ذكريات الأهل و الأقارب، رائحة البخور والبهارات، بائع الفستق، صراخ وضجيج وقهقهات وآهات في الأزقّة والأروقة».

«شجرة التّين»: الأربعاء 29 والخميس 30 أيلول ـ س: 19:00 ـ «دار النّمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

آن ماري جاسر... من فلسطين إلى صيدا

يواصل مسرح وسينما «إشبيلية» (صيدا) تقديم عروض سينمائية بالتعاون مع «متروبوليس سينما». هكذا، سيكون الجمهور في الأوّل من تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل على موعد مع فيلم «واجب» (96 د ـ 2017 ـ بطولة محمد وصالح بكري/ الصورة) للفلسطينية آن ماري جاسر، الذي سبق أن رشّحته فلسطين لتمثيلها في الأوسكار. بعد سنوات من الغياب، يصل «شادي» من إيطاليا إلى مدينته الناصرة لحضور زفاف شقيقته ومساعدة والده في توزيع الدعوات. وفيما يقضي الثنائي المتجافي يومهما معاً، تبلغ التفاصيل المتوتّرة لعلاقتهما ذروتها، «متحديةً حياتهما الهشة وشديدة الاختلاف».

«واجب»: الجمعة 1 تشرين الأوّل ـ الساعة السابعة مساءً ـ مسرح وسينما «إشبيلية» (شارع حسام الدين الحريري ـ صيدا/ جنوب لبنان). الدخول مجاني. للاستعلام: 71/270090

نصري حجاج... في «ظل الغياب»

أوّل من أمس السبت، استسلم المخرج والكاتب الفلسطيني نصري حجاج (1951 ـ 2021/ الصورة) للمرض ورحل في فيينا حيث كان يقيم مع زوجته عبير حيدر وابنتهما شام، بعدما احتفل قبل أيّام بعيد ميلاده السبعين. جاء ذلك، بعدما عاد حجاج إلى بيته أخيراً إثر إيقاف العلاج المناعي الذي كان يخضع له لعدم استجابة المرض له و«انتقل لمرحلة العلاج التلطيفي والرعاية في المنزل»، بحسب ما ذكرت صفحته على فايسبوك.

خبر الوفاة أعلنته حيدر من خلال حسابها على الموضع الأزرق، قائلةً في منشور: «أنعى إليكم زوجي ووالد طفلتنا الحبيبة شام، المخرج والكاتب الفلسطيني نصري حجاج هذا الصباح في منزله في فيينا بعد صراع طويل مع المرض». وأضافت أنّه نزولاً عند رغبته، سيتم حرق جثمانه ونثر جزء من رماده لاحقاً في مخيم عين الحلوة وعند قبر والدته فاطمة في صيدا، وجزء آخر في قريته الناعمة شمال فلسطين المحتلة وجزء في سوريا وجزء فوق تراب تونس حيث عاش لسنوات. وتابعت: «رحل بهدوء وسلام وطمأنينة مع كل الحب من قلبي أنا وشام وابنه نهاوند ومن استطاع القدوم من عائلته»، مشيرةً إلى أنّ التعازي ستقبل على مواقع التواصل الاجتماعي.

وُلد حجاج في مخيّم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيّين في لبنان، لوالدٍ لاجئ من قرية الناعمة الفلسطينية المحتلة في 1948 ووالدة لبنانية. التحق الراحل بصفوف الثورة الفلسطينية، ومن ثم أتمّ دراسته في بريطانيا، ليتم إبعاده عنها لاحقاً. ومن أبرز أعماله، نذكر أفلام: «ظل الغياب» الذي تناول ثيمة الموت والمنفى للفلسطيني و«كما قال الشاعر» الذي وثّق من خلاله حياة الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش. كذلك، كانت لحجاج كتابات في صحف بريطانية ولبنانية وفلسطينية، كما نشرت له مجموعة قصص قصيرة في رام الله ترجم بعضها إلى اللغة الإنكليزية، فيما أخرج أفلام وثائقية عدّة حاز بعضها جوائز دولية. وكان آخر ظهور علني لنصري حجّاج ضمن فعاليات «مهرجان كان السينمائي الدولي» في عام 2019 لعرض مشروع فيلمه عن عملية ميونخ حسب الرواية الفلسطينية، وفق ما أكدت «مؤسسة الفيلم الفلسطيني» التي نعته في بيان رسمي.

عفاف زريق معرض وإطلاق كتاب

يوم الخميس المقبل، يدعو غاليري صالح بركات إلى افتتاح معرض White لعفاف زريق (الصورة) وإطلاق كتاب The View from Within. في إطار التعريف بمعرضها المستمر لغاية 16 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، تقول الفنانة اللبنانية: «أثناء محاولتي للمس الأثير بالحنان الذي اكتسبته من سنوات العيش بهدوء، أصبحت مدركةً لما هو أثيري وأفهم وجودي الضبابي في داخله. إنّه وقت الرسم بلطف، لأعيد تأكيد ثقتي اللامحدودة واللانهائية والنقية».

افتتاح معرض White وإطلاق كتاب The View from Within: الخميس 16 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ بدءاً من الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «غاليري صالح بركات» (شارع جستنيان ـ كليمنصو ـ بيروت/ الطبقة الأرضية). للاستعلام: 01/365615

الإثنين 13 أيلول 2021 العدد 164
Lundi 13 Septembre 2021 no164

الأخبار

رأس المال

تسديد وفق التعميم 158 حسب شرائح المودعين

الشرائح	عدد المودعين	الدفعات بالدولار الفريش (مليون دولار)	الدفعات بالليرة (مليون دولار)	مجموع الدفعات (مليون دولار)	النسبة من مجموع الدفعات
حسابات مشتركة		2,030	2,030	4,060	%32,67
أقل من 3 آلاف دولار	394,432	278	278	556	%4,47
بين 3 و20 ألف دولار	183,710	613	613	1,225	%9,87
بين 20 و50 ألف دولار	108,340	954	954	1,908	%15,35
بين 50 و100 ألف دولار	76,872	867	867	1,735	%13,95
بين 100 و200 ألف دولار	57,073	699	699	1,398	%11,25
بين 200 و500 ألف دولار	44,321	514	514	1,027	%8,27
بين 500 ألف ومليون دولار	13,334	155	155	309	%2,49
بين مليون ومليوني دولار	5,392	59	59	119	%0,95
بين مليوني و3 ملايين دولار	1,568	20	20	39	%0,32
بين 3 و5 ملايين دولار	1,060	12	12	23	%0,19
بين 5 و10 ملايين دولار	691	9	9	17	%0,14
بين 10 و20 مليون دولار	243	2	2	3	%0,03
بين 20 و50 مليون دولار	96	1	1	2	%0,02
بين 50 و100 مليون دولار	13	0	0	0	%0,00
أكثر من 100 مليون دولار	5	0	0	0	%0,00
المجموع	887,150	6,211	6,211	12,422	%100

سيناريو 5 سنوات

	دفعات بالليرة (مليون دولار)	دفعات المصارف بالدولار الفريش (مليون دولار)	دفعات مصرف لبنان بالدولار الفريش (مليون دولار)	المجموع (مليون دولار)
السنة الأولى	1,941	970	970	3,882
السنة الثانية	1,344	672	672	2,689
السنة الثالثة	1,078	539	539	2,155
السنة الرابع	906	453	453	1,813
السنة الخامسة	942	471	471	1,883
المجموع	6,211	3,105	3,105	12,422

المصدر: إحصاءات خاصة — تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
هل تغيّر جدول أعمال «حزب المصارف»؟

04
خريطة الأزمة: محورها السياسات النقدية والقطاع المالي

05
أنطوان الحويك
الإنتاج الزراعي VS المازوت

06
ماهر سلامة
الجزائر: من الإنتاج إلى الريع

08
محمد وهبة
موظّف وديع برتبة وزير مالية

التعميم 158: تعويم المصارف بالمال العام

محمد وهبة

إذا استمرّ تنفيذ التعميم 158 لمدّة خمس سنوات، يُتوقّع أن يضخّ مصرف لبنان نحو 74532 مليار ليرة. التمحيص بشروط هذا التعميم ونتائجه على موازنات المصارف وشرائح الودائع، يكشف أن هناك نحو 18 ألف حساب جديد بالدولار فُتحت بعد تشرين الأول 2019 وفيها نحو 37,9 مليار دولار، ما يعني أن كل هذه الدولارات لا تستفيد من شروط التعميم 158 وإذا سُحبت ستكون على سعر المنصّة المحدّد حالياً بنحو 3900 ليرة مقابل الدولار. سحب هذه المبالغ كلّها خلال السنوات الخمس المقبلة، سيخلق كتلة نقدية إضافية في السوق تُقدّر بنحو 148122 مليار ليرة. وبالتالي يكون مجموع الكتلة النقدية التي سيخلقها مصرف لبنان خلال السنوات الخمس المقبلة، نحو 222654 مليار ليرة، أي ما يوازي 5,4 مرات الكتلة الحالية للنقد في التداول والبالغة 40984 مليار ليرة، وما يوازي 100% تقريباً من مجموع موازنة مصرف لبنان حالياً البالغة 240 ألف مليار ليرة.

وفق حسابات مصرفية، فإن التعميم 158 لن يكلّف المصارف إلا ربع قيمة الودائع المؤهّلة للسحب ضمن شروطه. فمن أصل 12422 مليون دولار ستدفعها المصارف لمدّة خمس سنوات (إذا استمرّ العمل بالتعميم طوال هذه الفترة)، ستدفع المصارف فقط 2980 مليون دولار و8984 مليار ليرة. بينما مصرف لبنان سيدفع نحو 2980 مليون دولار و62517 مليار ليرة. هذا الدفع يتم على أساس أنه يستحقّ كلُّ مودع حداً أقصى بقيمة 400 دولار شهرياً، ومبلغاً مماثلاً يُدفع نقداً على أساس سعر صرف يبلغ 12000 ليرة، علماً بأن نصفه سيكون متاحاً للسحب النقدي، والنصف الآخر يُدفع بواسطة البطاقات المصرفية.

يعتقد مصرف لبنان أن هذا التعميم لن يفرض عليه زيادة الكتلة النقدية المتداولة (طباعة وضخّ النقود) وفق اعتبارات تتعلق بأن كمية الليرات التي ستُضخّ تقابلها كمية موازية بالدولارات النقدية، بينما هناك كمية إضافية لا تُستعمل نقداً بل بواسطة البطاقات المصرفية.

ينمّ هذا الأمر عن تفكير سطحي وبسيط تجاه الأزمة. فالمبالغ التي تُضخّ بواسطة البطاقات يجب اعتبارها في هذه الحال نقداً متداولاً لأن لها قوّة شرائية، وبالتالي فإن لها مقابلاً في الاقتصاد هو السلع التي ستُشترى بها، وغالبية هذه السلع والخدمات مستوردة، وبالتالي فإنها تصبح منذ لحظة استعمالها نقداً متداولاً قابلاً للمبادلة، وبالتالي فإن الطلب على السلع هو موازٍ للطلب على الدولار. كل اعتقاد سائدٍ بأن الأموال في البطاقات المصرفية لا تضغط على سعر الصرف هو اعتقاد غافل عن الدورة الاقتصادية.

على أيّ حال، ليست هذه المشكلة الكبيرة في نتائج التعميم 158، بل يكمن الأمر في تلك الحسابات التي صنّفها غير مؤهّلة للسحب لأنها فوائد على حسابات بالدولار، أو لأنها تحوّلت من الليرة إلى الدولار. فهذا يعني أن مصرف لبنان والمصارف لا ينويان دفعها إلا بقيمة 3900 ليرة للدولار الواحد أو وفق سعر صرف جديد قد يُحدّد لاحقاً. المشكلة أن هذه الأموال ستضاعف الكتلة النقدية المتداولة مرات عديدة على مدى السنوات المقبلة. صحيح من ناحية المبدأ، أن طباعة النقود وزيادة الكتلة النقدية المتداولة هما حاجة في ظل تضخّم الأسعار، لكنهما تصبحان مشكلة بحدّ ذاتها إذا أصبحتا تغذّيان الطلب على الدولار. فارتفاع سعر الصرف يقود التضخّم وهذا الأخير يفرض توسيع قاعدة النقود المتداولة في السوق، إلا أن تسارع التضخّم كالذي يحصل في لبنان حالياً، وخصوصاً في ظل رفع أسعار السلع الداخلية، يصبح مغذياً للطلب على الدولار. فالأفراد والمؤسّسات لن يرغبوا في التعامل بالليرة، وسيرون أن بين أيديهم كميات كبيرة يجب حفظ قيمتها عبر تحويلها إلى الدولار.

المشكلة الثانية التي يخلقها هذا التعميم، أن مصرف لبنان سيدفع الفرق بين سعر الوديعة وسعر صرفها. حالياً، يدفع مصرف لبنان ويسجّل خسائر في حساباته بقيمة 2380 ليرة عن كل دولار يتم سحبه من المصارف وفق سعر الـ3900، وبالتالي فإن حجم الخسائر التي سيسجّلها المصرف في موازنته سيصبح كبيراً جداً خلال السنوات المقبلة.

خلاصة كل هذا العرض، أن مصرف لبنان سدّد من المال العام بواسطة آلية خلق النقد وضخّه في الأسواق ومفاعيلها الكارثية، ما بين 60% و75% من مجمل التزامات المصارف تجاه المودعين. تحويل المال العام إلى مال خاص يأتي هذه المرّة مع تضخّم في الأسعار مرتفع ومتواصل، ويضرب الأجور وبنية العمل في لبنان، وبطالة وفقر وهجرة يتوقع أن تبلغ نحو مليون مهاجر. باختصار هو تعويم للمصارف ممولّ بالمال العام.

يُحكى أن •••

موازنة 2022: سعر الصرف 8 آلاف ليرة

وزارة المال تعدّ مشروع موازنة 2022 على أساس سعر صرف للدولار يبلغ 8 آلاف ليرة، ما يعني أن أرقام الموازنة ستتضخّم كثيراً وخصوصاً لناحية النفقات التشغيلية التي تمثّل النسبة الأكبر من الموازنة.

ويأتي هذا المشروع بعدما كان مشروع موازنة 2021 قد أُعدّ على أساس سعر صرف للدولار يبلغ 1507,5 ليرات، أي أنه لم يكن واقعياً. فضلاً عن أنه كان يتعامل مع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء، باعتبارها خارج النفقات النظامية في الموازنة، وهذا سلوك دأبت عليه قوى السلطة منذ سنوات في سياق القيام بعملية تجميل محاسبية لأرقام الموازنات. ولم يتّضح بعد كيف ستتعامل وزارة المال مع أرقام الناتج المحلي الإجمالي ومع أرقام الدين العام وكلفته، فما هو الجزء الذي سيُحتسب من الدين العام وكلفته في الموازنة وخصوصاً أن الدولة لم تتفاوض مع الدائنين بعد، ولا تعلم ما هي نسبة الهيركات التي سيُتفق عليها، إذا اتُّفق عليها بينهما. الاتفاق على الهيركات يعني اتفاقاً على إعادة هيكلة الدين العام، وهو أمر مطلوب بشدّة لكن لا يمكن أن يتم من دون إعادة هيكلة القطاع المصرفي (مصرف لبنان والمصارف) نظراً إلى انخراطهما بشكل متجذّر في دين الدولة وفي تبديد الودائع.

سعر صرف الـ8 آلاف ليرة هو معدل مجموعة أسعار صرف ستُعتمد في الموازنة، ولم يتضح بعد على أي أسعار صرف ستُعتمد الأجور والرواتب، ولا الإيرادات وخصوصاً إيرادات الجمارك والضريبة على القيمة المضافة. لكن إذا كان الوزير السابق للمالية غازي وزني قد أعدّ المشروع بالاستناد إلى الاتفاق الذي تردّد أنه قام به مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بعلم ميقاتي وموافقته عليه، والقائم على تعديل الدولار الجمركي وإجراء تصحيح للأجور والرواتب في القطاع العام، فإن يوسف الخليل قد لا يُجري عليه أي تعديلات جوهرية، إلا إذا استدعى الأمر تضمين المشروع خطوات إضافية أو تعديلات على المسار المتّفق عليه والذي قد تقوم بها حكومة ميقاتي في سياق عملية إطفاء الخسائر.

الموازنة بهذا المعنى ستعكس رغبة الأطراف كافّة في الانتقال من مربّع النزاع حول رفع الدعم إلى مربّعات أخرى قد يكون لها طابع سياسي أو مالي واقتصادي.

فوز «حزب المصرف» بكل الجولات

هل تغيّر جدول الأعمال؟

لم يتغيّر جدول الأعمال. بالعكس، تمكّنت قوى السلطة من قلب جدول الأعمال حين انقلبت على خطّة التعافي التي أعدّتها حكومة حسان دياب، وتركت إدارة الانهيار بعهدة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بصفته متمتّعاً بأوسع الصلاحيات. منذ ذلك الوقت، انهارت القوّة الشرائية بشدّة وقساوة لم تُسجّلا سابقاً، وبدأت معالم الحياة تنهار أيضاً من رعاية صحية وانقطاع الأدوية والبنزين والمازوت... الفائز لن يغيّر جدول الأعمال بل ربما يقوم بتجميله فقط

منذ 30 أيلول 2019، يوم أصدر مصرف لبنان التعميم الرقم 530 الذي يعترف بانهيار ثبات سعر الصرف وينظّم دعم السلع المسعّرة من الدولة: المشتقات النفطية، الأدوية والطحين، (جرى توسيعها لاحقاً لتشمل المستلزمات الطبية والسلّة الغذائية) ولغاية اليوم، ثمّة عملية تصحيح واحدة سارية المفعول: تعدّدية في أسعار الصرف، تضخّم هائل في الأسعار، نزاع سياسي - تقني حول توقيت رفع الدعم. في وقت ما من هذه المرحلة، دار نقاش حول عملية تصحيح من نوع آخر تقوم بها الحكومة، إلا أنه بحلول مطلع حزيران 2020 أغلق الباب عليها كلياً. عملياً، فاز «حزب المصرف» بكل معارك الدفاع عن سلوكه الريعي والاحتكاري وعن إساءة الأمانة، وباتت حربه مفتوحة على انتصارات أخرى تكلّلت أمس بتأليف حكومة نجيب ميقاتي. ففي الفترة ما بين انطلاقة ورشة العمل لإعداد خطة التعافي، وبين انعقاد لجنة المال والموازنة، انقلب قسم وازن من الأطراف السياسية على حكومة حسان دياب. انقلب على خطتها للتعافي بكل تفاصيلها: تحديد قيم الخسائر، توزيعها، السيطرة على سعر الصرف، الاتفاق مع صندوق النقد الدولي... آخر نسخة من هذه الخطّة صدرت في نيسان 2020، إلا أنه خلال أقلّ من شهر واحد، وتحديداً في مطلع حزيران، عقدت لجنة المال والموازنة اجتماعاً تبنّت فيه التقرير الصادر عن لجنتها الفرعية لتقصّي الحقائق، والذي يقوّض الخسائر، ويحوّر توزيعها، ويترك الباقي على عاتق شخص واحد: رياض سلامة.

ما الذي حصل منذاك إلى اليوم؟ بين حزيران 2020 وحزيران 2021 بلغ معدل تضخّم الأسعار 100%. سعر الصرف كان يبلغ 4500 ليرة مقابل الدولار وصار اليوم 16500 ليرة (بعد أخبار تأليف الحكومة). في وقتها لم يكن الفقر قد طرق الأبواب. لم يكن لدينا نسب مهمّة من الفقر الغذائي، والفقر المدفع المتعدّد الأبعاد كالذي يعيشه أكثر من ثلثي المقيمين في لبنان. لم يكن لدينا طلب كبير على الباسبورات من أجل الهجرة. في هذه المرحلة انفجر مرفأ بيروت. ومن وقتها أيضاً بدأ التقنين يشتدّ قساوة: كهرباء، بنزين، مازوت، طحين، أدوية، رعاية طبية بكل أشكالها وأصنافها. أشكال متعدّدة من الفوضى المجتمعية والأحداث الدامية توّجها انفجار التليل الذي أوقع أكثر من 60 ضحية. ومن آب 2020 لغاية 10 أيلول 2021 كنّا ندور في فلك البحث عن محطات الوقود. كلّه كان عنفاً قابلاً حكومة. أي حكومة. لم يكن مشروعها مهمّاً، طالما يمكن الاتفاق على شكلها وتوزيعها الطائفي - السياسي.

كان يمكن توفير كل هذا الوقت والتداعيات، لو قرّرت قوى السلطة أن تتخلى عن بعض حيازاتها السلطوية في النظام المنهار. أن تتهيّب الموقف. لكن لا لم تفعل. لم تهتم لانقطاع الدواء. لم تهتمّ لانقطاع البنزين اللازم لانتقال الناس إلى أعمالهم. لم تهتم لانقطاع المازوت الذي يولّد بواسطته الكهرباء اللازمة للأفراد وللمؤسسات. لم تتهيّب انفجار خزانات بنزين هنا وهناك، أو صراعات الناس على محطات الوقود.

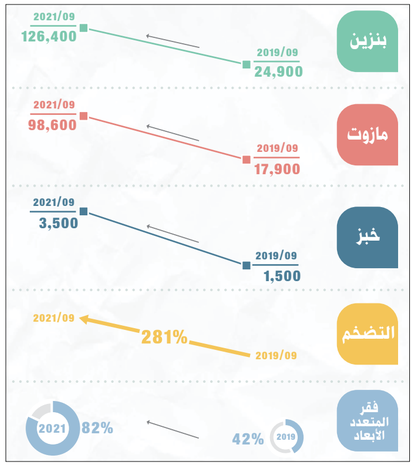

إذا بقيت السلع تباع في السوق «السوداء» فهذا معناه أن سعر الصرف الفعلي انتقل من المنصات إلى هناك

للسيطرة. ما تقلق منه السلطة هو ذاك العنف الذي لا يمكن السيطرة عليه أو التحكّم فيه.

حالياً، ما تسعى إليه قوى السلطة أن يعود النظام إلى العمل بكفاءة وفعّالية. أن يتواصل توزيع الخسائر وفق الآلية التي ابتكرها سلامة. أن تبقى الاحتكارات. أن يرفع الدعم عبر رفع الأسعار الداخلية للسلع الأساسية. أن تضرب القدرات الشرائية من أجل تمديد عمر الاحتياطات بالعملات الأجنبية. لم لا. هذا الخيار هو الذي سبق أن فاز في مشروع إدارة وتوزيع الخسائر. مهندسه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. على يمينه نخبة من مستشاري التدقيق المالي، وعلى يساره لجان نيابية في مجلس النواب. أم هل يعتقد أحد أن الفائز سيلجأ إلى خيارات مختلفة؟ الخيار الخاسر كان خيار «خطة التعافي». فشل هذا الخيار بدليل استقالة كل المخطّطين والداعمين له من مستشارين لرئيس الحكومة ولوزير المال ومديرين عامّين. وانتهى الصراع بين الخيارات منذ فترة طويلة وخلص إلى تدمير المجتمع.

حالياً، جاءت حكومة ميقاتي بوجوه غالبيّتها جديدة على العمل في الشأن العام. سبق ذلك اتفاق بين حاكم مصرف لبنان ورئيس الجمهورية على رفع الدعم في نهاية أيلول. ميقاتي لن يخالف هذا الاتفاق، بل على العكس قد يقوم بتسريعه. اتفاقه مع سلامة أهمّ وأقوى. حتى الآن، هناك شبه إجماع عند القوى السياسية على أنه يجب إقرار البطاقة التمويلية بالتزامن مع رفع الدعم، وأنه يمكن تمويل قسم منها بالأموال التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي عبر حقوق السحب الخاصة البالغة قيمتها 860 مليون دولار.

مجمل ما يمكن أن يتوقع من الحكومة أن تقوم بما عجز عنه دياب وفريقه وداعموه: تسويق خطّة سلامة للتعافي. هذه الخطّة، كما بات معروفاً، تقضي بأن يتم تذويب الخسائر عبر تضخيم الأسعار. وتضخيم الأسعار هو أحد مفاعيل تعددية أسعار الصرف، وهي في الوقت نفسه تتطلب طباعة وضخّ المزيد من الليرات في السوق. والخطة تقضي أيضاً بالإمساك بأطراف وخواتيم عمليات الدعم. أي الإمساك بعملية تمويل استيراد السلع المدعومة، والإمساك بمبيعها. هذا الأمر يُبقي سعر الصرف الأسمي في السوق الحرّة تحت السيطرة، لكنه لا يمنع ولا يلغي السوق الحرّة حيث يتم التداول بالسلع بالدولار أو وفق سعر صرف مختلف. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر صفيحة المازوت يباع اليوم في السوق الحرّة بنحو 260 ألف ليرة، ألا يعني ذلك أن سعر صرفها محتسب على هذا الأساس وفوقه مزايا احتكارية؟ إذا كان هناك العديد من السلع التي يتم تسعيرها في السوق الحرّة، ألن يكون ذلك بمثابة سعر صرف للسوق الحرّة؟ طبعاً سيبقى سعر الصرف على المنصّات محدوداً ضمن الهوامش التي يسعى إليها مصرف لبنان، أي أقرب ما يكون إلى سعر المنصّة. لكنّ سعر الصرف الفعلي سيكون هناك في السوق الحرّة. فإذا بقيت السلع تباع في السوق «السوداء»، هذا معناه أن سعر الصرف الفعلي أصبح هناك. ستبقى هذه الحال إلى أن يصبح الفائز جاهزاً للانتقال إلى المرحلة التالية. هذه الجهوزية ستصبح واقعاً عندما يتم الاتفاق على أن تستحوذ المصارف على أملاك الدولة. الحسابات المصرفية الجارية حالياً، تشير إلى أن فجوة الخسائر ستتقلّص إلى نحو 13 مليار دولار في مصرف لبنان بعد تطبيق التعميم 158، وستتقلّص لدى المصارف إلى 15 مليار دولار. هذا السيناريو سيتم استخدامه من أجل التفاوض على كيفية السطو على أملاك الدولة لتكون منتجة للمصارف. في هذا الطريق التضحية ببعض المصارف مسموحة. أما من أصيب بانخفاض حادّ في القوّة الشرائية، أو من أصيب بالبطالة، أو بالفقر الغذائي، أو المتعدد الأبعاد، أو من عزّ على الهجرة، فهذا «نصيبه». ما نأمله وقد يكون غريباً إذا تحقق أن نرى وزير الصحة فراس الأبيض يعمل على تفكيك احتكارات مستوردي الأدوية، أو أن يعلن إطلاق التغطية الصحية الشاملة. هو كان دائماً يروّج، انطلاقاً من كونه يرأس مستشفى بيروت الحكومي، أن هذه المستشفيات تحمّلت كثيراً وقدّمت أكثر في أيام مصائب كورونا. وسيكون غريباً أن نرى وزراء آخرين يعملون على تفكيك الكارتيلات المستشرية في البلاد... سيكون تحدياً أن تفكّر الحكومة بعقل موجّه لتصحيح الأجور وأن يكون للأجر الاجتماعي حصّة وازنة منه. أن يكون لدينا نقل مشترك. أن نكون قادرين على تكريسه رغم فوضى العمران. أن تكون هناك سياسة ضريبية تصيب الأكثر دخلاً بدلاً من أن تركّز على صغار الكسبة والموظفين... ثمة الكثير لفعله، لكن ما ستقوم به حكومة ميقاتي هو التسليم بجدول أعمال رياض سلامة مع بعض الإضافات التجميلية.

مؤشر

سوق الكهرباء: من المحاصصة إلى العتمة

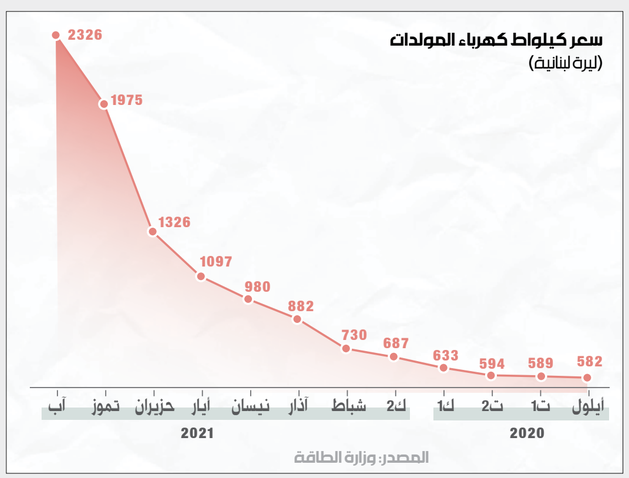

بوضعها الحالي، تنتج مؤسّسة كهرباء لبنان، نحو 720 ميغاوات، أي ما يوازي 19% من مجمل الطلب الاستهلاكي. هذه الكمية من الكهرباء تكفي لتوزيعها على المشتركين في كل لبنان بمعدل 4,5 ساعات تغذية بالتيار يومياً، بينما يعتمد السكان على مولدات الأحياء، من أجل الحصول على ساعات تغذية إضافية. المولّدات بدورها لا تُنتج أكثر من 12 ساعة تغذية يومياً بالحدّ الأقصى، أي أنّ مجمل ما يفترض أن يحصل عليه المقيمون في لبنان ضمن الحدّ الأقصى لا يتجاوز 16,5 ساعة يومياً من الكهرباء. لكنّ المسألة ليست بهذه البساطة. فالحصول على الكهرباء في لبنان ليس يسيراً، وليس مستداماً ومستقراً، فالمستهلك لا يمكن أن يتوقّع أن يحصل على 16,5 ساعة تغذية بالتيار الكهربائي يومياً، بل أقصى طموحه أن يحصل على هذه الساعات، وهو يأمل بأن لا تكون التغذية متدنيّة كثيراً.

- من جهة، تخضع مؤسسة كهرباء لبنان ومولّدات الأحياء إلى الرّغبات الاستنسابية لحاكم مصرف لبنان في فتح الاعتمادات الخاصة بتمويل الوقود اللّازم لإنتاج الكهرباء. هو امتنع عن تمويل استيراد الفيول لمعامل المؤسسة، واستعاض عن ذلك بفتح الاعتمادات على مصارعيها لبواخر المازوت المستعمل في مولّدات الأحياء. لاحقاً اشتكى من استنزاف المولّدات للمازوت، واستعمل هذا الأمر كوسيلة ضغط لرفع الأسعار الداخلية لمبيع المازوت في السوق المحلية. نتج عن ذلك تضاعف تعرفة المولدات أكثر من 13 مرّة مقارنة مع تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان، كما أدّى إلى تقنين شامل وقاس يعانيه السكان من المؤسّسة والمولّدات على حدّ سواء.

- من جهة ثانية، يخضع إنتاج وتوزيع الكهرباء، عبر مولدات الأحياء، لاعتبارات وأكلاف احتكارية تُضاف إلى الأكلاف الفعلية التي يفرضها سلامة على المستهلك بسبب رفع أسعار المازوت. فعلى الرغم من أن هذه الشريحة لديها قدرة محدودة على زيادة الأسعار. فهي تنتج في بيئة فقيرة نسبياً، وبالتالي لا مرونة واسعة لدى المستهلكين على استيعاب زيادات كبيرة في الأسعار.

على أي حال، يتمكّن أصحاب المولدات من فرض تعرفات مرتفعة، متذرّعين بأنهم يشترون المازوت من السوق «السوداء» بأسعار أعلى بكثير من السعر النظامي الذي على أساسه يتم تحديد تعرفة مبيع الكيلواط المنتج بواسطة المولّدات. ووجود السوق السوداء لمبيع المازوت مرتبط أيضاً بحاكم مصرف لبنان مباشرة. فهو يحدّد الكميات التي سيتم تمويلها وإدخالها إلى السوق، ويتحكّم أيضاً بتوقيت دخولها، وبالتالي فإنه يتحكّم بسلاسل التوريد في السوق بهدف تقنين الكميات. وهذا أمر كاف لوحده حتى يخلق «السوق السوداء».

إذاً، قطاع الطاقة في لبنان يخضع الإغلاق للحدّ من الخسائر، ولا سيّما للمافيات من ثلاث جهات: مافيا سياسية لم تتمكن من توسيع القاعدة الإنتاجية لعامل مؤسسة كهرباء لبنان لأنها اختلفت على حصصها من الاستثمار المفترض في هذا القطاع قبل الأزمة، مافيا احتكارية لمولّدات الأحياء تحظى بتغطية حزبية أو مناطقية أو طائفية وهي تمثّل حاجة ملحّة للسكان في ظل غياب الكهرباء النظامية، مافيا مصرف لبنان الذي يتحكّم بتمويل الاستيراد في ظل الأزمة الراهنة ما أدّى إلى نشوء سوق «سوداء» لمبيع المشتقات النفطية، وخصوصاً المازوت. لن يكون سهلاً إغلاقها من دون تشريعها وقوننتها، أي الاعتراف بأسعارها والتعامل فيها. الهدف أن تكون الأسعار القانونية هي أسعار السوق «السوداء»، أي أن يرضى المستهلكون بما لم يرضوا به سابقاً عندما كان هناك حديث عن زيادة تعرفة الكهرباء، مقابل حصولهم على التيار مع وعدٍ بأن يكون منتظماً في المستقبل.

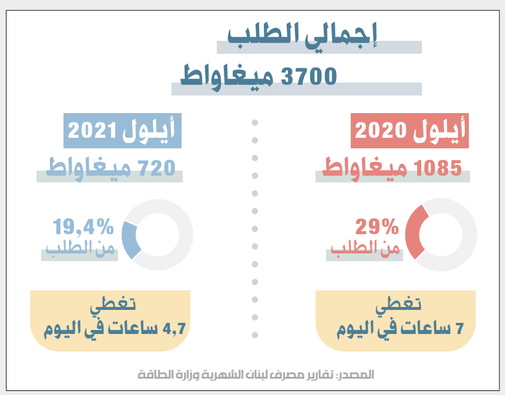

خريطة الأزمة

محورها السياسات النقدية والقطاع المالي

محور الأزمة وقلبها كان القطاع المالي: كل السياسات كانت تمرّ من هناك. وعندما وقع القطاع المالي انهار الهيكل بكامله. ما يقال عن أن الأزمة سببها الدين السيادي واهم. فهناك أربعة عوامل كانت محفّزة لمحور الأزمة: السياسات النقدية أولاً، ثم السياسات المالية، وبعدها سياسات الإنتاج، وأخيراً العقوبات.

هيمنة القطاع المالي على الاقتصاد، من دون أي استثمارات حكومية كبيرة لتوفير الخدمات العامة والبنية التحتية اللازمة لإنعاش الاقتصاد. كذلك كانت إيرادات الحكومة مندثرة ومرتبطة بنظام ضريبي غير عادل يستهدف الفئات الأقل دخلاً أكثر من الفئات الأكثر دخلاً. ومن أجل تمويل الإنفاق الجاري في ظل غياب الإيرادات المتأتية من الفئات المقتدرة، قرّرت السلطة تمويل عجزها المالي عبر الاقتراض المحلي والخارجي. وفي الوقت نفسه كان الفساد سمة أساسية لتفاعل كل مكونات السياسة المالية مع القطاع المالي.

المحفّز الثاني مرتبط بسياسات الإنتاج. فإلى جانب الاحتكارات التاريخية في لبنان، فإن العلاقة مع القطاع المالي تتطلب ارتفاعاً في الفوائد من أجل الحفاظ على التدفقات، وهذا الأمر أنتج تشوّهات في بنية الاقتصاد وبدأت المدخرات تصبّ في القطاع المالي بدلاً من تحويلها إلى استثمارات في القطاع الخاص المنتج. وفي ظلّ أولوية المصالح الخاصة على المصالح العامة في المجتمع وتعزيزاً للزبائنية السياسية، ارتأت قوى السلطة أن تركّز على خدمات منخفضة القيمة.

أخيراً أتت العقوبات الأميركية وما سُمي بلوائح الإرهاب لتكون عاملاً مساعداً أيضاً في محورية الأزمة. إجراءات التمييز غير المعلنة التي مارسها القطاع المالي نيابة عن القوى الخارجية، انعكست مزيداً من التشوهات والاختلالات في بنية الاقتصاد والمجتمع.

وبنتيجة كل ذلك، فإن الاستهلاك المدعوم بتثبيت سعر صرف الليرة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع سعر الصرف الفعلي مضافاً إليه عجز الخزينة والاحتكارات التجارية، صار لدينا اقتصاد مشوه ومجتمع مقطّع الأوصال. العجز التجاري صار كبيراً إلى درجة لا تُحتمل وفاقم عجز الحساب الجاري الذي كان مدفوعاً أيضاً بالسياسات المالية والنقدية، فتراكمت الخسائر في بنية النظام المالي. وتعاظمت هذه الخسائر مع تنفيذ الهندسات المالية التي أقرّت بهدف شراء المزيد من الوقت في انتظار إعادة إحياء التدفقات مجدداً. هكذا انتشرت ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد اللبناني، وتضخمت ودائع القطاع المصرفي لدى مصرف لبنان مع تحويلها إلى موجودات محلية الطابع بدلاً من أن تكون موجودات خارجية قابلة للاستعمال. الخسائر فجّرت أزمة السيولة، ثم انفجرت أزمة الملاءة المالية للقطاع المالي، وتحوّلت إلى أزمة دين سيادي بينما خرجت أزمة الاقتصاد من ركودها تحت الرماد لنصبح في ما أصبحنا عليه اليوم.

> الاستهلاك المدعوم بتثبيت سعر صرف الليرة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع سعر الصرف الفعلي مضافاً إليه عجز الخزينة والاحتكارات التجارية

كانت محفّزة بسياسات نقدية. ففي ظل هذه الهيمنة بالتوازي مع الاحتكارات والدولة التجارية لا المنتجة، جرى تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار لتعزيز الاستهلاك، وهذا انعكس زيادة في العجز التجاري. طبعاً كانت زيادة أسعار الفائدة الأداة التي استُعملت من أجل إبقاء التدفقات متواصلة، وعبر القطاع المالي جرى تحويل هذه التدفقات لتمويل الاستهلاك بمعدلات مرتفعة بدلاً من تمويل الاستثمار الاقتصادي الخاص.

في الواقع، كانت نسب التضخّم مرتفعة قياساً إلى ما يجب أن تكون عليه في ظلّ أوضاع طبيعية. وبنتيجة كل ذلك، كل سعر الصرف الفعلي أو الحقيقي يسجّل معدلات أعلى مدعومة بشكل مقنّع عبر كل السياسات المالية والنقدية التي تمرّ بواسطة القطاع المالي.

السياسات المالية كانت عبارة عن إنفاق جارٍ يستنزف الخزينة العامة إلى تمويل جانب العرض (الإنتاج والبنى التحتية)، مع لجم دور الإقراض بالعملات الأجنبية (إلا لأسباب معقولة كفتح اعتمادات للاستيراد) التي ساهمت في تغذية الورم المالي.

- إعادة هيكلة الدين العام تمهيداً لإصلاح السياسة المالية على قاعدة التوازن المالي في دورة زمنية محددة (5 أو 10 سنوات) وفي إطار رؤية ضريبية قائمة على الفعّالية الاقتصادية والعدالة التوزيعية والكفاءة المالية.

- إحداث تغييرات هيكلية جذرية في القطاع المصرفي تتحمّل فيها المصارف التجارية مقداراً من الخسائر يتناسب على الأقل مع سوء إدارتها للمخاطر، على أن توضع معايير مالية ومحاسبية تصنّف على أساسها المصارف بحسب قابليتها للبقاء، مع الأخذ في الاعتبار قدرة السوق اللبنانية على استيعابها.

- الانخراط بعمق في الجيوبوليتك الاقتصادي الناهض على وقع تغيّر الخريطة السياسية العالمية ونجاح التجارب الشرقية القريبة منّا، وفشل الخيار الغربي في معظم دول المنطقة. وذلك في وجه المحاولات المتواصلة لوضع برامج تعمل على إنعاش اقتصاد الريع والمديونية وتجديد مؤسساته وبناه التداعية وإعادته إلى السكّة نفسها التي أودت به إلى الهاوية.

* مما ورد في التقرير الأخير الصادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

البداية بإعادة هيكلة المصارف

إن التوقّف عن دفع سندات اليوروبوندز جنّب لبنان استنزاف نحو 8196 مليون دولار في عامَي 2020 و2021 من موجوداته الخارجية، ومن ضمنها 3600 مليون دولار للفوائد وحدها. وكان أثر التوقف عن الدفع محدوداً على موازنات المصارف التي كانت تحمل في نهاية 2020 نحو 13,88 مليار دولار من السندات، (انخفضت إلى 9,5 مليارات دولار حالياً)، أي أنها تساوي 16,5% فقط من مجموع الخسائر (11,5% حالياً)، وترتفع النسبة إلى 22,5% إذا أضيفت إليها السندات التي يحملها مصرف لبنان.

السبب الأكبر لخسائر القطاع المصرفي وشحّ سيولته يعود إلى توقف مصرف لبنان عن الدفع، وعن تزويد المصارف بالعملات الأجنبية من حساباتها التي راكمتها لديه على نحو يجافي الحدّ الأدنى من قواعد العمل المصرفي السليم. أما تبديد مئات مليارات الدولارات التي دخلت إلى لبنان عبر المصارف، قبل أن تجد طريقها إلى مصرف لبنان، فسببه إهدار هذه الأموال على تمويل العجز الهائل في الحساب الجاري الذي لا يقلّ عن 135 مليار دولار في السنوات ما بين عامَي 2003 و2018، والعجز التجاري البالغ 190 مليار دولار.

العجز في الحسابات الخارجية هو المسؤول الأول عن الخسائر التي أصابت الاقتصاد اللبناني، ومردّ ذلك، بصورة رئيسية إلى تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وزيادة أسعار الفائدة، اللذين أدّيا إلى رفع القدرة الشرائية للمقيمين وزيادة أكلاف الإنتاج وخفض القدرة التنافسية للبلد، ورهن قابلية الاقتصاد للصمود والبقاء عبر جذب الأموال من الخارج مهما كانت كلفتها وشروطها. ولقد تضاءل تدفّق الأموال من الخارج بفعل الأزمات في المحيط وسياسات العقوبات والحصار الأميركية التي باتت أكثر تشدّداً ورعونة في السنوات الأخيرة من ذي قبل.

لا يمكن في هذه العجالة تلمّس السبل الممكنة لتقويم الاعوجاج المزمن في مسارات الاقتصاد العامة، لكن يمكن البدء برسم مسار يجمع بين الإنقاذ ومنع الانهيار من ناحية، والنهوض باتجاه هدف أسمى هو إقامة اقتصاد حقيقي وفعّال من ناحية ثانية، اقتصاد قادر على التكيّف مع العقوبات وعلى مقاومة محاولات التحكّم الخارجية به، وعلى ربط لبنان بالمشاريع الإقليمية الكبرى، وهذا يقتضي بداهة وتكراراً العمل على المحاور الآتية:

- تصحيح السياسات النقدية على نحو يضمن عدم استخدامها لتضخيم القدرة الشرائية للمواطنين، أو لتغذية مضخّة استقدام الأموال من الخارج بكلفة ضخمة واستخدامات ضارّة. يتطلب التصحيح أيضاً تعديل قانون النقد والتسليف بحيث تتحوّل بؤر اهتمام القطاع المصرفي من تمويل جانب الطلب (الاستهلاك)

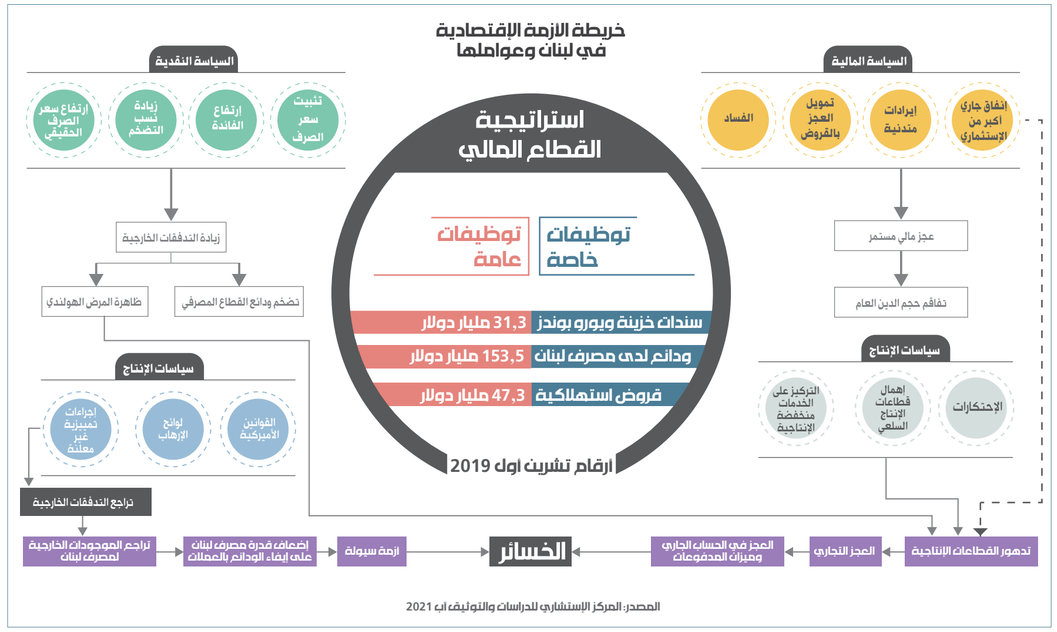

المصدر: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق اب 2021

مقال

الإنتاج الزراعي VS المازوت

انطوان الحويك *

بدأ يشكّل ارتفاع أسعار المحروقات وفقدانها من الأسواق ضربةً قاسيةً وشبه قاضية على القطاع الزراعي. فالمزارعون اضطرّوا أن يشتروا مادة المازوت من السوق «السوداء»، في عزّ الموسم وفترات الحرّ القصوى من السنة التي تستوجب الريّ المكثّف، ما أدّى إلى زيادة الضغوط على الأكلاف إلى درجة أنّ بعضهم قرّر الامتناع عن ري قسم من المزروعات، وبعضهم الآخر عمد إلى تخفيف كمية المياه ليمنع يباس المزروعات وخصوصاً الأشجار المثمرة منها. وليبقى الأمل بتحسّن الأوضاع. هذا الأمل كلّه سيتلاشى لحظة رفع الدعم. بهذا المعنى، لن يكون بإمكان المزارعين تحمّل كلفة الريّ التي ستصبح ذات الوزن الأكبر من كلفة الإنتاج. والخوف أن تكون الأسعار الاستهلاكية غير قادرة على التماشي مع الأكلاف المتزايدة بوتيرة متسارعة.

لقد وصل الأمر في بعض المشاريع المستأجرة إلى إبلاغ المزارعين عدم القدرة أو عدم نية أصحاب الأراضي الالتزام بتأمين المياه بسبب «فوضى» قطاع المحروقات، وانعدام الاستقرار بالأسعار وبالكميّات. بعض المزارعين اضطروا أن يتّخذوا قراراً بوقف الزّراعات الشتوية لإنتاج الخضر.

وفي دراسة سريعة حول كلفة بعض الزراعات يتبين تأثير زيادة سعر المازوت على كلفة الإنتاج. ففي زراعة الحمضيات كانت كلفة المازوت تمثّل 5% من كلفة الإنتاج. إلا أنه مع ارتفاع سعر صفيحة المازوت إلى 300 ألف ليرة (في السوق الموازية) صارت كلفة المازوت تمثّل 33% من الكلفة الإجمالية للمنتج، وبالتالي ازدادت كلفة إنتاج الكيلوغرام الواحد من الحمضيات من 1800 ليرة إلى 3000 ليرة. فلنأخذ مثلاً في زراعة الخضروات، الملفوف الذي يقدّم فكرة واضحة عمّا آلت إليه ظروف الإنتاج. فالشّتول لمساحة دونم واحد تكلّف 2,5 مليون ليرة، أمّا كلفة السّماد والمبيدات والفلاحة والتعشيب فهي 6 ملايين ليرة، وكلفة المحروقات على أساس 35 صفيحة مازوت بسعر 300 ألف ليرة لكل منها، فتصبح كلفتها 10,5 مليون ليرة، وبالتالي ترتفع كلفة الدونم الواحد من إنتاج الملفوف إلى 19 مليون ليرة توزّع على 4 ظ. هكذا تصبح كلفة الكيلوغرام الواحد 4750 ليرة بدلاً من 2000 ليرة كما كانت محتسبة على أساس سعر صفيحة المازوت بـ15 ألف ليرة. الزيادات تختلف بين زراعة وأخرى ضمن هامش ضيّق، إنما هي متماثلة نسبياً. فالأمر نفسه يسري على أكثرية الزراعات الصيفية التي تحتاج إلى الريّ المكثف، وتزيد هذه الكلفة عندما يتعلّق الأمر بالآبار العميقة التي تستوجب ضغطاً أكبر لسحب المياه.

الزيادة الهائلة في الكلفة، وانعدام الاستقرار في توريد المواد اللازمة للقطاع، سينعكس سلباً على الأمن الغذائي في لبنان الذي كان يمثّل تحدياً كبيراً في السّابق وصار أكبر مع الأزمة الراهنة. فإلى جانب ضرب القطاع الزراعي وقدراته الإنتاجية، فإن الغالبية العظمى من اللبنانيين تتقاضى رواتبها بالليرة اللبنانية التي تلاشت قيمتها بالتضخّم المفتعل. هذا يعني مزيداً من الفقر الغذائي. فلا الأول متاح، ولا الثاني قادر على كلفة الاستيراد التي ستكون أعلى من كلفة الإنتاج المحلي حكماً. مسؤولية الدولة في هذا المجال، أن تؤمن المحروقات للمنتجين الزراعيين بأسعار تشجيعية تخفّض كلفة الإنتاج لتوفير بعض من الأمن الغذائي.

> ارتفعت حصّة المازوت في إنتاج الحمضيات من 5% إلى 33%
>
> القطاع الزراعي هو 195 الف ملكية و40 الفاً يضمنون الاراضي

القطاع الزراعي هو عبارة عن 195 ألف ملكية زراعية مضافاً إليها 40 ألف لبناني يضمنون أراض زراعية لا سجل لهم ولا معرفة لأي معلومات عن هذه الحيازات المستأجرة واحتياجاتها. بالتالي ليس بالإمكان تنظيم أي توزيع عادل للمنتجين اللبنانيين في ظل الواقع الحالي. هذا التخبّط يجعلنا نعود إلى تاريخ محاولات إنشاء السجلّ الزراعي في لبنان. ففي عام 2003، اقترحت إنشاء غرف مستقلة للزراعة يتضمن إنشاء سجل زراعي. بعد تبنّي الاقتراح وتوقيعه من عدّة نواب، بوشرت مناقشته في اللّجان النيابية. في حينه رفضه بقوّة اتحاد غرف التجارة برئاسة عدنان القصار. وفي شهر شباك 2009، وفي المنتدى الاقتصادي والاجتماعي الذي أقامته مفوضية الاتحاد الأوروبي في لبنان، أعيد بحث موضوع إنشاء السجل الزراعي والغرف المستقلّة للزراعة فصدرت توصية عن المنتدى للنظر في احتمال فصل غرف الزراعة عن غرف التجارة في إطار مشروع القانون المقترح الذي يتضمّن إنشاء السّجل الزراعي. وقّع المشروع كل الكتل السياسية الممثّلة في المجلس النيابي.

حتى أنه قد توصّلنا إلى إضافة بعض مقررات هذا المنتدى لا سيما موضوع غرف الزراعة والسجل الزراعي في البيان الوزاري للحكومة التي أتت بعد إقامة المنتدى، ولكن رفض عدنان القصار الذي كان يشغل منصب وزير دولة في هذه الحكومة حدا بوزير الزراعة إلى صرف النظر عن هذا المشروع «لما يزعّل الريس عدنان».

هكذا بقي لبنان من دون سجل زراعي يتّكل عليه بتوزيع الإعانات، وطارت أي مساعدات جديّة لإنقاذ الزراعة واللبنانيين بعدما أصبح 80% منهم مصنّفين فقراء.

هذا تحدٍّ جديد للقطاع الزراعي المنهك أصلاً بكلفة المستلزمات الزراعية ودولار السوق السوداء، التي زادت كلفة الإنتاج. بات الإنتاج الزراعي يكسد في العديد من الزراعات والكثير من المواسم. فنتائج فقدان المازوت وارتفاع أسعاره وتقليص المساحات المنتجة، صارت واضحة للعيان، وأسعار مبيع الخضر تعكس هذا الواقع رغم أن لبنان في هذه الفترة هو في ذروة إنتاجه والزراعات الخارجية في عزّ عطائها في سهل البقاع وكافة المناطق الجبلية. أما التقديرات بشأن الموسم الخريفي والشتوي، فهي متشائمة جداً في إنتاج الخضروات في الخيم البلاستيكية، إذ لن تتعدى المساحات المزروعة نصف المساحات التي تُزرع عادة، ما سيقلّل العرض، وسنشهد أسعاراً نارية خيالية، ابتداءً من شهر تشرين الثاني لن يستطيع الاستيراد منافستها وخفضها بل سيتفاعل معها ويُشعلها.

* رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين

رسم بياني

تركّز «الفقر المتعدّد الأبعاد» المدقع

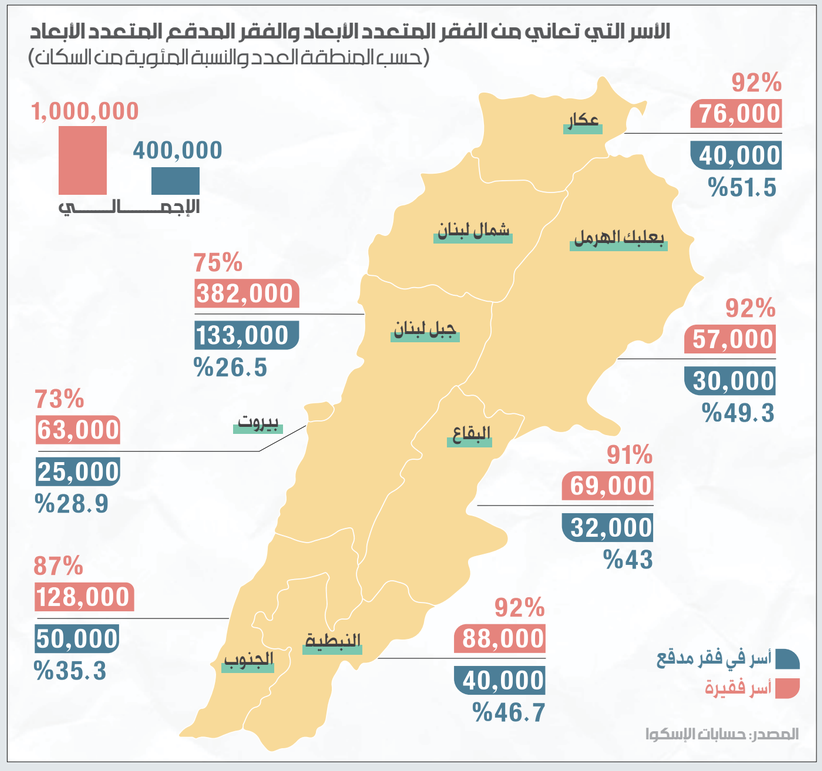

أين يتركّز الفقر في لبنان؟ تاريخياً في الأطراف المنسيّة مثل الهرمل وعكّار. هذه المناطق كانت دائماً مركزاً للفقر من حيث الدخل. أما اليوم، فقد انحدرت إلى مستوى أعمق وأكثر تجذّراً وخطورة: الفقر المتعدّد الأبعاد. هو الفقر المبني على قياس سلّة من 6 أبعاد: التعليم، الصحة، الخدمات العامة، المسكن، الأصول والممتلكات، العمل والدخل. كل نقص في واحدة من هذه الأبعاد يمثّل حصّةً في فقر الأسر. تبيّن أن الصحّة هي مصدر الفقر الأكبر. لم تعُد المشكلة تتعلّق بانعدام أو ضعف قدرة الأسر في الحصول على الرعاية الطبيّة بسبب عدم قدرتها المادية فحسب، بل بات الأمر يتعلّق بعدم توافر هذه الخدمات بالجودة والمستوى السّابق، سواءً كان الدّخل قادراً على التغطية أم لا، مع أرجحيّة أن مداخيل هذه الأسر لا تستطيع تغطية كلفة الرعاية الطبية التي تضاعفت مرات.

تقول «إسكوا» في تقريرها الأخير عن الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان، إن 92% من الأسر المقيمة في عكار والنبطية وبعلبك الهرمل تعاني من الفقر المتعدّد الأبعاد. هذه النسبة هي الأعلى بين المناطق اللبنانية، وهي تُظهر مدى سوء الأحوال المعيشية في مناطق الأطراف المهملة تاريخياً. هذه المناطق عانت أيام «العز» من نقص هائل في الخدمات، والأسر القاطنة هناك متروكة منذ عقود لمصيرها بلا أي مساعدةٍ فعلية.

وفق تعريف «إسكوا» فإن النقص، في أيّ بُعدٍ من هذه الأبعاد الستّة المذكورة، يضع الأسرة في خانة الفقر المتعدّد الأبعاد، أما إذا كانت الأسرة تعاني من نقص في بعدين أو أكثر فتصنّف بإصابتها بالفقر المدقع المتعدّد الأبعاد الذي جاءت نتائجه على النحو الآتي: 51,5% في عكار، 49,3% في بعلبك الهرمل، 46,7% في النبطية.

أمّا من ناحية عدد الأسر التي تعاني من الفقر، فإن أكبر عدد سُجّل في منطقة جبل لبنان حيث تعاني 382 ألف أسرة من الفقر، منهم 133 ألف أسرة تعاني من الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد. في المقابل، تبقى بيروت أقل منطقة متضرّرة من الفقر المتعدّد الأبعاد، علماً أن نسبة الأسر التي تعاني فيها ليست بقليلة، بل بلغت 73%، فيما تعاني 29% من الأسر فيها من الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد.

تعاني الدول النامية التي تملك موارد طبيعية، من معضلة تجنّب قيام بنية اقتصادية تعتمد بشكل كامل على هذه الموارد. فالانزلاق نحو هذا الفخّ سهل نظراً الى حجم الإيرادات الضخمة التي يوفّرها تصدير هذه الموارد. سواء كانت نفطاً او غازاً او معادن او غيرها. هذه الإيرادات الريعية تخنق الحوافز لتطوير الاقتصاد وتصبح الدول اسيرة دورها التوزيعي للريع من اجل الحفاظ على شرعيّتها. لذا من المهم ان ترسم الدول الريعيّة استراتيجيّات تنويع الإنتاج للحدّ من الاعتماد على تدفّقات راس المال من مصدرٍ واحد وذلك لتجنّب التبعيّة الاقتصادية

الإصلاح ممكن؟
الجزائر: من الإنتاج إلى الريع

ماهر سلامة

شهدت الجزائر تحوّلاً كبيراً في نموذجها الاقتصادي، من اقتصاد منتج للصناعات الثقيلة إلى اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط والغاز لاستيراد معظم السّلع استهلاكية. بدأ هذا التحوّل في التسعينيات عندما دخل صندوق النقد إلى السّاحة الجزائريّة ببرنامج قروض مقابل شروطه المعتادة المروّجة لنموذج تحرير الأسواق ودعم القطاع الخاص. إلّا أن برنامج صندوق النّقد أثبت فشله بسبب «وصفته» التي لم تأخذ في الحسبان أن لكل حالة خصائصها، وأن لديها عوامل مؤثّرة قد تحتاج إلى خطوات مختلفة للتعامل معها مثل العوامل السياسيّة وعوامل البنية الاجتماعية. فقد تحوّل نموذج الجزائر، من «الإنتاج بدل الاستيراد» إلى «الاستيراد بلا إنتاج».

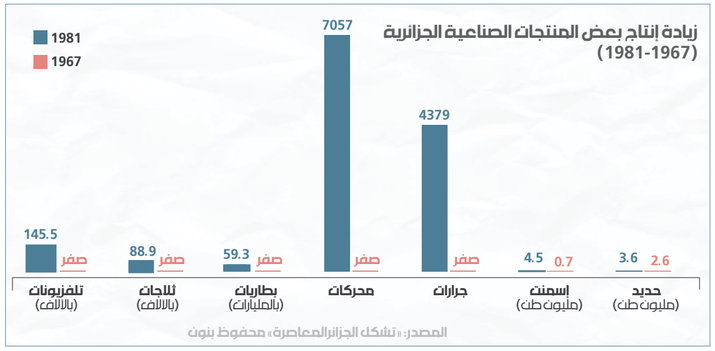

اقتصاد موجّه

بعد تحرير الجزائر، شهد تشكّل الإقتصاد ثلاث سنوات من التخبّط. فبعد الاستقلال، خرج نحو 90% من الأوروبيّين الذين كانوا يعيشون في الجزائر، وخرجت معهم رؤوس أموالهم وخبراتهم التقنية والتنظيمية. انعكس الأمر سلباً على الاقتصاد الجزائري. فبحسب مريم لوي في ورقة عمل بحثية بعنوان «ريع النفط والانهيار السياسي في الدول الموروثة»، الجزائر من منظور المقارنة»، تدهور الإنتاج الصناعي في تلك الفترة، وتراجع الاستثمار بنحو 200%، وانخفاض الدخل القومي بما يقارب 35%، وغدا 70% من العمال الجزائريين عاطلين عن العمل. فقد كان الأوروبيون يملكون الغالبية الساحقة من رأس المال الخاص في البلد، ولم يكن بمقدور القوى الجزائرية الموجودة أن تملأ الفراغ الذي تُرك فيه الاقتصاد.

وقد تمثّل العقد الأوّل بعد الاستقلال الجزائري، بسعي الدولة إلى بناء اقتصاد موجّه، بهدف الإمساك بزمام مرافقه الأساسية. الرّكب الذي منحه الرئيس هوّاري بومدين لهذا المسار بعد استلام زمام السلطة في عام 1965 إثر انقلابه على الرئيس الأسبق أحمد بن بلّة، قام على اقتناع بأن الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقلال، تأتي من خلال تحكّم الجزائريّين بمواردهم الطبيعية. أي الغاز أولاً، ثم النفط بنسبة أقل، ومن خلال تحقيق التقدّم الصناعي. وهذا الأمر لم يكن ممكناً، في نظرية بومدين، إلّا من خلال اتّباع سياسة التأميم وإمساك الدولة بعجلة الاقتصاد.

في هذا السياق، شهدت الفترة الممتدة من عام 1965 إلى 1971 عمليّة توسّع مركزة للقطاع العام. فكما ذُكر في كتاب جون إنتليس «الجزائر: مأسسة الثورة»، بدأت هذه العملية بقيام الدولة بإنشاء مؤسسات صناعية جديدة. فكان إنشاء شركة سوناتراك في قطاع النفط عام 1965، وتبعها إنشاء شبكة شركات مكمّلة في القطاع نفسه. وحتى عام 1971 كانت الدولة قد تحكّمت بقطاع النفط والغاز كله. وبحلول عام 1967 كانت الدولة قد أنشأت 13 شركة، منها شركة الحديد وشركة الأنسجة وشركة التأمين. وفي الوقت عينه كان العمل جار لتأميم الشركات الأجنبية. فبحلول 1966 كان القطاع المصرفي قد أصبح في كنف الدّولة، وتبعه قطاع التأمين وبعض المناجم. وخلال عامين لاحقين أمّمت الدولة 66 شركة من أصل 300 شركة فرنسية، عملت في مجالات متعدّدة مثل مواد البناء والأسمدة والإسمدات الكهربائية والمنسوجات والأطعمة.

وقد كانت الاستراتيجية التي اتبعتها إدارة بومدين، قائمة على استغلال عائدات النفط التي تجنيها الدولة لبناء قاعدة صناعية قويّة. وفي الوقت نفسه كان الهدف إقامة اقتصاد منتج، سعياً لتضييق هامش الاستيراد. وهذا بالفعل ما حصل، فمع نهاية حقبة السبعينيات، كان الاقتصاد الجزائري قد نما بشكل كبير، وقد توسّع معه تنوّع الإنتاج الصناعي في الدورة الاقتصادية. فمثلاً ارتفع إنتاج الحديد في الجزائر من 2,6 مليون طن في عام 1967 إلى 3,6 مليون في عام 1981، وزاد إنتاج الإسمنت من 0,7 مليون إلى 4,5 ملايين طن في الفترة نفسها. وفي عام 1981 كانت قد ظهرت صناعات جديدة مقارنة بعام 1967 مثل صناعة التراكتورات والمحرّكات والبطاريّات والميزانات والتلفزيونات. هذه الأرقام وردت في دراسة لمحفوظ بنون بعنوان «تشكّل الجزائر المعاصرة».

وعلى غرار البلدان النامية الأخرى في ذلك الوقت، استندت السياسة الصناعية الجزائرية إلى إستراتيجية «التصنيع البديل للاستيراد». وهي تأثرت بأفكار البرت هيرشمان بناءً على نموذج «تصنيع الصناعات»، وهو نموذج كان يقوم على الاستثمار في الأنشطة واسعة النطاق التي تتطلب رأس مال كثيف، مثل الآلات الثقيلة، ومشتقات النفط، والمواد الكيميائية.

لكن غابت عن السياسات الاقتصادية لإدارة بومدين أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة، لجهة تحقيق الأمن الغذائي بشكل محلّي، وبسبب غياب تلك السياسات ارتفعت واردات الغذاء بشكل كبير. وقد كان هذا الأمر نتيجة لاعتقاد إدارة الدولة، في حينه، بأنّ نمو القطاع الصناعي كان يجب أن يحقّق قفزةً اقتصاديةً تشكّل رافعة لباقي القطاعات. إلّا أن هذا الأمر لم يكن ممكناً من دون تدخّل الدولة من خلال سياسات تخصّ القطاع الزراعي إنمائية خمسيّة، كان شعارها «نحو تماشياً مع استراتيجيتها الاقتصادية العامّة.

الشاذلي وخطة التنمية

في نهاية السبعينيات شهد النموذج الجزائري تحولاً كبيراً، ولكنه لم يكن جذرياً من ناحية الإستراتيجية العامة القائمة على إعطاء الدولة سلطة كبيرة في الاقتصاد، إلا أن تبعات هذا التحول على الإنتاج الصناعي ظهرت في مرحلة لاحقة. فبعد وفاة الرئيس بومدين عام 1978، انتقل الحكم للرئيس الشاذلي بن جديد. وقد أتى الشاذلي بخطة

> **كان احد نتائج الإتفاق مع برنامج صندوق النّقد إلغاء القيود على حركة رأس المال واتى ذلك في خدمة تحرير التجارة**

عطّل تقدّمها، وهذا الأمر كبّد الدولة خسارة النتائج المحتملة فيما لو تمّ وصول هذه القطاعات إلى مرحلة النضج.

وفي عام 1986، شهدت أسعار النفط انخفاضاً حادّاً انعكس سلباً على الاقتصاد الجزائري. فالاقتصاد القائم على عائدات النفط لدعم الصناعات الثقيلة، خسر 55% من عائداته الخارجية في تلك السنة. وقد تسبّبت هذه الأزمة بمشاكل اجتماعية تمثّلت بمعدلات بطالة مرتفعة، وتضخّم في الأسعار وفقدان لبعض السلع الأساسية. وهو ما أدى إلى حصول احتجاجات شعبية، أوصلت في نهاية المطاف إلى إلغاء نظام الحزب الواحد والتوجّه نحو نظام ديمقراطي، وكان ذلك في عام 1988.

النّظام المسخ

بعد إلغاء نظام الحزب الحاكم، أجرت الجزائر أوّل انتخابات في نهاية عام 1991، نتج عنها فوز جبهة الخلاص الإسلامية. فتدخل الجيش الجزائري ونفّذ انقلاباً، فأطاح بنتائج الانتخابات، ودخلت البلاد في إحداث داخلية في عام 1992. وتوقّف التقدّم الاقتصادي بسبب غياب السياسة الواضحة والهادفة. ونتيجةً لعدم سيطرة أي طرف من أطراف الصراع على البلد بشكل كامل، يمكّنه من فرض أجندة اقتصادية معينة. ومع انخفاض أسعار النفط مجدداً في عام 1994، وبالتالي انخفاض العائدات الخارجية ودخول البلد في وضع اقتصادي حرج، ومع دين سيادي بقيمة 25 مليار دولار، وخدمة دين بقيمة 70% من عائدات الدولة بالعملات الأجنبية، لم يكن أمام الجزائر إلا الدخول في اتفاق مشروط مع صندوق النقد الدولي.

وقد كان أحد نتائج الاتفاق مع برنامج صندوق النقد، إلغاء القيود على حركة رأس المال. وقد أتى هذا الأمر في خدمة تحرير التجارة، بشكل يسمح للشركات الخاصة بالاستيراد، وهو ما أثر بشكل كبير على تنافسية إنتاج الصناعة المحلية في الأسواق.

وفي المقابل، بحسب بسام فتوح وحكيم دربوش في ورقتهما «نفط شمال إفريقيا والاستثمار الأجنبي في تغيير أوضاع السوق»، فإنّ معظم الاستثمارات الأجنبية التي دخلت إلى البلد جاءت إلى قطاع النفط والغاز. فلم يتم دعم القطاعات الإنتاجية لتتمكّن من منافسة البضائع المستوردة. وأتى تحرير رأس المال قبل أي إجراء لإعادة هيكلة القوانين، ما فتح المجال أمام الصناعات الثقيلة، وأتاح الاعتماد على الاستيراد والاستهلاك من خلال إيرادات النفط والغاز، وهو التعريف الفعلي للريع. هكذا تحوّل الاقتصاد الجزائري في التسعينيات إلى اقتصاد ريعي.

وجاءت النتيجة انخفاض الاستثمار في الصناعة من 59% من الناتج المحلي في عام 1980 إلى أقل من 4% من الناتج المحلي في عام 1997. وخلال تلك الحقبة، شهدت البلاد انخفاضاً هائلاً في قدرتها الصناعية وجودتها، حيث انخفض الناتج الصناعي إلى أقل من 5% من الناتج المحلي في عام 2015.

الإصلاح ممكن

القاعدة الصناعية التي يمكن أن يُعاد بناء الاقتصاد الجزائري عليها من جديد موجودة ومتوفرة. وهي الشركات التي تمتلكها الدولة والتي لا تزال موجودة. فهذه الشبكة من الشركات يمكن أن تمثّل فرصة لإعادة دوران العجلة الإنتاجية في البلد، بدلاً من الاعتماد على الاستيراد. كما أن الموارد اللازمة لتمويل إعادة الاستثمار في هذه القطاعات موجودة، وهي من إيرادات النفط والغاز. لكن يبقى أنّ على الدولة أن تحسم خيارها، فلا يمكنها البقاء في حالة الضياع بين السياسة الاقتصادية المرتكزة على أهمية دور الدولة في الاقتصاد، وبين سياسة تحرير الاقتصاد التي فرضها صندوق النقد في التسعينيات. فالبقاء في هذه الحالة لا يمكن أن ينتج عنه سوى اقتصاد ريعي، وهو أسوأ أنواع الاقتصادات. فالاعتماد الكلي على الموارد الطبيعية لتمويل الاستيراد ما هو إلّا فرصة لفرض هيمنة رأس المال الغربي على البلد، وهذا يفسّر تماماً أهمية أفكار الرئيس بومدين وإدارته في الستينيات، وهي أن الاستقلال لا يمكن أن يتحقق بشكل كامل إلّا إذا كان استقلالاً اقتصادياً أيضاً. لكن من الواجب أيضاً التعلّم من الأخطاء التي ارتكبتها إدارة بومدين، فالاهتمام بالقطاع الزراعي هو أمر أساسي لبناء اقتصاد سليم قائم على الإنتاج.

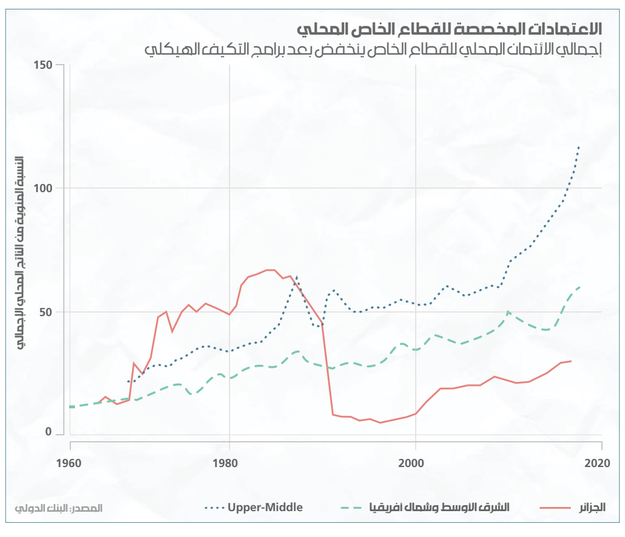

مرجع:

"تطور أو شراء للوقت؟ ريع النفط والتحول الاقتصادي والاستمرار السياسي في الجزائر" - تينهينان القاضي

مصر بين الأسوأ... والأسوأ

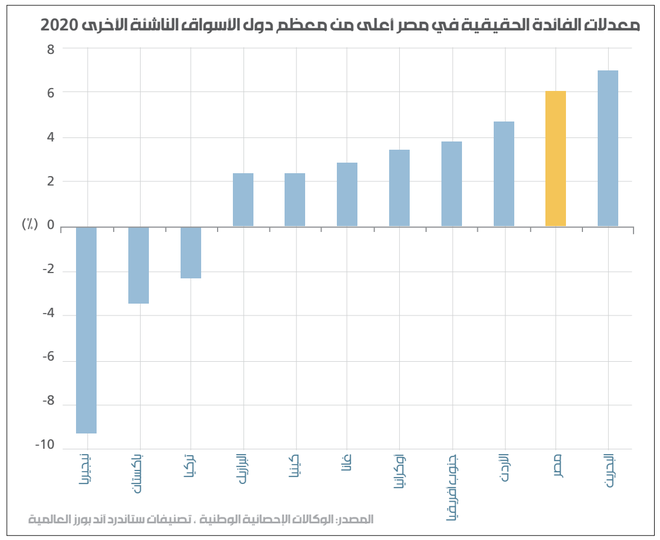

بالنسبة لمصر، لن يكون خبراً سارّاً أن تعود السياسات النقدية الدولية إلى حالتها الطبيعية. فمن شأن هذه العودة أن تؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة لمواجهة مخاطر التضخّم والركود التضخمي الذي يتوقع أن يحصل بسبب طباعة وضخّ نحو 9 تريليونات دولار حول العالم لمواجهة جائحة «كورونا». رفع أسعار الفائدة الدولية سيكشف مصر على مخاطر كبيرة وتصبح أمام خيارين: رفع كلفة الاستدانة للحفاظ على هذه الأموال بالعملات الأجنبية ومنعها من الخروج، أو خسارة هذه الأموال، ما سينعكس سلباً على احتياطاتها بالعملات الأجنبية التي تُستعمل لترسيخ الثقة بسعر الصرف. هو خيارٌ بين الأسوأ والأسوأ.

في الواقع، منذ تفشي جائحة كورونا، عمدت المصارف المركزية حول العالم إلى اتخاذ إجراءات نقدية لمواجهة الركود الاقتصادي الذي تبع الجائحة. وقد تمثّلت هذه الإجراءات بخفض معدّلات الفائدة، لتحفيز الاستثمارات والاستهلاك، الأمر الذي تزامن مع تقديم الحكومات لحزم التحفيز. وفيما عاد الطلب في السوق إلى الارتفاع، وظهرت إشارات تُنذر بمخاطر تضخّم قادم إلى اقتصادات الدول المتقدمة، بدأت الحكومات عمليّات البحث في إعادة الوضع النّقدي فيها إلى طبيعته قبل الجائحة. وبحسب وكالة Standard and Poors، فإن المصارف المركزية حول العالم تتجه بالفعل نحو رفع معدلات الفائدة، وقد بدأ هذا الأمر يظهر في عدد من الدول النامية مثل البرازيل والمكسيك وروسيا وكوريا الجنوبية. وبحسب الوكالة أيضاً فإن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سوف يتراجع عن سياسات التيسير الكمّي في وقت أبكر وبقوّة أكبر مما كان متوقعاً، وهو ما يعني إعادة ارتفاع أسعار الفائدة في أميركا.

> **94%**
> هي نسبة صادرات النفط والغاز من الناتج المحلّي في الجزائر بحسب البنك الدولي

في مصر الانكشاف على مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يعود إلى عدّة أسباب:

- منذ عام 2019، تعتمد مصر على معدلات الفائدة المرتفعة لجذب رأس المال الأجنبي لرفع احتياطاتها بالعملات الأجنبية، والحفاظ على سعر صرف مستقرّ. كما أنها اعتمدت على الاستدانة لتمويل العجز في موازنتها، المنهكة بنفقات خدمة الدين، لا سيّما بالعملات الأجنبية. فقد أصبح الدين الخارجي يمثّل 28% من الناتج المحلي، أما الدين بالعملات الأجنبية فيمثّل 24% من الناتج المحلي.

- من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، أبقت مصر على هامش واسع بين معدلات الفائدة المحلية وبين معدلات الفائدة الدولية، وبالتالي فإن ارتفاع المعدلات في الخارج سيفرض عليها ارتفاعاً مماثلاً في حال لم تكن جاهزة من أجل التخلّي عن رؤوس الأموال هذه. مخاطر الاستثمار في الريع المالي في مصر لن تكون مجدية من دون تسديد عوائد إضافية (أي فائدة أعلى). لكن إذا قرّرت مصر رفع معدلات الفائدة تماشياً مع المسار العالمي، ستصبح كلفة الدين باهظة جداً عليها، وهذا ما سيعمّق مشكلة خدمة الدين التي تعاني منها مصر أصلاً. وإذا تخلّى رأس المال الأجنبي (بالعملات الأجنبية) عن الاستثمارات المصرية، فهذا يعني أن احتياطات المصرف المركزي المصري بالعملات الأجنبية ستّعاني من انخفاض كبير؛ ما سيشكّل مشكلة على قدرتها على سداد الديون، وسينعكس سلباً على قيمة الجنيه المصري تجاه العملات الأجنبية.

تقرير

خضّة العملات المشفّرة: مؤامرة أم هشاشة؟

410 مليارات دولار تبخّرت في يوم واحد. هذه كانت نتيجة الانهيار المفاجئ في أسعار العملات المشفّرة يوم الإثنين الماضي. حصل ذلك، قبل يوم واحد من بدء دولة السلفادور اعتماد عملة «بيتكوين» كعملة رسمية لها. هي الدولة الأولى التي قامت بخطوة جريئة كهذه. لكن «صودف» أن مصرف JP Morgan» الاستثماري الأميركي، أصدر تقريراً للمستثمرين قبل ساعات من انهيار سوق العملات المشفّرة، يذكر فيه أن الارتفاع الأخير في أسعار هذه العملات ليس ارتفاعاً في قيمتها الحقيقية، بل هو تضخّم في أسعارها. خلق هذا التقرير موجة بيع كبيرة في سوق العملات المشفّرة، أدّت إلى انخفاضات هائلة في الأسعار يوم الإثنين الماضي. في اليوم التالي تكشّفت كلفة هذا الانهيار. فقد انخفضت أسعار العملات المشفّرة بنسبة 15% وبلغ ثمنها السوقي 1,9 تريليون دولار، أي بانخفاض قيمته 410 مليارات دولار مقارنة مع ما كانت عليه قبل ساعات. عملة «بيتكوين» الأكثر رواجاً في العالم، انخفضت إلى ما دون 43 ألف دولار للوحدة الواحدة مقارنة مع 52 ألف دولار قبل ساعات. هذه ليست المرّة الأولى التي تتعرض فيها العملات المشفّرة لتقلّب كبير في سعرها. سابقاً تعرّضت العملات المشفّرة لتقلبات في الأسعار بسبب تصريحات مالك شركة «تيسلا» إيلون ماسك، حول هذه العملات. لكن هذه المرّة تختلف عن المرات التي حاول فيها ذاك الملياردير إثبات عظمته في التأثير على سعر عملات تبلغ قيمتها السوقية تريليونات الدولارات، إذ إن صدور مذكّرة «JP Morgan» قبل بدء السلفادور العمل بال«بيتكوين» كعملة رسمية، قد يكون أكثر من مجرّد مصادفة مرتبطة بموقف سلبي للإدارة الأميركية - في عهد بايدن - من أداء الرئيس السلفادوري نجيب بقيلة. ففي حديث له في أول السنة الحالية، قال جون غونزاليس، مستشار بايدن الرئيسي في شؤون أميركا اللاتينية، إن «زعيم غير مستعدّ لملاحقة الفساد لن يكون حليفاً للولايات المتحدة». كما أنه عندما يأتي الإعلام الأميركي على ذكر بقيلة، لا يتردّد في انتقاده واتهامه بأنه يحوّل النظام في السلفادور إلى نظام «استبدادي». لذا، ثمة من يشير إلى أن تقرير المصرف الاستثماري مدفوعٌ سياسياً من أجل ضرب عملية التحوّل السلفادوري نحو الـ«بيتكوين»، أي أن انخفاض قيمة العملة أو تقلّبها بهذا الهامش الكبير، قد ينعكس سلباً على اندفاع المواطنين نحو تبديل عملاتهم الفعلية بالـ«بيتكوين». في المقابل، استغلّت حكومة السلفادور فرصة انخفاض سعر الـ«بيتكوين» واشترت 150 وحدة إضافية منها ليرتفع رصيدها إلى 550 وحدة قيمتها نحو 25 مليون دولار.

> **بمعزل عن نظرية المؤامرة فإن تقلبات أسعار العملات المشفّرة تثبت هشاشة هذه العملة تجاه العوامل الخارجية**

في الواقع، يعتمد الاقتصاد السلفادوري على تحويلات المغتربين بشكل أساسي. حركة التحويلات الرأسمالية إليه تمثّل نحو 24% من الناتج المحلي. 21% من هذه التحويلات مصدرها تحويلات السلفادوريين العاملين في الولايات المتحدة. كما أن هناك حركة تجارية كبيرة بين البلدين، إذ تستورد أميركا الملابس والمنتجات الزراعية مثل البن والشاي والسكريات من السلفادور. علماً بأن العملة الأساسية في السلفادور هي الدولار، ما يعني أن هناك اعتماداً مالياً ونقدياً في هذه الدولة على أميركا بشكل كامل. لذا، يمثّل التحوّل نحو «بيتكوين»، ولو جزئياً، نوعاً من التحرّر السلفادوري من الهيمنة النقدية التي يضمنها استعمال الدولار في السلفادور. وفي حسابات الولايات المتحدة، قد يمثّل هذا التحوّل إنذاراً مبكراً يتعلق بسياساتها تجاه دول أميركا اللاتينية.

بمعزل عن نظرية المؤامرة، فإن تقلبات أسعار العملات المشفّرة تثبت هشاشة هذه العملة تجاه العوامل الخارجية. فهل بدأ هذا التقهقر في «بيتكوين» فعلاً بعد تقرير واحد من مصرف استثماري، ما أدّى إلى خسائر تبلغ 410 مليارات دولار؟ يكشف هذا الأمر عن المخاطر الكبيرة التي تواجه المستثمرين في هذه العملات.

بورتريه

موظّف وديع برتبة وزير مالية

محمد وهبة

خارج عائلة الخليل وصيادي السمك في صور، وخارج الأشهر الأخيرة الماضية، لم يكن أحد قد سمع بيوسف الخليل قبل أن يتم ترشيحه ليكون وزيراً للمالية. صورته الأولى كممثّل للعائلة الإقطاعية - المتمرّدة، جزئياً، على زعامة نبيه برّي في صور، حلّت محلّها صورة الموظّف الذي يأتمر بتعليمات رياض سلامة إلى حدّ الخضوع المتأخّر لسلالة الميليشيات. هذا هو المشهد جنوباً. إنما الصورة الحقيقية للخليل، فهي أنه كان يطمح ليكون «ثورياً» بتقرّبه من صفوف الجبهة الشعبية، لكنه أصبح اليوم مجرّد انعكاس لإرادة حاكمه رياض سلامة. لا يقول «لا» أبداً. انخرط في هرم تسلسلي للدفاع عن المنظومة بدلاً من الثورة عليها. صورته التالية ستكون أسوأ؛ موظّف وديع برتبة وزير مال. هي صورة مماثلة لسلفه غازي وزني الذي ينطبق عليه تعديل بسيط: خبير وديع برتبة وزير مال.

يوسف الخليل الرجل الدمث الأخلاق والمتّزن، كان ثورياً في زمن مضى. بقيت شعلة من هذه الثورة في داخله ليؤسّس في عام 1998 جمعية «قدرات إنماء الريف». منحت هذه الجمعية القروض المصغّرة لمئات العائلات. ردّد دائماً أنه تربّى في صور مع صيادي الأسماك. الفئة «الأكثر تهميشاً» كما يوصفون على موقع الجمعية. كانوا يحققون 15 دولاراً لكن إيراداتهم اليومية تتدنّى إلى 7 دولارات (وفق سعر الصرف النظامي 1507,5 ليرات) يومياً تبعاً لظروف الطقس والصيد في البحر. يرد على موقع الجمعية أنه لم يكن لديهم أي تغطية صحية، ولا أي خطة تقاعد... هذه كانت المعركة الحقيقية في حياة يوسف الخليل. صيادو الأسماك في صور لم يكونوا ملكية برّي أو حركة أمل. وفي المقابل، لم يكن الخليل في موقع المهادنة مع سلالة الميليشيات، بل في موقع المتمرّد عليها في عقر دارها: صور وصياديها. منحت الجمعية القروض المجهرية للصيادين، ولمهمّشين آخرين في صور، لكنّ المشروع الأكبر كان في إنشاء مساكن أو تعاونية إسكانية لعائلات الصيادين.

علاقة النفور، إن لم نقل العداوة، بين برّي - أمل، وبين يوسف الخليل، سرعان ما تتبخّر في خضمّ الحديث الجاري عن اتفاق على الخليل ليكون وزيراً للمالية العامة. أن يوافق ويصرّ نبيه برّي على الخليل في موقع التوقيع الشيعي الأهمّ في السلطة التنفيذية، لا يستنتج منه سوى أن سلامة، تمكّن من إقناع برّي بجدوى هذا الأمر. الاتفاق على الخليل يعني تبدية مصالح على أخرى. مصالح برّي في إدارة الوزارة، مقابل مصالح برّي في إعادة إحياء المنظومة. هذه هي القناعة السائدة عند برّي وسلامة. فالمنظومة أهمّ لأنها مصدر «الزرق»، بخلاف «قنوات التوزيع» المتمثّلة في الوزارات وعلى رأسها وزارة المال. موقع الخليل في المنظومة يأتي في التسلسل الهرمي نفسه. موظّف ينفّذ تعليمات الحاكم.

لطالما كان الحاكم معتقداً بأن المنظومة تنهب بطريقة عشوائية - غير مؤسّساتية. باعتقاده أنهم أتوا من مدرسة الميليشيا التي تخلق المال بالعنف والفوضى، بينما هو آتٍ من مدرسة البورصات في إدارة الثروة ونهب المال عبر «ربطات العنق». النهب بالتأكيد متاحٌ بطريق مؤسّساتية. هذا ما فعله في مصرف لبنان مقابل ما فعلته المنظومة في مواقعها التشريعية والتنفيذية والقضائية وسواها. خلقوا فراغاً في بنية الدولة وقرارها، وهو شغل الفراغ على طريقته. الخليل كان انسيابياً في هذا السياق، لم يخالف يوماً أي قرار تتخذه المنظومة في إطار النهب أو في إطار الدفاع عن وجودها. فما يقوله الحاكم يسري. وما يقوله برّي للحاكم يسري. وباستثناء تلك المعارك الهامشية في صور، لم يقل الخليل «لا» أبداً. لم يقل «لا» للهندسات المالية. الفوائد الباهظة التي دفعها مصرف لبنان للمصارف، وهذه الأخيرة دفعت قسماً منها للزبائن، كلّها كانت عبارة عن دولارات مسروقة. هذه الدولارات خلقها مصرف لبنان بإشراف الخليل، وطارت إلى الخارج تحت أعين مصرف لبنان والمصارف. الخليل كان يعلم؛ أما رفع هوامش الفائدة بين الداخل والخارج، باعتبارها قناة أساسية لاستمرار تدفق الأموال من أجل نهبها في الداخل، فقد تمّ الأمر بإشراف من الخليل أيضاً. هو يعلم الكثير عن طرق وأهداف العمليات التي يقوم بها مصرف لبنان. لكنه لم يسمح لنفسه يوماً بتخطّي «مصدر» رزقه. هذا «المصدر» أعطاه، كمدير في المصرف، مزايا مهمة من راتب وقروض خيالية بصفر في المئة أو أقل من 1%، تقسيط سيارته الـ«أودي»... ليست حياة مترفة على نسق رجال الأعمال، إنما حياة مترفة لموظف في الفئة العليا من الإدارة المالية. تكنوقراط يمكنه أن يقوم بالمهمات التي تُطلب منه.

> أن يصرّ نبيه برّي على يوسف الخليل في موقع التوقيع الشيعي الأهمّ في السلطة التنفيذية، لا يستنتج منه سوى أن سلامة أقنعه بأن مصلحته تكمن اليوم في إنقاذ المنظومة مقابل تغاضيه عن مصالح توزيع المال العام عبر وزارة المال

ما سيكون على عاتقه في الأيام المقبلة، هو أنه سيكون في موقع مناوئ لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. هو الوصي على عمله، وهو الطرف الآخر من التكامل بين السياسات. هو يمثّل السياسة المالية بينما كان حاكمه يمثّل السياسة النقدية. هذه الأخيرة لطالما كانت تتهم السياسة المالية بأنها مركز الفساد، رغم التواطؤ المكشوف بينهما. الآن سيرى الخليل من موقع النقيض، أين مركز الفساد. سيرى الخليل أنه كان يمثّل مصرف لبنان في جلسات التفاوض مع صندوق النقد الدولي، لكنه الآن سيمثّل قوى السلطة في هذا الموقع. في المرّة السابقة، لم يكن ممثلو الصندوق راضين عن إجابات الخليل المتهرّبة عن إعادة هيكلة القطاع المصرفي. لم يصدقوا أن الخليل قدّم لهم سيناريو بأن إعادة الهيكلة لا تضرب أكثر من أربعة أو خمسة مصارف، بينما سيناريواتهم تشير إلى إفلاس العدد الأكبر من المصارف إن لم يكن كلّها. ماذا سيفعل الخليل إذا سأله ممثلو صندوق النقد الدولي عن الطريقة الحالية التي يقوم بها حاكمه لإطفاء الخسائر؟ هل سيبلغهم أن هذا شأن لبناني سيادي؟ أم أنه سيطلب منهم التعامل مع رياض مباشرة؟ هل سيقول لهم إنه عبد مأمور؟ هل سيقف أمامهم متوعّداً رياض وإجراءاته الخنفشارية لإطفاء الخسائر؟

كل ذلك يقود نحو السؤال الآتي: ما هي القيمة المضافة التي سيقدّمها الخليل في وزارة المال بخلاف ما يقدّمه حالياً غازي وزني؟ لربما لن يوافق الخليل على أن يكون لديه مستشار من عين التينة يدير الوزارة بكل تفاصيلها كما يفعل علي حمدان حالياً. لكن الأمر يأتي في إطار المفاضلة التي أجراها برّي عند اختياره وزيراً للمالية: إنقاذ المنظومة أهم من إنقاذ المصالح الضيقة التي تمرّ عبر الوزارة. قد يعلن الخليل، من موقعه كوزير للمال، «توبة» قوى السلطة عن الاستدانة التي أوصلتنا إلى هذا الانهيار. لم لا، فسلامة يقدّم المشكلة بأنها تتعلق باستدانة الدولة وطمع قوى السلطة في النهب. مثله مثل كثيرين، يخلطون بما قام به النموذج منذ عقود: تحويل الموجودات الخارجية إلى موجودات محلية. تحويل الدولارات الآتية من الخارج إلى قنوات التوزيع المحلية. الدين السيادي، أو الاستدانة، هي إحدى هذه القنوات، وليست كلّها، بل إن مصرف لبنان هو القلب النابض لكل قنوات النهب. هو محرّكها. مصرف لبنان، كان يضمن استمرار هذا النموذج لعقود. وهو نموذج لم يخترعه سلامة، إنما كانت له فيه قيمة مضافة تتعلق بتثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار منذ 1997 لغاية 2019. اثنتان وعشرون سنة من دعم الاستهلاك ونفخ القدرات الشرائية على حساب المال العام. هذا هو إرث رياض سلامة. الأمر لا يتعلق بالدين السيادي. بالفعل السيادة كانت غائبة، وأتقن سلامة لعب دور البديل. قروض مدعومة بالجملة والمفرق. هندسات مالية من كل صنف ونوع. للحقيقة لا توفى الهندسات حقّها عن الحديث عن تلك العمليات التي أشرف عليها الخليل منذ 2017 ولغاية اليوم. فالهندسات هي عملية «تركيب طرابيش» يقوم بها سلامة منذ تسلّمه الحاكمية. عدد كبير من المصارف حصل على قروض من مصرف لبنان بفوائد متدنية، ثم أُعيد في اللحظة نفسها توظيف الأموال المقترضة لدى مصرف لبنان بفوائد مرتفعة، ثم أعيد حسم هذه القروض قبل استحقاقها لتمويل رساميل المصارف وإنعاش حملة الأسهم... أليست هذه أبشع وأحقر أنواع الهندسات. هناك عشرات العمليات التي نُفّذت في مصرف لبنان بهذا المستوى من الحقارة.

أليست الهندسات نقل كمية من المال من محفظة إلى أخرى. مصرف لبنان هو قلب هذه العملية. يضمن وصول التدفقات، ويشرف على توزيعها. لكن عملية النقل لتكون مربحة لطرف ما، عليها أن تكون خاسرة لطرف آخر. في حالة مصرف لبنان والمصارف والهندسات، فإن الطرف الخاسر كانت التدفقات، أي الودائع الآتية من المغتربين في الخارج. 88 مليار دولار من ودائع الناس أودعتها المصارف لدى مصرف لبنان. وبطرق توزيع مختلفة، أنفقها مصرف لبنان ولم يبق منها شيء. ألا يعلم الخليل ذلك؟ بالطبع يعلم. هل سيفعل شيئاً؟ لا لن يفعل شيئاً سوى المشاركة في طمس الأدلة في مسرح الجريمة. مسرح الجريمة يمتدّ بين مصرف لبنان ووزارة المال. وجود رياض بكل ثقله في الطرفين يمهّد لإتمام المهمة. وجود برّي في المجلس النيابي غطاء سياسي - تشريعي ملائم لهذه العملية. وجود ميقاتي هو أيضاً غطاء من السلطة التنفيذية. بتعيين الخليل وزيراً للمال، يتمكن سلامة من السيطرة على مسرح الجريمة للتفاوض مع المحقق الدولي (صندوق النقد الدولي). بين الأخذ والردّ مضت سنتان بعد الانهيار خلالها ارتفع سعر الصرف إلى 20 ألف ليرة، وتضخمت الأسعار بنحو 300%، واتّسعت قاعدة الفقراء في لبنان لتشمل أكثر من 70% من العائلات المقيمة، والهجرة بدأت تتفاقم. ماذا سيفعل الخليل؟